الفصل السادس

إشكالية بناء الدولة الفلسطينية

obeikandl.com

المبحث الأول

الدولة الفلسطينية في فكر الحركة الوطنية الفلسطينية

عندما استفاقت فلسطين وشعبها على كابوس الغزو البريطاني في أواخر عام 1917 وهو يحمل معه مشروعه الصهيوني المتمثل في وعد بلفور، فإن فلسطين لم تكن تعرف عبر تاريخها الطويل سوى أنها جزء لا يتجزأ من محيطها العربي "لقد كان مصير فلسطين مرتبطاً بأوضاع الجزيرة العربية ومصر وسوريا."[1] ولم تصبح فلسطين وحدة جغرافية وسياسية منفصلة إلا بعد الاحتلال البريطاني في أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث تم اقتطاعها من محيطها العربي.

وفي القرون الأربعة السابقة كانت فلسطين جزءاً من الأقاليم الآسيوية التابعة للإمبراطورية العثمانية.[2]

وعندما ضعفت الدولة العثمانية، تكالبت أوربا على أسلابها في المنطقة العربية التي كان لها أهمية كبيرة، وكانت فلسطين محط أنظار الدول الكبرى ولا سيما بريطانيا العظمى، لوقوع فلسطين على أهم نقاط الطرق المؤدية إلى الهند، درة التاج البريطاني، ومنذ ذلك الحين أصبحت فلسطين جزءاً لا يتجزأ من المخططات الاستراتيجية للإمبراطورية البريطانية.[3]

ولقد مرت الشخصية الوطنية الفلسطينية بمراحل عدة مختلفة وهي:

المرحلة الأولى: الطرح القومي في مواجهة التقسيم:

لقد كان أول مظهر من مظاهر الوعي السياسي المنظم بروز الجمعيات الإسلامية – المسيحية العربية في فلسطين بعد وعد بلفور. وعندما تمكنت الزعامات الفلسطينية من عقد مؤتمرها

(1) د. عبدالوهاب الكيالي: **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العاشرة، بيروت، 1990، ص5، 13.

(2) عادل حسن غنيم: **الحركة الوطنية الفلسطينية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، ص11.

(3) د. محمد عزيز شكري: **البعد الدولي للقضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية**، القسم الخاص، المجلد السادس، ص4 – 5.

obeikandl.com

الفلسطيني الأول في 9 شباط/ فبراير 1919، والذي ضم مندوبين عن معظم المدن الفلسطينية، كانت أبرز الأهداف تتمحور حول وقف الهجرة، الصهيونية إلى فلسطين، وإلغاء وعد بلفور والوحدة مع سوريا. وحدث قبل انعقاد المؤتمر بستة أيام أي في فبراير/ شباط 1919 أن رفعت المنظمة الصهيونية العالمية بالتعاون مع وزارة الخارجية البريطانية مذكرة رسمية إلى المجلس الأعلى للحلفاء (مجلس العشرة) في مؤتمر الصلح تضمنت "الاعتراف بالحق التاريخي للشعب اليهودي في فلسطين، وبحق اليهود في إعادة بناء وطنهم القومي فيها." وجاء البيان الملحق بمذكرة المطالب الصهيونية هذه ليعين الحدود المنشودة للاستعمار اليهودي في فلسطين.[1] واتفقت بريطانيا وفرنسا على ترسيم الحدود لفلسطين في 23 كانون الثاني/ يناير 1920، ووقع الأتراك معاهدة الصلح المعروفة بمعاهدة سيفر[2] مع الحلفاء في اليوم العاشر من أغسطس 1920، وأصبحت بذلك فلسطين وحدة جغرافية مستقلة عن محيطها العربي، ولهذا كانت المطالبة الوطنية الفلسطينية في تلك المرحلة بالوحدة مع سوريا الأم.

ولم يكن المؤتمر العربي الفلسطيني الأول سوى فاتحة لسلسلة من العرائض والمذكرات، والاحتجاجات المتواصلة،[3] وعندما علم رجال العرب عن قدوم اللجنة الأمريكية "لجنة كنج – كرين" للتحقيق والاستفتاء، حتى تنادوا في كل من فلسطين ولبنان وسوريا إلى عقد المؤتمر السوري العام الذي عقد في مدينة دمشق في 3 يوليو/ تموز 1919 واشتركت فيه فلسطين بصورة فعالة لدرجة أن الحركة الوطنية الفلسطينية اعتبرت المؤتمر العام السوري هو مؤتمرها الأول، وكانت مطالب المؤتمر هي نفس المطالب في إلغاء وعد بلفور وعدم تمكين الصهيونية من فلسطين ووحدة سوريا. وفي 18

---

(1) A Documentry Record, 1914 – 1956, Vol. II, Princeton, 1965, P. 56.

(ورد في وزارة الدفاع الوطني في لبنان: **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات 34، الطبعة الأولى، بيروت، 1973، ص76).

(2) The Kern Hayesod Book, **Colonization Problems of Eretz Israel "Palestine"**, Foundation Fund, ed. By Publicity Department of the Keren Hayesod, London, 1921, PP. 5 – 8.

(ورد في: وزارة الدفاع: القضية الفلسطينية، ص78).

(3) أنظر: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 – 1939)** سلسلة الوثائق العامة، جمع وتصنيف عبدالوهاب الكيالي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت وبغداد، 1968، ص2.

نوفمبر/ تشرين الثاني 1919 ارتفع صوت الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا وقدمت العرائض إلى الجنرال ويلسون المدير العام ليافا، وارتفعت أصوات الجمعية الإسلامية في نابلس في 15 مارس/ آذار 1920 بنفس المطالب، وإلى جانب المؤتمرات، والجمعيات الإسلامية – المسيحية.

برزت "الجمعية العربية الفلسطينية" التي ضمت أمثال الحاج أمين الحسيني وعارف العارف ورفيق التميمي وعزة دروزة وإبراهيم عبدالهادي وغيرهم واجتمعت في دمشق في 31 مايو/ أيار 1920 لتتخذ مقررات تدعو إلى توحيد الصفوف، وعقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في دمشق بتاريخ 27 فبراير/ شباط 1920 لينادي بوحدة المصير العربي بين أجزاء الوطن الواحد. وقد عقد المؤتمر العربي الفلسطيني في حيفا في 14 يناير/ كانون ثاني 1920 برئاسة موسى كاظم الحسيني لكي يعكف المؤتمر على وضع مخطط جديد لحركة المقاومة الفلسطينية في مرحلتها الجديدة.

وحدث صدام دموي في القدس في ربيع 1920 في عيد النبي موسى وفي عام 1921 برزت المقاومة المسلحة التي بدأت في يافا، ثم تشكل في نفس العام 1921 المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين برئاسة الحاج أمين الحسيني وراح يمارس حق الرقابة على الأوقاف الإسلامية.[1]

وعلى وجه العموم، كانت هذه هي الأهداف الأساسية لبداية انطلاق الحركة الوطنية الفلسطينية التي يتزعمها موسى كاظم الحسيني الذي تولى الرئاسة منذ عام 1920 وحتى 1934 وهو العام الذي توفي فيه.

وقد كان من الطبيعي أن يختفي من الأهداف فكرة الكيان المستقل أو السعي لإقامة الدولة الفلسطينية، وكان الهدف بدل ذلك هو الوحدة مع سوريا التي كانت فلسطين جزءاً لا يتجزأ منها.

وفي بداية الانتداب البريطاني على فلسطين كان هناك غموض حول مستقبل فلسطين، ومستقبل الوجود اليهودي فيها، وعندما بدأت تلوح في الأفق مشاريع تقسيم فلسطين من وحي السياسة البريطانية، كان الرفض القاطع لهذه المشاريع والإصرار على مقاومتها.

(1) المرجع السابق، الوثيقة رقم 2، ص3 – 4.

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية عاجزة لظروف موضوعية،[1] عن تصور قيام كيان مستقل في فلسطين، وخلال الفترة الانتقالية بين هيمنة القومية العربية وانطلاقة الوطنية الفلسطينية في المقاومة، "طرحت فكرة استقلال فلسطين في إطار الدعوة إلى ضمان استقلال سوريا الطبيعية، ثم فرضت ظروف التجزئة الاستعمارية على الوطنية الفلسطينية أن تطرح بنفسها تصورها لمستقبل فلسطين... فجاء مطلبها بإقامة حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي."[2]

وضعت الحركة الوطنية نفسها أمام مأزق شديد عندما أحجمت عن ربط مطلب الحكومة بشعار الاستقلال، وكأنها معترفة ضمناً بشرعية الانتداب البريطاني على فلسطين.

ومع إرهاصات الثورة العربية الكبرى بعد استشهاد المجاهد عز الدين القسام في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 1935، إثر صدام مع البوليس البريطاني في قرية يعبد وبداية انطلاق الثورة في عام 1936، تداعت الأحزاب الفلسطينية مثل حزب الاستقلال وحزب الدفاع الوطني والحزب العربي الفلسطيني والذي كان الحاج أمين الحسيني هو الأب الروحي له إلى اجتماع يضم قيادة هذه الأحزاب وقرروا في 25 أبريل/ نيسان تشكيل لجنة عربية عليا برئاسة الحاج أمين الحسيني للإشراف وقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية.

---

(1) ماهر الشريف: **البحث عن كيان (1908 – 1993)**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى، نيقوسيا– قبرص، 1995، ص177، وللمزيد أنظر: أكرم زعيتر: **أوراق خاصة محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجموعة الثانية، الوثيقة رقم 1**، القدس، 2 تشرين الأول/ أكتوبر، 1918 (وردت في بيان نويهض الحوت: **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين (1917 – 1948)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم 57، الطبعة الأولى، بيروت، 1918، ص81، وللمزيد أنظر: فيصل حوراني: **جذور الرفض الفلسطيني (1918 – 1948)** شرق برس، نيقوسيا، 1990، وهذا الكتاب عالج موضوع الحركة الوطنية باستفاضة.

(2) ماهر الشريف: **البحث عن كيان**، ص36 – 37.

ولمحاولة من الحركة الوطنية لقطع الطريق على لجنة بيل البريطانية التي اقترحت تقسيم فلسطين عام 1937، دعت إلى إلغاء الانتداب البريطاني لتحل محله دولة فلسطينية ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن لبريطانيا مصالحها المعقولة، كما تضمن مصالح الأقلية اليهودية.[1]

وعندما تبنت بريطانيا قيام دولة فلسطينية مستقلة تحت حمايتها على أساس "الاستقلال المؤجل" لمدة عشر سنوات، كما ورد في الكتاب الأبيض لعام 1939، تصدى الحاج أمين الحسين لهذه الفكرة البريطانية. ويرى بعض الباحثين أن تخبط الحركة الوطنية الفلسطينية يرجع إلى افتقارها لأخذ زمام المبادرة فيما يتعلق بمستقبل فلسطين.

وكان أول نص لإقامة الدولة الفلسطينية العربية فوق فلسطين هو بموجب القرار رقم 181 بتاريخ 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947 الذي كان هناك إجماع عربي على رفضه.

وكانت قبلها قد قامت الجامعة العربية بتعيين "الهيئة العربية العليا" لفلسطين بتاريخ 12 يونيه/ حزيران 1946، بعد أن قامت بريطانيا بتشتيت "اللجنة العربية العليا" التي انبثقت عن الأحزاب الفلسطينية عام 1936.

وعندما أقرت الأمم المتحدة قرار التقسيم حمل الشعب الفلسطيني السلاح في وجه هذا القرار، لكن بريطانيا كانت قد أعدت أرض فلسطين كاملة لخلق الدولة اليهودية.

المرحلة الثانية: الشتات الفلسطيني:

من أخطر ما تعرضت له الشخصية الفلسطينية بعد عام 1948 هو هذا الغياب الواضح عن الساحة العربية والدولية. وقد أسهم في غياب تلك الشخصية ضم الضفة الغربية إلى الأردن باسم الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية في إطار المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك وضع قطاع غزة تحت إشراف الإدارة المصرية مما جعل الجزء المتبقي من فلسطين وهو الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إدارة عربية من الأردن الذي أعلن ضم الضفة الغربية إليه، ومن مصر التي عينت حاكماً مصرياً على القطاع

(1) عبد الوهاب الكيالي: **تاريخ فلسطين الحديث**، ص332 – 333. للمزيد أنظر: فيصل حوراني: **شؤون فلسطينية**: **"الحركة الوطنية الفلسطينية وعلاقاتها ببريطانيا"**، العدد 146 – 147، مايو/ أيار – يونيه/ حزيران، 1985، ص3 – 32.

ملحقاً بحكومتها. ولقد كان لهذه السياسة الأثر الكبير في تأخير بروز الشخصية الوطنية الفلسطينية لما يقرب من عقدين من الزمان، رغم أن الهيئة العربية العليا عندما أعلنت في 23 سبتمبر/ أيلول 1948 عن قيام "حكومة عموم فلسطين."[1] ترمي إلى محاولة إحياء الكيان السياسي الفلسطيني، وكانت حكومة عموم فلسطين قد حصلت على ثقة المؤتمر الوطني الذي عقد في غزة في 30 سبتمبر/ أيلول 1948 بمشاركة 83 مندوباً، ودعا إلى ضمان استقلال فلسطين ضمن حدود الانتداب البريطاني، إلا أن "حكومة عموم فلسطين" لم تحظ بالاعتراف العربي أو الدولي على حد سواء. فقد كانت المحاولة محكومة بالفشل باعتبار أن الأرض الفلسطينية ليست تحت سيطرتها، وأصبحت هذه الأرض خاضعة للسيطرة الإسرائيلية أو لسيطرة الجيوش العربية كما في غزة والضفة الغربية.

وعلى العموم فإن الأنظمة العربية التي فرضت منذ عام 1946 وصايتها على الشعب الفلسطيني لم تكن متحمسة لمبدأ قيام كيان فلسطيني مستقل وترك الشعب الفلسطيني يقرر مصيره بنفسه. وكان الاجتماع الذي عقدته الجامعة العربية في 8 يوليو/ تموز 1948 لتشكيل "إدارة مدنية مؤقتة في فلسطين" رفضت أن تكون القضايا السياسية من صلاحيات هذه الإدارة، وعندما تشكلت "حكومة عموم فلسطين" التي عارضها الأردن بحزم شديد، رفضت الجامعة العربية أن تعطي هذه الحكومة أي سلطة فعلية على الأرض الفلسطينية.[2]

ونتيجة لهذه العوامل إبان حرب 1948 وبعدها، اختفت التعبيرات السياسية المختلفة لتيار الوطنية القطرية، وأوضح ذلك مؤتمر أريحا الذي عقد في 1 كانون الثاني/ ديسمبر 1948 أن الوقت

---

(1) قسطنطين خمار: **الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية**، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 1966، ص125. وكذلك أنظر: سميح شبيب: **حكومة عموم فلسطين**: مقدمات ونتائج، نيقوسيا، شرق برس، 1988.

(2) Cahiers de L'orient Contemporain.

باريس، العدد 14 – 15 الفصلان الثاني والثالث من عام 1948، والعدد 16، الفصل الرابع من عام 1948، ص235 – 236. (ورد في ماهر الشريف: **البحث عن كيان**، ص47).

قد حان لكي يضمن الفلسطينيون استقلالهم ويشاركوا مع الدول العربية المجاورة في حياة حرة وقرر المؤتمر أن يتشكل من فلسطين وشرقي الأردن مملكة واحدة.[1]

المد القومي يبرز من جديد:

أنكر التيار القومي أية خصوصية فلسطينية للصراع العربي – الإسرائيلي معتبراً أن القضية العربية قد تحولت منذ قيام دولة إسرائيل، من قضية استقلال ووحدة فحسب إلى قضية بقاء أو زوال للأمة العربية، كأمة ذات وجود مستقل.[2] وقد خلصت حركة القوميين العرب إلى أن ضياع فلسطين نجم عن ضعف الولاء القومي، ونتج كذلك عن التجزئة.[3]

وقد اتفق التياران الرئيسيان لهذا التيار، وهما حركة القوميين العرب، وحزب البعث على الطبيعة القومية للصراع. وقد لعب الفلسطينيون دوراً بارزاً ورئيسياً في تشكيل حركة القوميين العرب ومن أبرزهم جورج حبش، وقد جعلت هذه الحركة من قضية فلسطين محور نشاطها.

فكر التيار الإسلامي:

كان إمساك المفتي الحاج أمين الحسيني بزمام الأمر سياسياً ودينياً في فلسطين يشكل عائقاً أمام بروز التيار الإسلامي التي مثلت جماعة الإخوان المسلمين أهم تعبيراته، كتيار فاعل في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي ظروف ما بعد النكبة نجحت جماعة الإخوان المسلمين في تثبيت حضورها السياسي الفاعل في الضفة الغربية وقطاع غزة.[4]

---

(1) عيسى الشعيبي: **الكيانية الفلسطينية – الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (1947 – 1973)**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1979، ص31 – 34. وأنظر كذلك: عصام سخنيني: **ضم فلسطين الوسطى إلى شرقي الأردن (1948 – 1950)**، شئون فلسطينية، بيروت، العدد 40، يناير/ كانون الأول، 1974، ص56 – 83.

(2) قسطنطين زريق: **القضية العربية**، منشورات الندوة اللبنانية، 1953، ص4 – 7.

(3) حازم مشناق: **"رجل تضحية وبطل أمة"**، العروة الوثقي، مجلة قومية عربية تصدرها جمعية العروة الوثقي في جامعة بيروت الأمريكية، العدد 4، 5، أيار 1951، بيروت، ص47 – 48.

(4) د. زياد أبوعمرو: **الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزة**، دار الأسوار، عكا 1989، وكذلك محمد شديد: **حركة الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وغزة**، **Third World**، **الولايات المتحدة الأمريكية**، الجزء 10، العدد 2، أبريل/ نيسان 1988، ص658 – 682 (ورد في: ماهر الشريف: **البحث عن كيان**، ص60).

وكانت مبادئ الإخوان المسلمين تقوم على أساس النظر إلى الإسلام كدين ودولة، وأن الهدف هو السعي لإقامة الدولة الإسلامية على طريق عودة الخلافة الإسلامية، والمسلمون أمة واحدة وأينما كانوا، ورأوا في الدعوة إلى القومية دعوة تميت الانتماء إلى الأمة الإسلامية فعارضوها في هذا الطرح الإسلامي الذي تبناه الإخوان المسلمون.

التيار الشيوعي:

كانت الشيوعية وحدها في إطار الفكر السياسي الفلسطيني الذي تمسك بهدف إقامة دولة عربية فلسطينية مستقلة إلى جانب الدولة اليهودية في إطار قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في عام 1947.[1]

وعلى العموم فإنه ومنذ نكبة فلسطين وحتى عام 1959 ظلت الهوية الفلسطينية مغيبة تماماً عن ساحة الأحداث، وبالتالي تغيب دورها السياسي كاملاً ولم يكن هناك مجالاً في هذه المرحلة لطرح أية أهداف بعينها وخاصة هدف إقامة الدولة، وفي جملة سياق مرحلة الخمسينات كان الرأي الغالب أن لا حل مع الصهيونية إلا اقتلاعها من فوق أرض فلسطين، فقد أدت النكبة ونتائجها إلى تبني شعار الثأر.[2]

فقد جوبهت مبادرة الرئيس الحبيب بورقيبة في آذار مارس 1965 بالرفض المطلق لأنصاف الحلول ولأسلوب المرحلية في النضال حيث طالب الرئيس الحبيب بورقيبة العودة إلى قرارات الأمم المتحدة بشأن إرجاع اللاجئين والتخلي عن سياسة الكل أو لا شئ.[3]

---

(1) لمزيد من التفصيل عن ظروف تأسيس هذا الحزب يمكن الرجوع إلى: معين بسيسو: **دفاتر فلسطينية**، دار الفارابي، بيروت، 1978، وكذلك أنظر كتاب: عبدالقادر ياسين: **حزب شيوعي ظهره إلى الحائط**، دار ابن خلدون، بيروت، 1978. وأنظر ماهر الشريف: **البحث عن كيان**، ص59.

(2) ماهر الشريف: **البحث عن كيان**، ص177.

(3) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1965**: **خطاب الرئيس الحبيب بورقيبة** في 3 فبراير/ شباط 1965 بمنطقة أريحا، ص78 – 82.

إبراز الكيان الفلسطيني يطرح على جامعة الدول العربية:

عندما تحققت الوحدة بين مصر وسوريا في شهر فبراير/ شباط 1958 رفعت شعار: "الوحدة هي طريق تحرير فلسطين". وكان رأي الحاج أمين الحسيني أن تنضم فلسطين إلى هذه الوحدة، بعد أن يقوم "المؤتمر الوطني الفلسطيني" الذي اجتمع في شهر سبتمبر/ أيلول 1948 في مدينة غزة بعد إحيائه والاعتراف به ممثلاً للشعب الفلسطيني بإعلان انضمام فلسطين إلى دولة الوحدة.[1] وكان المؤرخ الفلسطيني محمد عزة دروزة قد وجه في 29 مارس/ آذار 1958 مذكرة إلى الرئيس جمال عبدالناصر يطلب فيها إعلان قيام جمهورية فلسطينية في قطاع غزة تنضم إلى الجمهورية العربية المتحدة.

وفي شهر مارس/ آذار 1959 طرحت مصر على مجلس الجامعة العربية في القاهرة اقتراحاً يدعو إلى إقامة كيان فلسطيني، والسماح للشعب الفلسطيني بإسماع صوته عربياً ودولياً، وأقيم عام 1960 ركناً خاصاً بفلسطين في إذاعة صوت العرب. وساعد على ضرورة إبراز السيادة الفلسطينية على الأرض دعوة العراق في عام 1959 إلى إقامة "جمهورية فلسطينية" تكون لها حكومة وجيش لإنجاز مهمة التحرير. وكان هناك خلاف حاداً بين مصر والعراق حول ذلك الموضوع وكان العراق يشكك علناً في ضم الضفة الغربية إلى الأردن وخضوع قطاع غزة للإدارة المصرية. وكخطوة عملية أعلنت الحكومة العراقية في شهر أغسطس/ آب 1960 تشكيل كتيبة لجيش التحرير الفلسطيني وأودعت مبلغاً مالياً في أحد بنوك بغداد كرصيد مالي لحساب "حكومة الجمهورية الفلسطينية"،[2] وقد عارضت مصر بشدة هذا التوجه، كما عارضته الحكومة الأردنية التي قررت في شهر فبراير/ شباط 1960 منح الجنسية الأردنية إلى كل الفلسطينيين الراغبين في الحصول عليها، وأبدى الأردن

---

(1) مارسيل كولومب: **"مسألة الكيان الفلسطيني" في العلاقات العربية – الغربية**، باريس، العدد، 29 من Orient، الفصل الأول من عام 1964، ص61 – 62.

(2) **مشروع الحكومة العراقية لإبراز الكيان الفلسطيني**، بغداد 1963/9/11، **الوثائق العربية لعام 1963**، الجامعة الأمريكية، بيروت، بدون تاريخ، ص668.

استعداده لإجراء استفتاء على موقف الفلسطينيين المقيمين في الأردن، وأكد الأردن أن تحرير فلسطين هو مسؤولية كل العرب، وأنه سيكون بمقدور الفلسطينيين بعد ذلك أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم.[1]

مبادرة الرئيس جمال عبدالناصر:

في 23 ديسمبر/كانون الثاني 1963، ألقى الرئيس جمال عبدالناصر خطاباً في مدينة بورسعيد، بمناسبة عيد النصر، دعا فيه ملوك ورؤساء الدول العربية إلى الاجتماع لبحث الموقف لمواجهة المشروع الإسرائيلي باعتبار أن قضية فلسطين يجب أن تتقدم في الساعات الحرجة ولحظات الحسم المصيري على كل ما عداها وتسبقه.[2]

وتم عقد مؤتمر القمة في القاهرة في 16 ديسمبر/كانون الثاني 1964 وقد قرروا اتخاذ: "القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني الماثل سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره."[3]

وبذلك عادت مسألة إحياء الكيان الفلسطيني من جديد مستندة هذه المرة إلى إجماع عربي تسلح به أحمد الشقيري مندوب فلسطين في الجامعة العربية لتنفيذ مهمته التي كلف بها من مؤتمر القمة للإعداد لعقد مؤتمر وطني ينبثق عنه الكيان الفلسطيني. ودعا الشقيري إلى عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس يوم 28/ مايو/ أيار 1964، وأقر المؤتمر الميثاق وانتخب أحمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[4] وقد حدد الميثاق شعارات ثلاثة هي: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير. واعتبر الميثاق أن المرحلة الآن هي مرحلة تحرير وأن كل الجهود يجب أن تصب فيها، وبعد أن يتخطى الشعب الفلسطيني مرحلة التحرير يمكن له بعد ذلك أن يختار

(1) مارسيل كولومب: **"مسألة الكيان الفلسطيني" في العلاقات العربية – العربية**، ص73 – 74.

(2) **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الثاني من عام 1950 إلى عام 1969، القاهرة، بدون تاريخ إصدار، ص1267.

(3) المصدر السابق، ص1273 – 1274.

(4) **جريدة الأهرام**، 1964/1/18، وكذلك أنظر **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1966، ص6.

ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمعني تأجيل الجدل حول طبيعة النظام السياسي إلى ما بعد التحرير، وغاب موضوع الدولة، وكان الهدف هو تحرير الأرض كل الأرض.[1]

وانعكس منذ البداية على منظمة التحرير الفلسطينية التناقضات العربية وكذلك التناقضات الداخلية، وصاحب ذلك ضغوط جديدة مع بدايات ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة للفصائل الوطنية، أدت هذه الضغوط مجتمعة إلى تفجير أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية، وتم مطالبة رئيسها أحمد الشقيري بتقديم استقالته، وبالفعل قدم أحمد الشقيري استقالته بعد أن وضع حجر الأساس لإطار منظمة التحرير الفلسطينية، وفي اجتماع اللجنة التنفيذية بتاريخ 24 ديسمبر/كانون الثاني 1967 اتخذت قراراً بتعين السيد/ يحي حمودة ليتولى رئاسة المنظمة بالوكالة، وتبنت اللجنة التنفيذية الجديدة في 1967/12/25 برنامجاً لمهمة اللجنة يراعي قيام مجلس وطني جديد تتمثل فيه إرادة الشعب الفلسطيني، وتوحيد الكفاح المسلح الفلسطيني، وتحقيق الوحدة الوطنية، وتطوير أجهزة المنظمة.[2] وبدأت بذلك مرحلة جديدة تماماً بمحتوى جديد للعمل الوطني الفلسطيني المستقل، حيث ينخرط العمل الفدائي المسلح الذي بدأ في الظهور مع مطلع يناير 1965 في هذا الإطار الجديد، ولتقود فصائل الكفاح المسلح منظمة التحرير الفلسطينية.

المرحلة الثالثة: شعار الدولة الديمقراطية:

بدأ مع مطلع الستينات ظهور تيار من الشباب الفلسطيني يدعو لخوض الكفاح المسلح طريقاً لتحرير فلسطين، وأمامهم تجارب العالم الثالث وكذلك التجربة الجزائرية، وتزعمت حركة فتح وجناحها العسكري "العاصفة". بلا منازع هذا التيار[3] الذي وجد تجاوباً جارفاً من الشعب العربي بصفة عامة ومن الشعب الفلسطيني بصفة خاصة، وكان لهزيمة 1967 التي سميت بالنكسة الأثر الكبير في الجدل الذي دار حول الهزيمة وحول ارتباط منظمة التحرير بالعمل الرسمي العربي وحول الشقيري ومالت مصر عبد الناصر برغباتها نحو هذا التيار الجديد ليدخل في إطار منظمة التحرير

(1) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1964**، ص70 – 78.

(2) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام 1967**، ص114.

(3) د. خيرية قاسمية، **تطورات القضية الفلسطينية**، ص206.

ويتولى قياداتها، ودار حوار معمق وطويل داخل صفوف حركة فتح التي حسمت خيارها في دخول منظمة التحرير الفلسطينية في 1967/12/24، وبدت واضحة سيطرة حركة فتح في الدورة الرابعة للمجلس الوطني التي عقدت في الفترة 10 – 1968/7/17.[1]

وترسخت سيطرة فتح في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في القاهرة من 1 إلى 1969/2/4، وانتخب "ياسر عرفات" المتحدث الرسمي باسم حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" رئيساً للجنة التنفيذية، لتبدأ صفحة جديدة في مسار الأحداث على كل الصعد العربية والإقليمية والدولية. وجرت جملة من التعديلات على الميثاق الذي أصبح باسم الميثاق الوطني الفلسطيني[2] بدل الميثاق القومي وادخل الكفاح المسلح هو الطريق لتحرير فلسطين بإضافة المادة "9". وكذلك المادة "21" التي تقول "الشعب الفلسطيني يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً." ولقد أوصت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في مقرراتها السياسية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على: "العمل على وضع مخطط متكامل لإحباط أي حل سياسي للقضية الفلسطينية." وأن إزالة آثار العدوان يجب أن تعني "إزالة جميع الآثار التي تحققت منذ بداية الغزو الصهيوني" وداعية إلى استبدال شعار إزالة آثار العدوان إلى شعار "القضاء على أداة العدوان."[3] وعبر "ياسر عرفات" الناطق الرسمي باسم حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" عبر إذاعة صوت العاصفة مؤكداً ذات الموقف "نحن لا نعترف بالتسويات السلمية... إن الطريق الوحيد لتحرير هذه الأرض إنما هو طريق الكفاح المسلح..."[4] وكذلك ورد قبل ذلك في البيان الذي أصدرته حركة فتح وعرضت فيه موقفها من القرار "242" أن: "قضية استمرار الكفاح المسلح ونمو

---

(1) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، **"المجلس الوطني الفلسطيني"**، الدورة الرابعة.

(2) توفيق أبوبكر: **الدستور الأردنية، "المجلس الوطني الفلسطيني 1964 – 1996"**، الأحد 1996/4/12. (ورد في دياب مخادمة، **المدخل للقضية الفلسطينية**، الباب الثالث، الفصل الثالث، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص336).

(3) **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الرابع**، القاهرة، 1968/7/17، **الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1968**، ص527 – 528.

(4) **حديث مع ياسر عرفات أجرته إذاعة صوت العاصفة**، في 1968/11/18، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968**، ص886.

الثورة الفلسطينية مبدأ لا يمكن أن نساوم عليه..."[1] وكانت حركة فتح قبل عدوان يونيو/ حزيران 1967 قد دعت إلى فرض السيادة على القسم العربي المتبقي من فلسطين أي الضفة الغربية وقطاع غزة ليشكل كياناً ثورياً وتخوض الحركة الفدائية منه كفاحها المسلح ضد إسرائيل، وكل أدبيات حركة فتح الصادرة قبل حرب يونيو/ حزيران 1967 لم تماثل أبداً بين مفهوم الكيان الثوري ومفهوم "الدولة". وبعد حرب حزيران غاب مفهوم "الكيان الثوري" ليحل محله التركيز على محاربة فكرة "الكيان الفلسطيني" أو "الدولة الفلسطينية" التي روج لإقامتها في الضفة والقطاع. وكان المجلس في دورته الرابعة قد أوضح أن: "تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب الفلسطيني العربي عليها." ولم تشر المقررات أبداً إلى الدولة ككيان سياسي وقانوني يجسد هذه السيادة، مكتفية بالحديث عن مجتمع يقيمه الشعب الفلسطيني ويقرر "موقعه الطبيعي في الوحدة الوطنية." وكانت هذه المقررات رداً على: "الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني مزيف."[2] على حسب ما ورد في الدورة الرابعة.

في الكراس الأول الذي أصدرته حركة "فتح" في كانون الثاني 1968 والموجه إلى الصحافة الأجنبية أنها لا تنوي أن ترمي باليهود إلى البحر ولا تستهدف اليهود كيهود، وإنما هي تستهدف في عملياتها العسكرية النظام العسكري الصهيوني.[3] ولقد طرحت فتح شعار "الدولة الديمقراطية" في تشرين الأول من عام 1968 في البيان الذي خاطبت فيه هيئة الأمم المتحدة وبينت فيه أن هدف حركة المقاومة الفلسطينية يتمثل في: "تحرير فلسطين بأكملها من الاغتصاب والاحتلال وإنشاء دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع في ظلها جميع المواطنين الشرعيين بغض النظر عن الدين واللغة، بحقوق متساوية."[4] وكان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة جعل كل الأراضي الفلسطينية في قبضة

---

(1) **"فتح": بيان سياسي إلى الشعب الفلسطيني والأمة العربية في 1967/12/10، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967**، ص992 – 994.

(2) **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968**، ص525، 526.

(3) **البيان الصحفي الأول الذي وجهته "فتح" إلى الصحافة الأجنبية**، أنظر **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968**، ص54 – 56.

(4) **بيان حركة "فتح" إلى هيئة الأمم المتحدة حول أهداف حركة المقاومة الفلسطينية في 1968/10/17، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968**، ص9، 10.

الاحتلال وقد مهد ذلك الطريق إلى بروز شعار "الدولة الديمقراطية" لتكون هذه الدولة الديمقراطية ليس فقط إطاراً سياسياً وقانونياً، وإنما أيضاً صيغة للتعايش بين العرب واليهود. وعلى العموم فإن شعار الدولة الديمقراطية أخذ جدلاً واسعاً بين فصائل حركة المقاومة الفلسطينية منذ أن طرحته فتح في النصف الثاني من عام 1968، وقد تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة الثامنة التي انعقدت في القاهرة في نهاية فبراير/ شباط وبداية مارس/ آذار 1971،[1] أي بعد سنوات عديدة من الحوارات المتواصلة. وربما كانت هذه المرحلة هي مرحلة الدولة الديمقراطية التي يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود على قدم المساواة دون تميز في المعتقد أو اللغة، ولكن هذا الشعار من الناحية العملية كان يستدعي إلحاق الهزيمة الكاملة بالصهيونية على أرض فلسطين. وفي الواقع كانت هناك صلة وثيقة على مستوى الفكر السياسي الفلسطيني منذ ظهور حركة فتح بين الكفاح المسلح كوسيلة للنضال الفلسطيني وبين الأهداف التي توخى هذا النضال بلوغها وأن: "الارتباك في صياغة مفاهيم الكفاح المسلح وبلورته في مرحلة ما بعد 1967 عكس إلى حد بعيد بعض الغموض في خصوص الأهداف النهائية والمرحلية للنضال الفلسطيني، كما عكس صعوبة بناء الأداة وتطوير الإستراتيجية القادرتين على مجابهة الواقع الجديد والموازين التي حكمته وصولاً إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني."[2]

ويضيف الباحث أن مرحلة (1968 – 1970) طرحت مأزقاً "تمثل بغياب الأهداف العملية الوسيطة أو المرحلية، وهو ما جعل المسافة بين القوة العسكرية المتوفرة وبين إنجازها لمهمة التحرير طويلة للغاية... وقد قذف بها ذلك إلى خضم سياسي ومادي معقد."[3] ولاشك لدينا كذلك أن عنفوان الطرح الفلسطيني بتحرير كامل التراب الفلسطيني أو إلحاق الهزيمة الكاملة بالكيان الصهيوني كان له مبرراته الحقيقية إزاء التراجع الكبير الذي تراجعت فيه القضية الفلسطينية تراجعاً كبيراً

---

(1) آلان جريش (باحث فرنسي): م. ت. ف، **تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية**، باريس، 1983، ص25 – 78 (ورد في ماهر الشريف: **البحث عن كيان**، ص182).

(2) د. يزيد صايغ: **التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني: الدراسات الخاصة (ستة مجلدات)، المجلد الخامس، **دراسات القضية الفلسطينية**، بيروت، 1990، ص355 – 474.

(3) المرجع السابق، ص373.

وخاصة على الصعيد الدولي، ثم كان هذا الشعار في ظن القيادة الشابة الفلسطينية إنه سوف يستنهض جماهير الأمة العربية ويضعها في اتجاه هذا الهدف كعامل ضاغط حيوي وكبير على التراخي الرسمي الذي ضيع الشخصية الوطنية الفلسطينية ومنع بروزها عبر ما يقارب العقدين من الزمان وربما كان طرح شعار الدولة الديمقراطية هو بالدرجة الأولى شعاراً قد صوب في أغلب الظن نحو المجتمع العالمي الذي أغرقته الدعاية الصهيونية بأن العرب يريدون القذف باليهود إلى البحر، وعلى العموم فإن طرح شعار الدولة الديمقراطية كان على كل حال أفضل من مرحلته السابقة في تركه فارغاً بعد إتمام التحرير، ولم يدم الحال طويلاً بهذا الشعار فسرعان ما داهمته المرحلية بعد حرب أكتوبر 1973، وكما داهم هو ما سبقه من شعارات بعد حرب 1967 فالحروب دائماً تؤسس لمفاهيم جديدة بعدها.

المرحلة الرابعة: البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية (السلطة الوطنية):

يمكن النظر إلى تاريخ الفلسطينيين منذ سنة 1948 باعتباره محاولتهم المستمرة لإعادة تكوين وجودهم الوطني،[1] وحين سيطرت حركة المقاومة الفلسطينية في أواخر الستينات على منظمة التحرير الفلسطينية وأعادت بناءها أصبحت التعبير المؤسسي عن النظام الفلسطيني السياسي، وكآلية لتحديد الإطار التنظيمي للحركة الوطنية الفلسطينية ومكوناتها، وأدواتها وأهدافها الإستراتيجية وتكتيكها الأساسي وهي بهذا مثلت من خلال تجسيدها الوطنية الفلسطينية، الهوية الفلسطينية الراهنة.[2] وعندما تطل برأسها مرحلة جديدة تتفاعل مقدماتها في أطر منظمة التحرير الفلسطينية حواراً صاخباً يتواصل أحياناً لبضع سنين، ولا نعتقد أن نهج المرحلية بدأ يتبلور بعد الموقف الذي عبرت عنه الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل ووجهت مذكرة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أكدت فيها الحاجة إلى تبني أهداف مرحلية، وكذلك دعوة الاتحاد السوفيتي للمنظمة بتبني مواقف واقعية وخاصة بعد قرار مجلس الأمن رقم "338" تساعد على مشاركتها في التسوية الجارية آنذاك وصيغة مؤتمر جنيف، بل نعتقد أن هناك جملة من العوامل المتماسكة سبقت المخاض للانتقال

(1) شفيق الغبرا: **"الاستقلال الوطني في العالم العربي، حالة الفلسطينيين"، مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 14، ربيع 1993، ص71.

(2) جميل هلال: **اشكالات التغيير في النظام الفلسطيني السياسي، مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 15 صيف 1993، ص17.

إلى المرحلية، ربما كان محورية هدف الدولة المستقلة في نضال الحركة الوطنية وخاصة بعد فقدان حركة المقاومة الفلسطينية قاعدتها العملياتية والاجتماعية الأساسية في الأردن خلال العامين 1970، 1971 حيث فقدت قدرتها على العمل العسكري عبر الحدود الأردنية، وربما يضاف إلى ذلك أيضاً أن موائمة أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية مع أهداف أمتها العربية، وخاصة بعد حرب 1967 وصدور قرار مجلس الأمن رقم "242"، وتبني القمة العربية وتمحور أهدافها حول إزالة آثار العدوان، حيث بدت تلاحق الثورة الفلسطينية بعد هذا القرار المذابح والحصار، فإن موائمة الأهداف يجنب الحركة الوطنية الفلسطينية الكثير.

"جاء تبني منظمة التحرير الفلسطينية لبرنامجها المرحلي ذي النقاط العشر في عام 1974 تعبيراً عن تغير بارز في إستراتيجيتها وتلمساً أدق لتوازن القوى الإقليمي الجديد، كما جاء ليسهل موضوعياً انتقال مركز الثقل الفلسطيني السياسي لاحقاً إلى الأراضي المحتلة عام 1967م.[1] وقد بدا واضحاً أن حركة فتح بدأت تعكس مواقفها من المرحلية على لسان قياداتها فيقول "أبو إياد": "السؤال المطروح علينا والذي يجب أن نجيب عليه... هو أن نفكر بالشيء الذي قد يفرض علينا وكيف نواجهه... إنما يكون فعلاً بوضع برنامج مرحلي نناضل جميعاً من أجله ونتمسك بالحق الفلسطيني التاريخي."[2] وفي حديث آخر للأخ/ "أبو إياد" وأن المرحلية فيما يتعلق بالثورة الفلسطينية يجب أن تتمثل في النضال من أجل انتزاع الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة قاعدة ثورية وطنية عليهما، شريطة أن لا يكون ثمن هذه القاعدة التنازل عن الحق التاريخي."[3] وعلى العموم فقد حسمت الجلسة الختامية يوم 1974/6/8 للدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة هذه المسألة عندما أقر المجلس الوطني الفلسطيني البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي يكون بذلك قد أنهى مرحلة تاريخية طويلة من عمر الفكر السياسي

---

(1) المرجع السابق، ص22.

(2) محمود درويش: **المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة** (ندوة) **شؤون فلسطينية**، العدد 30، شباط 1974، ص26 – 27.

(3) حديث صحفي للأخ/ أبو إياد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، **جريدة المحرر**، بيروت، 1973/12/11، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**، ص520 – 522.

الفلسطيني منذ بداية منظمة التحرير الفلسطينية تميزت برفض منهج المرحلية في النضال بل وصل الأمر في ذلك إلى مقاطعة الرئيس الحبيب بورقيبة واتهامه بالخيانة في الأوساط العربية عندما فكر مبكراً في ذلك. وكان البرنامج المرحلي ذي النقاط العشر يدعو إلى إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية قد يتحرر.[1] وقد تشكلت جبهة الرفض لهذا البرنامج الذي دعا إليها جورج حبش في مطلع أغسطس/ آب 1974 وخلقت انقساماً حاداً في الموقف السياسي الفلسطيني في ذلك الوقت من مؤتمر جنيف والذي لم يقم أحد بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إليه ولقد تمت المباركة العربية لموضوع إقامة السلطة الوطنية في مؤتمر القمة العربية السابع الذي عقد في مدينة الرباط في الفترة ما بين 26 – 29 تشرين الأول 1974 حيث قرر بالإجماع حق الشعب الفلسطيني: "في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره" وكذلك حقه "في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها." وكذلك دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسئولياتها على الصعيدين القومي والدولي في إطار الالتزام العربي.[2] وقبل انعقاد القمة العربية السابعة دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة التحرير بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولاتها في الدورة التاسعة والعشرين تحت بند "قضية فلسطين" وليس تحت بند "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" والتي كانت قد أدرجت عام 1951 في ظل وصاية الجامعة العربية محل قضية فلسطين. وألقى "ياسر عرفات" كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 تشرين الثاني 1974 وأسفرت المداولات عن صدور القرارين (3236) و (3237) في 1974/11/22، حيث دعا القرار الأول الشعب الفلسطيني إلى ممارسة حقوقه الثابتة في فلسطين بما في ذلك حق تقرير المصير من دون تدخل خارجي، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية والحق الثابت في العودة لبيوتهم وممتلكاتهم التي انتزعت منهم وأرغموا على النزوح منها. والقرار الثاني يقضي بإعطاء منظمة التحرير الفلسطينية صفة العضو المراقب في الأمم

(1) أنظر النص الكامل للبرنامج السياسي المرحلي لـ: م. ت. ف، في **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**، ص210 – 211.

(2) قرار القمة العربية السابع، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974**، ص420 – 421.

المتحدة.[1] وشكل حضور منظمة التحرير في الأمم المتحدة نهوضاً واضحاً في سلسلة القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة ومجلس أمنها وشكلت زخماً دولياً لصالح القضية الفلسطينية ومحاصرة دولة إسرائيل ففي 10 تشرين الثاني عام 1975 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي بأن الصهيونية شكلاً من العنصرية ومن التمييز العنصري. وصدر القرار رقم (3375) الذي دعا مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة طبقاً للقرار (3236) والذي سبق ذكره طالباً من الأمين العام للأمم المتحدة أن يضمن دعوة م. ت. ف إلى المشاركة في أعمال مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في كافة المداولات والمؤتمرات التي تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة على قدم المساواة مع كل الأطراف. وكذلك صدر القرار (3376) الذي يقضي بتشكيل لجنة من عشرين دولة تنتخبهم الأمم المتحدة مهمتها متابعة مجلس الأمن الدولي في موضوع ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة كما نص عليها القرار (3236).[2] وكانت هذه المرحلة تدعو إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، ولم تدع إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولكن بدا واضحاً في الربع الأخير من عام 1975 أن إرهاصات استبدال إقامة السلطة الوطنية بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بدأت في الظهور عندما قامت اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتطوير نظرتها إلى البرنامج المرحلي بدل السلطة الوطنية أن يكون: "من أجل طرد الاحتلال الإسرائيلي وضمان الاعتراف العملي بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره في إطار دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وتحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية."[3]

المرحلة الخامسة:

في البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي عقد في مدينة دمشق في منتصف كانون الأول من عام 1976 وردت إشارة إلى هدف إقامة الدولة

(1) د. نبيل شعث: **"القصة الكاملة لإدراج القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة"، شؤون فلسطينية**، العدد 40، كانون الأول/ 1974، ص20 – 31.

(2) حسن سعدات: **فلسطين في الأمم المتحدة، قرارات تاريخية وخلفيات، شؤون فلسطينية**، العدد 53، 54 كانون الثاني، شباط 1976، ص6 – 12.

(3) البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **منشورات الجبهة الديمقراطية**، ص50 – 53.

الفلسطينية المستقلة حيث يطرح ذلك لأول مرة، ولم تتحدث فتح بوضوح عن هذا الهدف إلا في نهاية عام 1976 لتجئ بعدها الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة ما بين 12 – 20 آذار/ 1977 لتتبنى هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة حيث أشارت النقطة (11) من الإعلان السياسي: "مواصلة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني."[(1)] وهذا الإعلان هو غير الإعلان الذي أقرته الدورة الثانية عشرة وهو أن "سلطة الشعب الوطنية المستقلة" والتي عرفت كما سبق لنا أن بينا ذلك "بالنقاط العشر". وهي السلطة المقاتلة على جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها. وظهرت بعد ذلك عدة محاولات لتشكيل حكومة منفى لتكون مؤهلة لمؤتمر جنيف للسلام إلا أنه لم تتحقق تلك المحاولات.

وفي 19 نوفمبر 1977 كانت زيارة الرئيس المصري "أنور السادات" للقدس، فاتحة تطورات كبيرة شهدتها بلدان الشرق الأوسط، وأبرز تأثيراتها وأكبرها كانت على منظمة التحرير الفلسطينية، وعندما تم توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في أيلول 1978، حيث أخرجتا مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، وتنازلتا عن 88% من فلسطين التاريخية لصالح إسرائيل والاعتراف بشرعية وجودها فوق هذه النسبة وأدتا كذلك إلى انقسام حاد في العالم العربي بين النظم المحافظة والنظم الراديكالية التي يدعمها الاتحاد السوفيتي، وكل هذا عاد بالأضرار البالغة والجسيمة على صعيد السياسة الفلسطينية في مستوياتها العربية والإقليمية والدولية. وفي مارس 1978 قام بيجن بغزو جنوب لبنان وشجعتها الاتفاقيات الموقعة على ذلك. وبلغ الاستقطاب الدولي مداه بصورة قاطعة في الشرق الأوسط حيث وقعت حكومة إسرائيل وحكومة ريجن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة التفاهم الإستراتيجي بين البلدين في 30 نوفمبر 1988 وكان لهذا التحالف الإستراتيجي بعده البالغ الخطورة على الأمن والسلم العالميين وأدانته الجمعية العامة للأمم المتحدة، واجتاحت القوات الإسرائيلية في صيف 1982 بعد كامب ديفيد لبنان لتخرج قوات الثورة الفلسطينية منها مبعثرة على اتساع الوطن العربي في مشرقه

---

(1) **المجلس الوطني الفلسطيني**: الدورة الثالثة عشرة، الإعلان السياسي، القاهرة، 1977/3/20، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977**، ص97 – 98.

obeikandi.com

ومغربه. وجلبت اتفاقيتا كامب ديفيد مسرحاً جديداً للأحداث تبدلت فيه موازين القوى بصورة غير مسبوقة. وفي الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر في الفترة من 14 – 22 فبراير/ شباط 1983 صدر عنها إعلان سياسي رأى أن تقوم العلاقة مع الأردن في المستقبل: "على أسس كونفدرالية بين دولتين مستقلتين."[1]

المرحلة السادسة: إعلان الاستقلال:

لم تتبن منظمة التحرير الفلسطينية إستراتيجية سياسية واضحة المعالم تماماً إلا في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر الذي عقد في الجزائر ما بين 12 – 1988/11/15، وقد حددت هذه الإستراتيجية الفلسطينية تبني "حل الدولتين" للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وجاء في وثيقة إعلان الاستقلال في 1988/11/15 ما يلي:

"ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير إثر قرار الجمعية العامة رقم (181) لعام 1947 الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية بضمان حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال..." ومن الواضح هنا قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار الذي أنشأ الدولتين العربية واليهودية.

وهذا أول نص واضح يتم تبنيه من قبل المجلس الوطني الفلسطيني وفي الفقرة الأخرى يقول الإعلان: "واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية والتي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947. وممارسة من الشعب الفلسطيني في حقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي، والسيادة فوق أرضه فإن المجلس الوطني يعلن باسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين، فوق أرضه الفلسطينية وعاصمتها القدس

(1) أحمد نافع: **من ملف القضية الفلسطينية، الطريق إلى مدريد**، مطابع الأهرام التجارية، الطبعة الأولى، 1993، ص150.

الشريف."[1] لكن هذه الإستراتيجية التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية في السنوات التي تلت إعلانها لم تمكنها من تحقيق مكاسب فعليه بسبب عوامل موضوعية حيث خلف انهيار الاتحاد السوفيتي آثاراً سلبية على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تركت حرب الخليج الثانية آثاراً سلبية على الواقع العربي الذي انقسم على ذاته، وموقفاً خليجياً أقرب إلى المعاداة منه إلى التصالح وخاصة دولة الكويت الشقيقة مما جعل ميزان القوى يميل ضد منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها لمصلحة دولة إسرائيل وأهدافها.[2]

وفي هذه المرحلة زادت معدلات الهجرة اليهودية إلى فلسطين مما أدي إلى تكثيف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967، وأن انهيار الاتحاد السوفيتي وكتلته الاشتراكية ساعدت في تدفق هذه الهجرة اليهودية وفي الوقت نفسه أدى هذا الانهيار إلى وضع حد للإسناد السياسي والمعونات المختلفة التي كان يقدمها الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية. وكذلك شكل انهيار الجامعة العربية ودورها إلى توقف الدعم العربي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتراجع الدعم العربي عن دعم الانتفاضة الكبرى، مما كان له أثر كبير في تجفيف موارد منظمة التحرير الفلسطينية. وإذا وضعنا كل ذلك أمام موقف الولايات المتحدة المتنكرة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفي ظل حكومة الليكود التي مارست قمعاً متواصلاً همجياً للانتفاضة التي شكلت رافعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من بيروت والهجمات الإعلامية التي يشنها جهاز الأعلام المصري والسوري والخليجي على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية جعل مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية تراوح مكانها، وكأنها جاءت في غير زمانها ومكانها، لكن الفكر السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية كان يحاول الخروج من مأزقه العربي الذي أخرجه من مناطق التماس ليتوجه إلى الأرض المحتلة التي قدمت الإسناد الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية وجعل نبضها يستمر ويواصل كفاحه المرير ضد جملة من عوامل

(1) أنظر **وثيقة إعلان الاستقلال** في الملاحق. وكذلك أنظر منظمة التحرير الفلسطينية الإعلام الموحد: **المجلس الوطني، إعلان الاستقلال، الدورة رقم 19 غير العادية**، دورة الانتفاضة من 12 – 15 نوفمبر 1988.

(2) جلال هلال: **اشكالات التغيير في النظام الفلسطيني السياسي**، ص20.

الإحباط الشديدة والقصور العربي والإجحاف الدولي. ولهذا كانت الدورة لهذا المجلس بحق هي دورة الانتفاضة.

المرحلة السابعة : مرحلة مدريد وأوسلو:

سبق لنا في الفصل الثالث أن تعرضنا في مباحث ثلاثة إلى هذه المرحلة وإلى فكر الحركة الوطنية الفلسطينية بكل مشتملاتها ورموزها واستعرضنا اتفاق المبادئ الذي أحدث تغيراً جذرياً ونقلة مختلفة عما سبقه في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر. فهو رهان ومخاطرة من ناحية، وتصويب نحو العودة للأرض وابتعاد عن المنفى وإضعاف لفصائل بعينها ربطت نفسها بمراكز القوى العربية وتجميع لوحدة فلسطينية وطنية فوق الأرض غير مسبوقة، والتفاوض المباشر مع العدو في موجات من الهدوء وموجات من الاشتباك، تجربة بكل أبعادها كانت نتيجة للمواقف العربية والدولية أكثر بكثير من كونها نتيجة الخيارات ولهذا نرى أن هذه المرحلة قفزة جريئة فيها ما هو محسوب وفيها ما هو سوف يخرج عن كل الحسابات، لكن المؤكد في هذه المرحلة أنها جمعت طاقات الشعب الفلسطيني فوق الأرض الفلسطينية وهذا ما قد يغير في حسابات الطرف الآخر، فقيادة تفاوض من فوق أرضها وبين شعبها بالقطع المحتم هي قيادة أقوى بكثير من قيادة تفاوض من تونس أو من عواصم أخرى وتتعامل مع شعبها عن بعد، ومهما قيل عنه من نواحيه السياسية والقانونية الشرعية التي تبدو في جوانبها العديد من المآخذ والغموض والنقص، إلا أنه بعوامل الضعف هذه أعاد الناس للأرض، لأن اتفاقا يحقق المطالب الفلسطينية وواضحاً في كل مشتملاته ترفضه إسرائيل وتظل حالة الشتات قائمة واتفاق قوي يحتاج إلى موازين عربية أفضل بكثير من هذه الموازين القائمة والتي لا تدخل في حسبان الطرف الآخر بحيث تستطيع أن تفرض شروطاً أو تملي حقوقاً. فهل الفكر السياسي الإستراتيجي لحركة وطنية فلسطينية لها تجربة طويلة وصعبة لا تعرف ماذا فعلت، بالقطع تعرف ماذا تريد وبالقطع نحن الآن في أمعاء الاحتلال يتلوى من هذا الوجود إلى درجة أنه يحاول بكل جهده أن يتنصل من هذا الاتفاق، الذي أصبحت نقاط ضعفه له وليست عليه.

ونستطيع أن نتعرف على سمات الطرح الفلسطيني الحالي من خلال بيان المجلس المركزي الفلسطيني الذي عقد في غزة يومي 2 – 3 فبراير 2000 حيث أكد مجدداً على أن دولة فلسطين

وعاصمتها القدس الشريف هي الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني وعلى أساس قرار الجمعية العامة رقم 181 (2D) لعام 1947 وتجسيداً لإعلان الاستقلال لعام 1988 "إن الشعب الفلسطيني بتضحياته واستمرار صموده الأسطوري هو صاحب قرار تجسيد سيادة الدولة المستقلة وأن منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني هي المرجع الأعلى لهذا القرار غير القابل للتفاوض أو النقض من أي طرف"،[(1)] وهذا البيان يوضح الهدف الأساسي هو تجسيد الدولة على الأرض وهو حق من حقوق الشعب الفلسطيني الذي يجب أن لا ينازعه أحد بينما تصر إسرائيل على أن هذا الحق يجب أن يتم بالاتفاق بين الجانبين دون انفراد الطرف الفلسطيني بهذا الإعلان. والموقف العربي مؤيد وداعم لقرارات الشعب الفلسطيني، وإقليميا ودولياً هناك إجماع على أن النهاية الحتمية للمفاوضات سيكون إعلان الدولة فبيان الاتحاد الأوربي واضح تماماً في قمة برلين في 1999/3/26 حيث ورد في البند الخامس: "يؤكد الاتحاد الأوربي مجدداً حق الفلسطينيين الدائم وغير المشروط في تقرير المصير بما في ذلك خيار دولة ويتطلع قدماً إلى تحقيق هذا الحق مبكراً." ويرى الاتحاد أن هذا الحق لا يخضع لأي فيتو ويقول: "إن الاتحاد الأوربي مقتنع بأن إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية قادرة على الاستمرار ومسالمة وسيدة على قاعدة الاتفاقات الحالية وعبر المفاوضات ستكون الضمانة الأفضل... ويعرب عن استعداده لدرس الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب."[(2)]

وفي نص بيان المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الاستثنائية في غزة والتي عقدت في غزة في 1999/4/29 ثمن عالياً "مواقف الدول العربية الشقيقة والإسلامية والأفريقية ودول عدم الانحياز وروسيا والصين ودول أوربية وأمريكا اللاتينية التي كانت السباقة في الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف."[(3)] وكذلك ثمن المجلس: "مواقف الاتحاد الأوربي والنرويج واليابان وكندا التي دعمت عملية السلام وأعلنت اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما

---

(1) **بيان المجلس المركزي الفلسطيني**، وفا الإلكترونية، غزة 2000/2/3.

(2) صحيفة **الحياة اللندنية** 1999/3/27. وللمزيد أنظر: إيليا زريق: **مقالات ومقابلات فلسطين... أية دولة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، **آراء فلسطينية/ عربية في إعلان المبادئ الفلسطيني**، ص11 وما بعدها.

(3) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **مجلة الحقيبة**، العدد 40 السنة الثالثة، 1999/5/11.

في ذلك إقامة دولته باعتباره حقاً مشروعاً غير مشروط وغير قابل للنقض والتي اقترنت بموقف متميز من قضية القدس."

وكنموذج نعرض صورة الإعلان الياباني في أبريل 1999 حول الدولة الفلسطينية "كانت اليابان وبشكل دائم تدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولة مستقلة. إن هذا الحق هو حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف... ويحتفظ الفلسطينيون بحقهم في إنشاء دولتهم المستقلة... وأن يتم إنشاء هذه الدولة في المستقبل القريب..."[1] كل هذا الحشد العربي والإسلامي والدولي يعترف بالدولة الفلسطينية، ويقول التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1998 أن من بين المغريات اللجوء إلى التلويح بإعلان الدولة في حال تعنت الجانب الإسرائيلي "توافر العناصر القانونية التقليدية لقيام الدول وهي الأرض على محدوديتها، والشعب الفلسطيني المقيم عليها والسلطة العاكفة على ممارسة وظائف الحكم. وثمة من يعتبر أن لقاء هذه العناصر يحدث للمرة الأولى منذ وقوع النكبة في عام 1948."[2] وعلاوة على هذه المعطيات هناك وجود اعتراف دولي موثق بقرارات بعينها بأحقية الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة الوطنية وكذلك التأييد الذي لقيه إعلان الدولة عام 1988 (إعلان الاستقلال) من قرابة مائة دولة، وكذلك حق الطرف الفلسطيني في ملئ الفراغ القانوني والسياسي الناجم عن انتهاء المرحلة الانتقالية.

إن من الصعب تحديد المدى الزمني الذي يمكن أن يستغرقه الحل على المسار الفلسطيني فقد كان من المفترض أن تصل المفاوضات إلى محطتها النهائية في 1999/5/4، ولم يتم تحقيق ذلك. وقد حدد اتفاق شرم الشيخ سبتمبر 2000 كموعد للتوصل إلى اتفاق دائم بين الطرفين ولم يتم تحقيق ذلك أيضاً، وأن قضايا المرحلة النهائية المرتبطة بذلك تعتبر من أصعب قضايا التسوية بين الجانبين وهي تمثل جوهر التسوية المراد التوصل إليها. ومواقف الطرفين متباعدة، وكذلك يحتاج حل القضايا النهائية إلى مواقف إقليمية مثل المياه واللاجئين والقدس، ليس سهلاً طالما استمرت

(1) المصدر السابق.

(2) **التقرير الاستراتيجي العربي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **الأهرام**، القاهرة، يناير 1999، الطبعة الثانية، القسم الثالث، ص283.

المماطلات الإسرائيلية والتهرب من الالتزامات المستحقة في الاتفاقات الموقعة، وطالما بقى موقف الولايات المتحدة بهذا الانحياز وبقى العرب بهذا الضعف. إنها معادلة صعبة لاشك في ذلك لكن التصميم الفلسطيني سيستمر، وفي النهاية لن يتحقق السلام المنشود إلا بحصول الشعب الفلسطيني على دولة فلسطينية مستقلة وعندما صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي "ايهود براك" حول بنود اتفاق الإطار المستهدف الوصول إليه بين الفلسطينيين والإسرائيليين أنه ليس لدى الجانب الإسرائيلي في ظل التسوية الراهنة تحفظات جوهرية على أن يتخذ الكيان الفلسطيني مسمى الدولة من الناحية القانونية رد عليه "محمود عباس أبو مازن" بالقول: "إننا سنرفض السيادة المنقوصة فنحن متمسكون بدولة فلسطينية مستقلة (1999/11/19)."[1] هكذا كانت مسيرة الفكر السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية منذ البداية في رفض التقسيم والطرح القومي إلى قبول التقسيم ولدولة فلسطينية مستقلة على نصف المساحة التي أعطاها قرار التقسيم عام 1947، ومع ذلك فهناك صعوبة بالغة حتى الآن في تحقيق ذلك.

والفكر السياسي للحركة الوطنية على كل حال ليس نسيج وحده، بعيداً ومنقطع الجذور بل هو جزء من الفكر السياسي المحيط به، فالأمة العربية رفضت قرار التقسيم في بداية عهد الجامعة العربية، والأمة العربية هي التي قبلت في القمة السابعة لها الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، بل أن الفكر الفلسطيني ينبع في كل مرة من جملة من المعطيات العربية القائمة في كل مرحلة يتأثر بها ويؤثر فيها، وربما كان هذا هو سر الضعف في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية وسر القوة كذلك في البقاء تحت عباءة أمته العربية يستمد منها العزم والقوة في كل حالاتها مداً وجزراً، وربما كان كذلك هو الذي مكن منظمة التحرير الفلسطينية من التواصل وعبور هذه المرحلة حتى يومنا هذا رغم كل ما اعترض سبيلها من عقبات.

---

(1) **التقرير الاستراتيجي العربي**، 1999، ص247. وللمزيد أنظر: سليم تماري: **الهوية وبناء الدولة في الكيان الفلسطيني**، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 32 خريف 1997، ص3 – 9. وكذلك أنظر: ممدوح نوفل: **الدولة الفلسطينية، خيار واقعي**، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 36 خريف 1998، ص3 – 16.

وكثيراً ما تناول المفكرون المقومات والركائز الاقتصادية لهذه الدولة المحدودة الموارد، والتي يبدو فيه الاقتصاد الفلسطيني بتبعية كبيرة للاقتصاد الإسرائيلي وعلى الرغم من صحة هذا الاعتقاد، وأن العزل الذي يجرى سيكون عزلاً سياسياً وليس عزلاً اقتصادياً كما ترغب إسرائيل، إلا أن بداية التخلص الحقيقي من هذه التبعية يبدأ مع بداية تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة فوق الأرض وامتلاكها لنوافذ العبور على فضاء أمتها العربية الرحيبة كي تتفاعل من جديد مع مكوناتها الاقتصادية بحرية تامة دون ما قيد من احتلال أو نهب متواصل لمقدراتها في الماء وفي الأرض.

والمطلوب هو دولة مستقلة ذات سيادة، وليس كما تريد إسرائيل أن تراها دولة تقتصر مكوناتها على الرموز والمرافق الأساسية للدولة كالعلم والمطار والميناء، وجوازات السفر، والشئون المدنية، والخدمات فقط وبلا قوات مسلحة بأفرعها البرية والبحرية والجوية، وبلا سيطرة على مناطق الحدود الخارجية بالإضافة كذلك إلى المحاور الأساسية التي تربط أجزاء الدولة، وكذلك بلا قدرة على عقد المعاهدات الدولية الخارجية وخاصةً المعاهدات ذات الطابع الاستراتيجي، أي أنها تريدها دولة منقوصة السيادة، والموقف الفلسطيني بوضوح قاطع لا يقبل ذلك. يقول الأخ "أبو مازن" وهو الذي وقع في واشنطن اتفاق إعلان المبادئ: "إننا لا نقبل دولة فلسطينية منقوصة السيادة، إن المفاوض الفلسطيني يتحدث حول طاولة المفاوضات عن دولة فلسطينية مستقلة، والاستقلال يعني السيادة، والسيادة تعني السيطرة على الأرض والجو والحدود."[1]

(1) **التقرير الاستراتيجي العربي،1999**، ص248. وللمزيد أنظر: أسعد غانم: "**دولة فلسطينية – إسرائيلية ثنائية القومية: نحو حل اتحادي للمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية**"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 41، شتاء 2000، ص3 وما بعدها. وكذلك أنظر: وليد الخالدي: "**نحو الدولة الفلسطينية على الرغم من اتفاق أوسلو**"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 24، خريف 1995، ص3 – 17. وكذلك أنظر: يزيد صايغ: "**إعادة تعريف الأساسيات: السيادة والأمن بالنسبة إلى الدولة الفلسطينية**"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 22 ربيع 1995، ص12 – 30.

المبحث الثاني

الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية

ظلت السياسة الإسرائيلية منذ البداية تعبيراً عن عوامل محددة أساسية تشكل قاعدة الانطلاق لصناعة القرار الإسرائيلي بغض النظر عن تفاوت الأحزاب الإسرائيلية في برامجها المختلفة بين يمين ويسار ووسط. ونستطيع القول أن ثلاثة عوامل أساسية هي حجر الزاوية في السياسة الإسرائيلية.

أولاً: المنطلقات الفكرية:

تنطلق الإيديولوجيا الصهيونية وترتكز من اعتبار أن اليهود يشكلون أمة، فقد ظل "هرتزل" يردد دائماً أن المشكلة اليهودية هي مشكلة سياسية وليست مشكلة اجتماعية لأنها تكمن في افتقار اليهود إلى الأرض التي تسمح لهم بالتعبير عن وجودهم القومي.[1] والركيزة الأخرى في هذه المسألة ما سبق لنا بحثه وهي موضوع الأرض والوعد الإلهي "قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات."[2] وهذا الزعم جعل "دافيد بن جوريون" وهو أول رئيس حكومة علماني في إسرائيل يعتبر بأن التوراة لليهود: "هي أقدس صك ملكية لفلسطين... توالى عليه 3500 عام من سلسلة نسب."[3] وهذه البواعث الأيديولوجية حول الأرض جعلتها هدفاً مقصوداً منذ البدايات الأولى لتحقيق الغايات الصهيونية، والفكر الصهيوني المعاصر يمتلئ بالتبريرات التراثية الأسطورية التي جعلت من أرض فلسطين قبلتهم مع أن قادة هذه الحركة الصهيونية

---

(1) د. أنيس صايغ (إشراف): **الفكرة الصهيونية، مركز الأبحاث الفلسطيني**، بيروت، 1970، ص105، 120.

(2) روجيه جارودي: **المأزق إسرائيل**، ترجمة د. ذوقان قرموط، الطبعة الأولى، دار المسيرة، بيروت، 1984، ص105.

(3) David Ben-Gurion, **The Rebirth and Destiny of Israel** (New York: The Philosophical Library, 1954, P. 100.

(ورد في نور الدين مصالحة: **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون سياسة التوسع (1967 – 2000)**، ص3).

obeikandl.com

ليسوا من المتدينين، فالغاية هي الأرض، والضفة الغربية تقع ضمن هذا الاعتبار وضمن هذا التحديد الصهيوني لأرض إسرائيل: "فإن الدولة التي أقيمت عام 1948 أقيمت فقط على جزء من أرض إسرائيل وأصبح إنجاز الهدف الصهيوني "إسرائيل الكبرى" المهمة الأساسية لإسرائيل الصغرى... وأن ما أسفرت عنه حرب 1967، خطوة أخرى على طريق إنجاز الهدف الصهيوني."[1]

والنظرة القائلة بأن كتابات العهد القديم توفر لليهود سند ملكية للتوسع كما ورد في سفر التكوين وسفر الخروج في أرجاء أرض إسرائيل وللشرعية الخلقية المزعومة لإقامة دولة إسرائيل ولسياساتها تجاه أبناء الأرض الفلسطينيين منذ سنة 1948 ما زالت غالبية لا ضمن حلقات الصهيونية اليهودية فحسب بل أيضاً ضمن الاتجاه السائد في اللاهوت المسيحي والدراسات التوراتية الجامعية.[2] وفي الواقع استعملت عبارة "أرض إسرائيل" مرة واحدة في كتابات العهد القديم (صموئيل الأول: 13: 19) ولا يوجد أية خريطة دينية لمجال أرض إسرائيل وحدودها. وعلى ضوء ما تقدم في مسألة الأرض تكون هذه الأرض ملكاً للشعب اليهودي وحده حيث أقاموا دولتهم عليها في العصور القديمة ثم تشتتوا "الأمر الذي يعني أن إنشاء إسرائيل حديثاً لا يعدو كونه بعثاً لهذا الشعب في أرضه بعد غياب استمر ما يقرب من 18 قرناً.[3] والركيزة الثالثة في سياق هذه المنطلقات الفكرية هي تجاهل وجود الشعب الفلسطيني وقد سبق لنا أن بينا كذلك قول زانجويل ووايزمن حول "أرض بدون شعب من أجل شعب بدون أرض."[4]

ففي عام 1969 صرحت "جولدا مائير" بأنه: "لايوجد فلسطينيون، فليس الأمر كما لو كان يوجد شعب فلسطيني في فلسطين، وكما لو أننا جئنا لنطردهم من منازلهم والاستيلاء على

---

(1) سليم نوران الجنيدي: "**المستقبل السياسي للأراضي المحتلة في المنظور الإسرائيلي**"، **شؤون عربية**، تصدر عن الجامعة العربية، تونس، ديسمبر 1989، ص52.

(2) "**Zionism and the Bible**" **in Naim A teek and Michael Prior**, **Holy Land Hollow Jubilee**: Micheal Prior, God Justice and the Palestinians (London) Melis ende, 1999, P. 70.

(3) عادل محمود رياض: **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1977، ص14.

(4) جارودي: **المأزق إسرائيل**، ص53، 54.

بلادهم. إنهم لا وجود لهم."[1] بهذا الكلام القاطع يتم نفي الشخصية الوطنية الفلسطينية وهذا أيضاً "إيجال آلون"يعلن عام 1971 بأن: "الكيان الفلسطيني لم يكن موجوداً تاريخياً أبداً."[2] وكان بيجن يطلق على الفلسطينيين اسم "عرب أرض إسرائيل" وفي أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 قال: "لم نستخدم ولن نستخدم تعبير الشعب الفلسطيني."[3] فالحضور الفلسطيني لا يمكن إلا أن يكون نفياً لهذا الوجود الإسرائيلي فوق أرض فلسطين.

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية:

من بين الأهداف الاستراتيجية لدولة إسرائيل هو تحقيق إقامة الدولة اليهودية القومية وينظر "بن جوريون" إلى قيام دولة إسرائيل بأنها نقطة الانطلاق إلى الدولة اليهودية القومية: "إن إسرائيل تمثل نقطة الانطلاق نحو الدولة اليهودية القومية."[4] وما دام الهدف كذلك فهذا الأمر يتطلب مسألتين الأولى المزيد من السيطرة على الأرض، والثانية استحضار اليهود من كافة أنحاء العالم، ويتركز المعنى لديهم حول الأرض العربية بأن ما يجري اغتصابه هو "تحرير لأرض إسرائيل."[5] وتعد الأحزاب الدينية نموذجاً واضحاً في إسرائيل لهذا الأمر ومعروفة بتطرفها وتصلب مواقفها، فحزب المفدال يرفض التخلي عن شبر من أرض إسرائيل.[6] ومن هذه الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية كذلك هو محاولة إبداع حضارة عبرية حيث يعتقد اليهود أنهم أبدعوا حضارة قديمة في الشرق الأوسط تم تجاهلها من قبل التاريخ العالمي نتيجة حقد وكراهية الأمم لهم، وأن عليهم أن يبدعوا حضارة معاصرة جديدة بحيث تكون مركز إشعاع في المنطقة بما تملكه من إمكانيات وخبرات وثروات كما قال حاييم وايزمن

---

(1) المرجع السابق، ص54.

(2) عبدالرحمن غنيم: **الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الصهيونية**، الطبعة الأولى، دمشق، دار فلسطين العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1974، ص138.

(3) هاني عبدالله: **الأحزاب السياسية في إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1981، ص70.

(4) David Ben Gurion, **Israel**, **Rebirth and Destiny**, Op. cit, P. 437.

(5) د. إلياس شوفاني: (إشراف): **مناحم بيجن من الإرهاب إلى السلطة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977، ص39.

(6) عزيز حيدر: **أضواء على نتائج انتخابات الكنيست الثانية عشرة في إسرائيل**، مجلة الأرض، العدد 12، السنة 15 ديسمبر 1988، 1988، ص12، 13.

"من أن إسرائيل ستكون سويسرا جديدة في الشرق الأوسط."[1] ولا نعتقد أن الحضارات تبلغ شأناً عالياً بالقهر والعدوان والتسلط وإنما بما تبدعه في خدمة الإنسانية وما تستحضره من قيم تتفاعل مع الآخرين تعطي وتأخذ وليس هذا الانغلاق المطلق على الذات الذي يعطل طاقات الخلق والإبداع في المسيرة الإنسانية. بل ويتضح لنا من الذي سبق أن بيناه في مباحث سابقة أن مفكريهم اعترفوا أن التاريخ اليهودي كان أصغر بكثير من أن يقاس بالحضارات الكبيرة التي أبدعت في الشرق الأوسط.

ومن ضمن الأهداف الاستراتيجية التي تتوخاها إسرائيل أن يكون لها دور فعال في الاستراتيجية العالمية وفي الموازين الدولية القائمة مستغلة المصلحة الحيوية للولايات المتحدة في وجود إسرائيل في مواجهة الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي السابق كقاعدة متقدمة تختصر الوقت والتكاليف.

ثالثاً: الأمن القومي:

كثيراً ما تردد بعد حرب حزيران على لسان القيادات الإسرائيلية المتعاقبة عبارة "الحدود الآمنة" كمصطلح تم صكه ليلائم الاحتفاظ بالأراضي التي تم احتلالها في عام 1967 وتقول "جولدا مائير": "حتى لو وافق زعماء العرب على توقيع اتفاق كامل للسلام مع إسرائيل فإن إسرائيل لن تعيد كل الأراضي التي احتلتها عام 1967... إننا نريد حدوداً آمنة."[2] عندما تبحث إسرائيل عن حل للأراضي الفلسطينية المحتلة فإنها تضع ضروراتها الأمنية في مقدمة هذا البحث وتضعها في إطار التهديد العسكري الاستراتيجي الذي تشكله دول المنطقة لا في إطار علاقاتها المباشرة بالفلسطينيين فقط والتي تعرف إسرائيل أنها تتفوق عسكرياً على الجانب الفلسطيني بما لا يسمح أساساً للمقارنة بين القوتين الفلسطينية والإسرائيلية، ولكن إسرائيل تعتبر نفسها في وضع مختلف استراتيجياً في إطار الشرق الأوسط الأوسع مدى.

"ولهذا يتطلع كثير من الإسرائيليين إلى المزايا الأمنية في السيطرة على مرتفعات الجولان والضفة الغربية، مدركين أن السكان لا يشكلون تهديداً عسكرياً كبيراً وبالتالي فإن طبيعة نظام الأمن

(1) حسن طوالبة: **مأزق إسرائيل في الحرب والسلم**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1979، ص13.
(2) محمد عبدالمولى: **عمق إسرائيل**، منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت، 1973، ص51.

الناجم عن مفاوضات عربية إسرائيلية ستؤثر تأثيراً في شكل الترتيبات الأمنية الفلسطينية – الإسرائيلية في المناطق المحتلة."[1] ويصف "جوتليب" إسرائيل بأنها "دولة ضئيلة المساحة وتفتقر إلى عمق استراتيجي ودولة هشة استراتيجيا."[2]

ويعني الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية بالنسبة إلى إسرائيل خسارة عمق استراتيجي وامتياز في الموقع. فسلسلة جبال الضفة الغربية تطل على قلب إسرائيل في السهل المركزي بين رحبوت وحيفا حيث يقيم 60% من السكان ويتركز فيه 80% من الصناعة. وستكون هذه المنطقة في مرمى المدفعية العربية، كما أن من شأن جيش عربي أن ينقض مستفيداً من المباغتة ويشطر إسرائيل إلى شطرين، فالسهل الساحلي يتراوح عرضه ما بين (15) إلى (20) كم بين الساحل والجبل.[3] ولقد تأكد لدى إسرائيل عدم نجاعة أجهزة الرصد العسكرية وهشاشة وضعها من الناحية الاستراتيجية، فقد كان في إمكان العراق باستخدامه الصواريخ الموجودة على أرضه في جهة الغرب التي تبعد 600 كم من إسرائيل أن يلحق بها من الأضرار أكثر بكثير من الأضرار التي تستطيع إسرائيل أن تلحقها ببغداد من مسافة 1000 كم لو استخدمت أسلحة مشابهة[4] ويعتمد مذهب إسرائيل الاستراتيجي على القيام بضربات وقائية ونقل المعركة بسرعة إلى أرض العدو كي تحافظ على سلامة المنطقة الساحلية القابلة للسقوط وخاصة أمام التهديد العربي بالهجوم من الشرق في المنطقة الوسطى الممتدة من الخضيرة في الشمال إلى أسدود وعسقلان في الجنوب إضافة إلى منطقة القدس وهي أكثر المناطق حيوية سواء من الناحية البشرية أو الاقتصادية." ولقد التقط الزعماء السياسيون والقادة العسكريون

---

(1) آن موسلي ليش: **الانتقال إلى الحكم الذاتي، خطوات عملية نحو سلام إسرائيلي فلسطيني، (تقرير أعدته مجموعة دراسية اجتمعت بدعوة من الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلم)**، ترجمة نهلة الخطيب، مراجعة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، سبتمبر، 1993، ص78.

(2) Gidon Gottlib, "**Israel and Palestinians**" Foreign Affairs (68: 4 Fall 1980), P. 122.

(3) بول لالر: **نحو كيان فلسطيني، الدولة الفلسطينية، وجهات نظر إسرائيلية وغربية** (تقرير أعده "بول لالر" لبرنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي للشئون الدولية في بريطانيا وقد شارك في هذا البحث ما يقارب الثلاثين باحثاً منهم إسرائيليون وفلسطينيون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990، ص344.

(4) **الانتقال إلى الحكم الذاتي**، ص81.

هذا الوضع الجيو – استراتيجي وجعلوه مبرراً وحافزاً لاستمرار السيطرة على الأراضي المحتلة.[1] وتوفر الأراضي العربية المحتلة مواقع يمكن حشد الجنود فيها وصرف وجهة الهجوم عن قلب إسرائيل غير الحصين وبقاء القدس وتل أبيب والمطارات الرئيسية خارج مرمى نيران الأسلحة الصغيرة ويوفر احتلال الضفة الغربية عمقاً جغرافياً يؤدي إلى كسب قليل من الوقت للرد على الضربات الحيوية.[2]

وتحاول إسرائيل الاحتفاظ بمناطق عازلة تحميها من التهديدات الموجهة ضد بقائها، وحرب 1973 تبين القيمة العسكرية للمناطق العازلة إذ تمكنت إسرائيل من امتصاص واستيعاب الضربة الأولى من جانبي مصر وسوريا في كل من قناة السويس ومرتفعات الجولان دون أن يتعرض قلب إسرائيل للخطر المباشر أو الأراضي فيما قبل حزيران 1967. ففي لبنان حذرت القوات الإسرائيلية القوات السورية من التحرك نحو الجنوب عبر الخط الأحمر المتمثل في نهر الليطاني. ويعتبر دخول قوات عراقية الأراضي الأردنية بمثابة تجاوز للخط الأحمر أي بمعنى أن هناك خطوط حمراء لمناطق عازلة غير حدود الأراضي المحتلة. وأن حرب الخليج الثانية، وضرب إسرائيل بالصواريخ والتي لم يخترق العراق فيها أشد الخطوط الحمراء خطورة وهي استخدام الأسلحة الكيماوية ويمكن القول أن الأزمة هذه وسعت حدود إسرائيل الأمنية إلى ما هو أبعد من المناطق العربية المحتلة والمناطق العازلة والخطوط الحمر المرسومة.[3] ويقول المحلل العسكري الإسرائيلي المعروف "زئيف شيف": "إن المتطلبات السياسية لمجهود الحلفاء العسكري كان معناها أنه يتوجب على إسرائيل أن تمتص الضربات العراقية من دون أن ترد بضربات انتقامية، وقد أكد ذلك هشاشة وضع المدنيين من الناحية الأمنية، وعزز إحساس إسرائيل أنها محاصرة.[4] ويري "أرييه شيلف" الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب والذي شغل منصب قائداً للضفة الغربية ما بين 1974 و 1976 مستعرضاً خيارات إسرائيل أن مزايا الوضع الراهن، أي بقاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية يتيح لإسرائيل ثلاث مزايا الأولي يمنع إسرائيل من اتخاذ قرارات سياسية جسيمة والميزة الثانية حصولها على الأمن المعقول حيث أن

---

(1) سليم نوران الجنيدي: **المستقبل السياسي للأراضي المحتلة**، ص52.

(2) **الانتقال إلى الحكم الذاتي**، ص80.

(3) المرجع السابق، ص81.

(4) Ze'ev Schiff, "**Israel After the War**", Foreign (70: 2, Spring 1999), PP. 19-33.

عرض الضفة الغربية في خط جوي يبلغ 50 كم وترتفع بعض جبالها 1000 متر فوق سطح البحر تطل على المنطقة الساحلية الهامة الحيوية في إسرائيل والميزة الثالثة في رأيه تمنع العمل التخريبي.[1]

ومن المخاوف الأمنية الشديدة التي تخشاها إسرائيل كما يقول التقرير الذي أعده "بول لالر" يقول: "ويتركز أحد المخاوف الإسرائيلية الكبرى على ردة فعل العرب، الحاصلين على الجنسية الإسرائيلية إزاء إقامة دولة فلسطينية في الجوار... حيث أن نسبة الفلسطينيين (الحاصلين على الجنسية الإسرائيلية) ستصل إلى 24% من مجموع السكان سنة 2005.[2] فالمنطقة الواقعة شمالي الخط الممتد من شمال حيفا إلى الضفة الغربية قد باتت فلسطينية بنسبة تفوق 50% من أواخر 1985 ومن المؤكد أن هذه النسبة ستصبح 60% لمصلحة العرب الفلسطينيين سنة 2005،[3] ومما يزيد الأمور تعقيداً من المنظور الإسرائيلي أن بعض هذه المناطق قد خصص للدول العربية في مشروع التقسيم لعام 1947. والخشية الإسرائيلية أن ينضم هؤلاء الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية في هذه المناطق في آخر المطاف إلى إخوانهم بالأراضي المحتلة في المطالبة بحق تقرير المصير ولا سيما في الجليل حيث قد يوفر مشروع التقسيم لسنة 1947 سابقة قانونية لمطالب الانفصال وتثير هذه الإمكانية شبح انتفاضة داخل إسرائيل نفسها من الصعب جداً كما يقول التقرير احتوائها."[4] فمعظم الإسرائيليين يعتقدون أن التسليم بالدولة الفلسطينية سينطوي على مخاطر جمة من وجهة النظر الأمنية، وخطر على تماسك نسيج المجتمع الإسرائيلي."[5] ومع ذلك فإن نفراً غير قليل من الاستراتيجيين الإسرائيليين يذهب إلى أن في استطاعة إسرائيل أن تسحب إداراتها ومعظم

---

(1) أريه شيلف: **استمرار الوضع الراهن أم حكم ذاتي، هل يوجد للقضية الفلسطينية**، الوف هوربين، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1983، ص61 وما بعدها

(2) David McDowall, **Palestine and Israel**: **The Uprising and Beyond** (London: Tauris, 1989, P. 221).

(ورد في المرجع السابق، ص355).

(3) المرجع السابق، ص229.

(4) حوكيان فلسطيني، ص345.

(5) Mark Heller, **Palestinian State**: **The Implications for Israel**, (Cambridge, Mass: Harvard University Prees, 1983), P. 55.

قواتها من الأراضي المحتلة دون الإخلال بمقتضيات أمنها.[1] ومن الصيغ المقترحة مرابطة الجيش على الطرق الرئيسية التي تربط نهر الأردن بالضفة الغربية ووضع أجهزة للإنذار المبكر وبطاريات صواريخ أرض جو لكسر شوكة الهجوم العربي المحتمل مما يعطي الوقت الكافي لتعبئة القوات الإسرائيلية.[2]

ولا يخفي الإسرائيليون قلقهم على صعيد الأمن الداخلي من التهديدات الصادرة عن المناطق ويقول "زئيف بنيامين بيجن" عضو لجنة الكنيست الفرعية لسياسة الأمن القومي أن المستوطنات الإسرائيلية والسيطرة العسكرية ضرورية لمنع سيطرة جماعات الإرهاب العربية على الضفة الغربية وتهديد أمن القدس الغربية وتل أبيب.[3] ويعتمد افتراض زئيف بيجن أن الفلسطينيين لن يغيروا موقفهم من الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين ولهذا فهو يعتقد: "أنه لا يمكن احتوائهم إلا بالقوة. ويرى آخرون أن الاحتلال نفسه يستثير ردة فعل لدي الفلسطينيين وأن عبء ضبط الأمن في صفوفهم ضد إرادتهم سيصبح غير محتمل أكثر فأكثر.[4] ويلخص لنا "بول لالر" في تقريره الذي أعده لبرنامج الشرق الأوسط في معهد الشؤون الدولية في بريطانيا أن الإسرائيليين يخشون أن يعرضهم الانسحاب من الأراضي المحتلة لسلسلة من المخاوف ويحددون ثلاث مخاوف أساسية:

1- خطر هجوم مباغت تشنه جيوش عربية كما جري سنة 1973 في حرب أكتوبر.

2- اندلاع نزعة تحريرية عربية داخل إسرائيل ذاتها يقوم بها المواطنون العرب الذين قد تشجعوا بنجاح إخوانهم في الضفة الغربية والقطاع في إنشاء دولة مستقلة.

---

(1) بول لالر، **نحو كيان فلسطيني**، ص344.

(2) Aryeh Shalev, **The West Bank**: **Line of Defence** (New York: Praeger, 1925).

(ورد في نحو كيان فلسطيني، ص344).

(3) **The New York Times**, February 8, 1992, P. 6.

(ورد في: الانتقال إلى الحكم الذاتي، ص83).

(4) Baruch Kimmerling, "**Achieving A Comprehensive Agreement**" back ground memorandum for American Academy of Arts and Science.

(ورد في **الانتقال إلى الحكم الذاتي**، ص83).

3- "الغارات الإرهابية" التي قد يشنها الفلسطينيون المتطرفون عبر الحدود الجديدة.[1]

وفي كل الأحوال فإن السياسة الإسرائيلية لا زالت تعتبر أن المخاوف الأمنية قائمة رغم اختلاف مفاهيم الأمن عن السابق بعد التطور التكنولوجي في الصناعات العسكرية الفنية وبعد أجيال من الصواريخ ومضاداتها والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وامتلاك مخزون كبير من القنابل الذرية وترسانة الأسلحة الأمريكية الحديثة التي يتزود بها الجيش الإسرائيلي لا زالت تبقي على مفهومها القديم فيما يتعلق بالحدود الآمنة إلا أنها تستفيد من جراء ذلك في محاولات دائبة للكسب الجغرافي على الأرض.

وبصفة عامة فإن من العوامل المحركة للسياسة الإسرائيلية العامل الاقتصادي الذي لا يمكن لنا إغفاله رغم أنه من العوامل المتغيرة ويرتبط أساساً بالمصالح والحوافز فقد أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية توجيهاً جاء فيه: "تعتبر المناطق المحتلة سوقاً مكملة لسوق البضائع الإسرائيلية من ناحية. ومصدراً لعوامل الإنتاج وخاصة اليد العاملة غير الماهرة من ناحية أخرى." واستفادت إسرائيل من ربط الاقتصاد في الأراضي المحتلة بها وجعلته اقتصاداً تابعاً لها حيث هيمنت كاملاً عليه مما حقق ازدهاراً عالياً للاقتصاد الإسرائيلي وخاصة في السنوات الأولى للاحتلال "ووسيلة أرادت بها سلطات الاحتلال العمل على دمج اقتصاد الأراضي المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي كخطوة من خطوات الضم والاستيعاب السياسي."[2]

لقد أوضحنا هذه العوامل لتبيان طريقة التفكير السياسي الإسرائيلي في النظر إلى مستقبل الأراضي المحتلة، وطرق معالجتهم للحلول. وهذه الأبعاد هامة للغاية في نظرتهم إلى طريقة الحل وإلى ماهية الدولة الفلسطينية القادمة ضمن سياق هذه الاعتبارات. ورغم أن العوامل الأساسية الموجهة للسياسة الإسرائيلية تقضي بالتمسك بهذه المناطق، غير أن الثقل الديمغرافي لا يزال يجعل من عملية الضم للأراضي المحتلة كذلك جملة من التداعيات المستقبلية ذات الآثار البعيدة المدى اجتماعياً وسياسياً. فالكثافة البشرية العالية عند الفلسطينيين ونسبة الزيادة المطردة في السكان يجعل من هاجس

(1) بول لالر: **نحو كيان فلسطيني**، ص343.

(2) سليم نوران الجنيدي، ص52، 53.

الدولة الثنائية القومية أمراً قائماً وما تجره من أخطار فادحة على نقاء الدولة العبرية. ومن هنا اتجهت الحلول نحو إيجاد مخرج بين قدرة استمرار الاحتفاظ بالسيطرة على الأرض وبين عدم الانسياق وراء ابتلاع هذه الكثافة السكانية وما يترتب على ذلك من ضرورة إعطاء سكانها حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب والترشيح وينتهي بذلك الطابع اليهودي للدولة.(1)

المراحل الأولى:

وفي سياق البحث عن مشاريع حلول تخدم النظرة الإسرائيلية فإننا سنلقى نظرة سريعة حول طرق التفكير لإيجاد الحلول للأراضي الفلسطينية المحتلة.

أولاً: مشروع "ييغال آلون":

وهو من أول المشاريع الإسرائيلية لتسوية وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويهدف المشروع إلى ضم الأراضي القليلة السكان والتخلص من المناطق الكثيفة السكان وخاصة المدن وإعادتها باتفاق مع المملكة الأردنية الهاشمية.(2)

ثانياً: مشروع موشيه دايان (التقسيم الوظيفي):

ويدعو هذا المشروع إلى اقتسام السيادة بين الأردن وإسرائيل تعتبر فيه الأرض جزءاً من أرض إسرائيل وتحت سيادتها ويترك للفلسطينيين الاحتفاظ بالجنسية الأردنية. بمعني أن السيادة على الأرض لإسرائيل والسيادة على الناس للأردن.(3)

---

(1) أنظر **مناقشات السكرتارية العامة لحزب العمل الإسرائيلي حول المناطق المحتلة وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي** في نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ورد في ملحق العدد 19 في 1973/11/1.

(2) إسرائيليون يتكلمون: **حوار بين إسرائيليين حول القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي**، ترجمة ونشر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986، ص225 – 230.

(3) جريدة **ها آرتس الإسرائيلية** 1973/7/24، على همشمار 1975/1/19 (وردت في نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية مجلد 3 عدد 15 تاريخ 1973/8/1، ونفس المصدر مجلد 4 تاريخ 1975/2/16.

ثالثاً: وثيقة حزب العمل:

وتطرح الوثيقة مشروع سلام يرتكز على حل إقليمي وسط والمحافظة على الطابع اليهودي للدولة. ويقوم على أساس دولتين مستقلتين، إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، والدولة الأردنية الفلسطينية المجاورة وترفض الوثيقة قيام دولة فلسطينية منفردة أخرى غربي نهر الأردن.[1]

رابعاً: مشروع مناحم بيجن: (الحكم الذاتي):

تقدم به بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي يوم 1977/11/28 للكنيست الإسرائيلي ويعتمد المشروع على استبدال الحكم العسكري بحكم إداري ذاتي للسكان وإنشاء مجلس إداري منتخب، وقد نص المشروع على أنه يتعلق بالسكان فقط ولا يتعلق بالأرض لأنها أرض لإسرائيل.[2]

مواقف التيارات الإسرائيلية المختلفة:

أولاً: الأحزاب الدينية:

ترفض الأحزاب الدينية فكرة التخلي عن الأراضي المحتلة بعد عام 1967. وهذه الأحزاب معروفة بتطرفها الديني وهي ترفض بالتالي قيام الدولة الفلسطينية. فحزب المفدال يرفض التنازل عن الأراضي المحتلة لأنها في نظره هي أرض إسرائيل ويطالب الحزب بإحلال السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة. أما حزب "أغودات يسرائيل" فإنه يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى تشجيع العرب على الرحيل بتقديم الإغراءات المادية لهم.[3]

---

(1) جريدة **دافار** الإسرائيلية 1973/11/29 (ورد نص الوثيقة في نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية مجلد رقم 3 عدد 23 تاريخ 1973/6/6، ص712 – 715.

(2) منير الهور وطارق الموسى: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947 – 1982)**، طبعة أولى، دار الجليل، 1983.

(3) إبراهيم عبدالكريم: **طروحات التسوية الإسرائيلية في ضوء انتفاضة الوطن المحتل**، مجلة الأرض، العدد 5، السنة 15، مايو 1988، ص47.

ثانياً: الأحزاب اليمينية:

وينقسم هذا التيار اليميني إلى مجموعتين هما اليمين واليمين المتطرف. واليمين تمثله كتلة الليكود وحركتي تامى وأومتس، وقد طرح "مناحيم بيجن" زعيم كتلة الليكود في ذلك الوقت مشروعه للسلام عام 1977،[1] وقد سبق لنا الحديث عنه ويتركز على مجلس منتخب لممارسة الشئون الإدارية مع حق الاختيار بين اتفاقيتي كامب ديفيد،[2] كما يمنح الإسرائيليين الحق في امتلاك الأراضي في المناطق المحتلة. ويتركز المشروع على مبادئ ثلاثة: أولها أن العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة أقلية ولها أن تتمتع بالحكم الذاتي ضمن حدود دولة إسرائيل صاحبة الأرض، وثاني هذه المبادئ أن الحكم الذاتي ذو طابع إداري يتصل بالشئون الدينية والثقافية والاجتماعية. وثالث هذه المبادئ أن الحكم الذاتي يشمل السكان ولا يشمل الأرض مما يعنى استمرار السيطرة على الأرض وبناء المستوطنات فيها. وقد حرص بيجن على تطمين المعارضة بأن المشروع لا يمكن أن يؤدي إلى دولة فلسطينية.[3] وفي عام 1988 ورد في برنامج الليكود الانتخابي التمسك بـ "يهودا والسامرة وغزة".

والجديد في برنامج الليكود تأييد إجراء مفاوضات مع سكان المناطق المحتلة لتطبيق فكرة الحكم الذاتي، وليس مع ممثلي مصر والأردن.[4]

وكان اسحق شامير زعيم الليكود قد أبدى استعداده لإجراء انتخابات بلدية في هذه المناطق لاختيار زعامة محلية لمحاولة التفاوض معها حول الحكم الذاتي بشرط وقف الانتفاضة،[5] أما المجموعة الثانية التي تضم أحزاب اليمين الصهيوني المتطرف فيبرزه موقف زعمائها أمثال "مئير كهانا"،

---

(1) **مؤتمر كامب ديفيد للسلام: دراسة توثيقية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1978، ص13.

(2) أنظر **مشاريع التسوية (1967 – 1978)** إعداد مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1978، ص14 وما بعدها.

(3) عبدالعليم محمد عبدالعليم: **أبعاد الحكم الذاتي في التصور الإسرائيلي**، مجلة السياسة الدولية العدد 60، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1980، ص27.

(4) عزيز جبر: **آخر تطورات الأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة**، مجلة الأرض، العدد 9، السنة 15 سبتمبر 1988، ص46.

(5) نشأت التغلبي: **أمريكا تخطو بحذر تجاه مراوغات إسرائيل**، مجلة الحوادث، العدد 1964 في 1989/4/21، ص31.

و"يوفال نئمان"، و "إسرائيل الداد" الذي يقوم على طرد العرب إلى البلاد العربية وضم الضفة الغربية وقطاع غزة للتخلص من المشكلة برمتها.[1]

ثالثاً: أحزاب الوسط واليسار الصهيوني:

في أعقاب حرب يونيو/ حزيران 1967 ظلت قيادات حزب العمل تكرر رفضها لدولة فلسطينية في الأراضي المحتلة وحزب العمل هو أكبر هذه الأحزاب، وظلت جولدا مائير زعيمة حزب العمل أيامها تشدد دائماً أنه لا يمكن أن تكتب الحياة لدولة فلسطينية في الأراضي المحتلة وذلك لأنه في المنطقة الممتدة من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط يوجد فقط مكان لدولتين مستقلتين واحدة يهودية والأخرى عربية (المقصود بها الأردن). وشاركها اسحق رابين رأيها، وأبا إيبان اعتبر أن فكرة الدولة الفلسطينية غير واقعية وأن هناك فقط مجالاً لعودة السيادة الأردنية على الضفة الغربية، واقترح "موشيه دايان" عام 1968 إقامة إدارة ذاتية فلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي ورفض نهائياً عام 1973 فكرة الدولة الفلسطينية.[2] وفي عام 1971 اقترح إيجال آلون إقامة اتحاد كونفدرالي بين إسرائيل والأردن ويشمل الفلسطينيين. وفي عام 1972 اقترح شيمون بيريز اتحاد فيدرالي بين إسرائيل ودولة عربية في الضفة الغربية حيث حكومة اتحادية لمعالجة الشؤون المالية والأمنية والخارجية، وأوضح "شيمون بيريز" أن هذا هو الحل الممكن في المستقبل، وأن مبدأ تقسيم الأرض لن يأتي بالسلام.[3] واستمرت مواقف حزب العمل دون أي تغيير ففي الحملة الانتخابية عام 1988 كرر زعيم الحزب شيمون بيريز رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأن التفاوض يتم فقط مع الأردن باشتراك ممثلين عن الفلسطينيين دون أن يؤدي ذلك إلى دولة فلسطينية.[4] أما حزب "المابام" فهو يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ويؤيد فكرة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية

---

(1) إبراهيم عبدالكريم: **طروحات التسوية الإسرائيلية في ضوء انتفاضة الوطن المحتل**، مجلة الأرض، العدد 5، السنة 15 مايو 1988، ص47.

(2) عبدالرحمن غنيم: **الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الصهيونية**، الطبعة الأولى، دمشق، دار فلسطين العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1974، ص25، 32، 57، 58.

(3) عبدالرحمن غنيم: **الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية الصهيونية**، ص148 وما بعدها.

(4) إبراهيم بكر، ص43.

كخيار وحيد أمام إسرائيل وعلى أن يتم ذلك في إطار أردني فلسطيني.[1] وأن في أرض إسرائيل التاريخية مجالاً لدولتين فقط، دولة إسرائيل التي تجمع الجاليات اليهودية ودولة أردنية فلسطينية تنهي مشكلة اللاجئين وتوفر للفلسطينيين حياة قومية فيتحقق بذلك الاستقلال الذاتي للشعب الفلسطيني.[2] أما حركة "شينوي" فطرحها للحل السياسي لا يختلف كثيراً عن حزبي العمل والمابام وخاصة في أسس التسوية حيث ترفض دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة، وتقبل الانسحاب من هذه الأراضي وتسليمها للأردن مع تجريدها من السلاح وبقاء القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.[3]

أما حركات حداش وراتس والجبهة التقدمية للسلام فإن هذه الحركات تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتوافق على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وترى حركة حداش أن حق تقرير المصير ينبغي أن يكون للشعبين: اليهودي – الإسرائيلي والعربي الفلسطيني بشكل متساو وللشعب الفلسطيني الحق في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل وقد أيدت هذه الحركة مقررات قمة فاس في عام 1982.[4]

وترى حركة "راتس" أن من حق كل مجموعة قومية أن تقرر مصيرها ويكون للشعب الفلسطيني حق ممارسة تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أن ترتبط هذه الدولة في المستقبل بالأردن أو إسرائيل. ولذلك أيدت هذه الحركة وثيقة "إعلان الاستقلال".[5]

أما الجبهة التقدمية للسلام فإنها تتجاوز في موقفها حداش وراتس إذ ترى ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها حول الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وتؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة في هذه الأراضي إلى جانب دولة إسرائيل.[6] وعلى أن تظل

---

(1) عطية مقداد: **أجواء المعركة الانتخابية في الكيان الصهيوني**، الأرض، العدد 9 السنة 15 سبتمبر 1988، ص8.

(2) عبدالرحمن غنيم، ص145، 146.

(3) سمير جبور: **انتخابات الكنيست الحادي عشر – 1984**، الطبعة الأولى، نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1985، ص252.

(4) المرجع السابق، ص252.

(5) عزيز جبر: **آخر تطورات الأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة**، ص43.

(6) سمير جبور، ص252.

القدس موحدة تحت سيادة فلسطينية إسرائيلية مشتركة وتؤيد حق اللاجئين في العودة أو التعويض، كما أنها رأت في الانتفاضة عام 1987 تعبيراً عن نضال الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة.[1]

من الواضح تماماً أن تلك المرحلة كانت تنصب باستمرار وخاصة لدى الأحزاب الكبيرة مثل العمل والليكود على جعل الخيار الأردني هو مفتاح السلام وتحقيق تسوية شاملة إلا أن هناك جملة من التطورات غيرت طبيعة النظرة الإسرائيلية إلى طريقة الحل وأولى هذه المتغيرات هي الانتفاضة الكبرى التي اندلعت في عام 1987، وانعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني التي أعلنت وثيقة الاستقلال والقبول الواضح بحل "الدولتين" كما سبق لنا أن ذكرنا في المبحث السابق، ثم فك الارتباط الأردني القانوني والإداري مع الضفة الغربية مما جعل مرجعيتها الوحيدة منظمة التحرير الفلسطينية مما أسهم في اختفاء الخيار الأردني البديل. واجتماع هذه المسائل الثلاث: انتفاضة ترفض الاحتلال وشكلت له إرهاقاً متواصلاً وخسائر على كل الأصعدة، وقيادة فلسطينية تعلن في مجلسها الوطني قبولها بالحل على أساس إقامة دولتين، وعودة الضفة الغربية إلى منظمة التحرير الفلسطينية هذه العوامل مجتمعة حددت وضيقت الخيارات الإسرائيلية التي فتحت طويلاً أبواب التهرب الإسرائيلي. وكان حزب العمل سباقاً في التقاط البعد السياسي للانتفاضة حيث أعاد "آبا إيبان" بأن السبب الرئيسي للوضع السائد في المناطق المحتلة هو "الجمود السياسي" إذ أن سكان هذه المناطق "يشكلون شعباً مستقلاً في إطار من الرفض المتبادل" وكانت "جولدا مائير" زعيمة الحزب قبل ذلك تنفي نفياً قاطعاً وجود شئ اسمه الشعب الفلسطيني حتى تتعامل معه. ويرى "أبا إيبان" أن الموضوع في أساسه لا يطرح مصير المناطق المحتلة أو مصير سكانها وإنما يطرح مصير دولة إسرائيل التي ستفقد في نهاية القرن الحالي طابعها اليهودي وصبغتها الديمقراطية، وبناء على ذلك فهو يري أن هناك مرحلتان الأولى تتمثل في تهدئة الوضع القائم من جراء الانتفاضة والمرحلة الثانية تتمثل في كيفية فتح الطريق أو إيجاد فرصة لتغيير الوضع الراهن.[2] وعبر "عيزرا وايزمن" عن سبب اندلاع الأحداث بأنه يرجع إلى عدم وجود

---

(1) عزيز جبر: **آخر تطورات الأوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية في الكيان الصهيوني والمناطق المحتلة**، ص47.

(2) **حديث إذاعي أجرته الإذاعة الإسرائيلية** مع أبا إيبان في 1988/2/14 (ورد في سليم نوران الجنيدي، ص57).

obeikandi.com

حل سياسي وعدم وجود رغبة في الأساس في البحث عن حل سياسي، وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تعلن عن استعدادها لبدء عملية سياسية.[1] واحتدم الجدل بين قطبي الحكومة حول البعد السياسي للأحداث، كما احتدم الجدل كذلك بين دعاة الحل الإقليمي والخيار الأردني، وبين دعاة الحكم الذاتي كما ورد في اتفاقات كامب ديفيد. وبعد فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية قرر الليكود التفاوض مباشرة مع السكان وإيجاد تسوية مرحلية لتطبيق الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة وأنه ليس معنى تطبيق الحكم الذاتي هو منح السيادة وحق تقرير المصير، وعدم قيام دولة فلسطينية تحت أي ظرف من الظروف.[2]

المرحلة الوسيطة : مرحلة التقارير الاستراتيجية :

أولاً : تقرير مركز "يافي" للدراسات الاستراتيجية بتل أبيب :

يقول اللواء احتياط "أهارون ياريف" رئيس مركز "يافي" للدراسات الاستراتيجية في تل أبيب وهو الرئيس السابق لاستخبارات الجيش الإسرائيلي أنه قد "أبرزت أحداث 1988 في الإطار الفلسطيني الحاجة الملحة التي أدركها العديدون منا، إلى التأمل في الخيارات الإسرائيلية بشأن مستقبل المناطق (المناطق المحتلة) وقد كان من الضروري أن تتم دراسة هذه الخيارات دراسة مقارنة منذ زمن طويل..."

ويري "ياريف" أنه من الملائم أن يأخذ مركز "يافي" على عاتقه القيام بهذا المشروع لأنه من وجهة نظره أن مركز "يافي" يمثل تجمع العقول المفكرة وهو المركز الأكاديمي المستقل والوحيد في إسرائيل الذي يركز تركيزاً كاملاً على القضايا المتعلقة بأمن إسرائيل القومي. وفعلاً قام المركز بإنجاز التقرير الذي أعدته مجموعة من الباحثين في مركز "يافي" للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب وقد صدر التقرير سنة 1989 تحت عنوان: "الضفة الغربية وغزة – خيارات إسرائيل للسلام".

---

(1) في **مقابلة مع "عيزر وايزمن"** أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية في 1987/5/12 (ورد في سليم نوران الجنيدي، ص57).

(2) المرجع السابق، 1988/8/26، **ها آرتس** 1988/8/30 (ورد في سليم نوران الجنيدي، ص57).

obeikandl.com

“The West Bank and Gaza: Israel’s Options for Peace. Report of a JCSS Study Group, Tel Aviv University, 1989“.

ويضم التقرير ستة خيارات اتفق الباحثون في المركز على أنها الخيارات المطروحة على إسرائيل في تلك المرحلة وهي:

1- المحافظة على الوضع الراهن.

2- الحكم الذاتي في الضفة والقطاع.

3- ضم الضفة والقطاع إلى إسرائيل.

4- إقامة دولة فلسطينية مستقلة على معظم أراضي الضفة والقطاع.

5- الانسحاب من جانب واحد من معظم قطاع غزة.

6- إقامة فدرالية أردنية – فلسطينية تشمل شرق الأردن ومعظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد انتهي التقرير إلى استبعاد هذه الخيارات الستة لأسباب مختلفة ودعا التقرير الجانب الإسرائيلي والفلسطيني إلى التفكير الخلاق وتطوير أساليب عمل جديدة لحل الصراع. والتقرير هو قراءة إسرائيلية تتسم بالتنوع والتفصيل وتعكس ما يدور في أذهان ذوي الرأي والخبرة والمسؤولية من أفكار وتصورات.[1]

ويرى التقرير إلى أن خيارات إسرائيل كلها تقريباً هي إما غير قابلة للتنفيذ وإما ما لا ينصح باعتماده. وفي الفصل الرابع من التقرير وهو الخيار الرابع – دولة فلسطينية. يرى التقرير أنه قد تقام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة بعد مفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وسينص الاتفاق بين الجانبين على حل مشكلة اللاجئين وذلك بتوطين معظمهم في الأقطار العربية كما أن

(1) **الدولة الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، صXVII.

obeikandl.com

الاتفاق سيلغي حق العودة، وإجراء تعديلات في حدود 1967، وتجريد المناطق من السلاح، ونشر قوات إسرائيلية محدودة ويتم الاحتفاظ بالمستوطنات، وستكون الحدود مفتوحة بين البلدين وسيكون تعاون في مجال المياه والجمارك والمسائل الاقتصادية، ثم يناقش التقرير عواقب مثل هذا الاقتراح الذي هو أقرب إلى التفكير الفلسطيني منه إلى الرغبة الإسرائيلية. ويرى التقرير أنه من غير المرجح أن توافق الكنيست على هذا الخيار، ومع ذلك لا يستبعد التقرير تغير جذري في المناخ السياسي وخاصة أنه من المؤكد أن الليكود وجميع المجموعات الواقعة إلى يمينه سياسياً ومعظم الجمهور المتدين ثابتون في معارضتهم لخيار الدولة الفلسطينية.[1] ولقد كتب مارك أ. هيلر بعنوان:

"A Palestinian State, Implications For Israel".

يقول أنه لم يحدث أي تقدم كبير حول هذا الموضوع إلا في سنة 1989 حين نشر مركز يافي للدراسات الاستراتيجية في تل أبيب، المركز المرموق الذي يرأسه "أهارون ياريف" تقريراً حث فيه إسرائيل على عدم استبعاد فكرة الدولة الفلسطينية نهائياً، ودعاها كذلك إلى عدم قبول دولة كهذه مقدماً، بل اعتبارها شيئاً يمكن أن يبرز إلى الوجود بعد مدة طويلة من الحكم الذاتي.[2] وينطوي التقرير على أنه ربما كان على إسرائيل أن تقبل اليوم ما كان غير مقبول سياسياً حتى الآن. ويعتبر التقرير أن الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك المبادرة الدبلوماسية التي أطلقتها منظمة التحرير الفلسطينية في نوفمبر 1988 قد أعطت زخماً لحاجة إسرائيل للتفكير في خياراتها فيما يتعلق بمستقبل هذه المناطق.

ثانياً: التقرير الصادر عن مؤسسة راند الأمريكية:

ولقد كتب هذا التقرير "غراهام فولر" لحساب وزير الدفاع الأمريكي وصدر التقرير في نوفمبر 1989 باللغة الإنجليزية بعنوان:

---

(1) المرجع السابق، ص99 وما بعدها، ص115، 116.

(2) Joseph Alpher, "**Options Israel Will Allow Fail The Workability Test**" Los Angeles Times March 19, 1989.

(ورد في المرجع السابق، ص253).

“The Rand Report: Why Palestinian State is Now Inevitable”.

لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية؟

واستناداً إلى ما أحدثته الانتفاضة في الضفة والقطاع من تحول حاسم في مسار القضية الفلسطينية فإن قيام الدولة الفلسطينية أصبح أمراً حتمياً كما يقول التقرير. ومؤسسة راند مركزها كاليفورنيا وهي أبرز مؤسسة أمريكية من نوع شحذ الذهن (Think Tank) وهي تقوم بأعمال البحث والتطوير للعديد من الهيئات الحكومية الأمريكية وخصوصاً في حقلي الدفاع والأمن.[1] ويصل "جراهام فولر" في تقريره لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية إلى الخلاصة التالية: أن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة هو النتيجة الأكثر توقعاً في المدى البعيد وبنسبة عالية جداً من الترجيح ومنطق الدولة يفرض نفسه بازدياد، وهذا التصور مبنى على الأمور التالية:

1- قدرة المنظمة وقيادتها على البقاء على الرغم من عيوبها.

2- استمرار القبول بالمنظمة عند جميع الفلسطينيين رمزاً لآمالهم الوطنية.

3- انسحاب الأردن كمشارك نشيط في الصراع بشأن التسوية.

4- شعور جديد بالاستقلال لدى سكان الضفة ووعيهم أنهم هم الذين سيجدون حلاً لمأزقهم.

5- وجود الانتفاضة التي جرفت من طريقها معظم العناصر التقليدية التي كانت مستعدة لقبول هدف أدنى كالحكم الذاتي في نطاق إسرائيل.

6- ازدياد العداء والغضب بين جميع سكان الضفة إزاء القسوة والعنف الدموي اللذين يعاملهم الإسرائيليون بهما حتى اليوم بسبب الانتفاضة.

---

(1) غراهام فولر **لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية**، الدولة الفلسطينية، ص253.

obeikandl.com

7- رفض كل التسويات السياسية البديلة مع إسرائيل، وحدها دولة في الضفة أو طرد سكان الضفة يبقيان الآن الخيارين المنطقيين والواقعيين.

8- حاجة إسرائيل إلى تقويم جديد للثمن الذي تدفعه من أجل الإبقاء على الاحتلال في الضفة.

9- اعتراف جميع الإسرائيليين بأن الوضع القائم لا يمكن أن يبقى على حاله.

10- ازدياد الضغط الأمريكي على إسرائيل للتفاوض مع المنظمة وبقبول دولة فلسطينية في المستقبل.

11- تراجع حدة الصراع بين الشرق والغرب الذي يقلص بدوره أهمية إسرائيل الاستراتيجية.

هذا بإيجاز شديد الذي يطرحه التقرير الذي يجعل من حتمية قيام الدولة الفلسطينية أمراً واقعاً.[1]

ثالثاً: التقرير الذي نظمه برنامج الشرق الأوسط:

في العهد الملكي للشؤون الدولية في بريطانيا، بعنوان "نحو كيان فلسطيني" أعد هذا التقرير "بول لالر".[2] كحصيلة لحلقة دراسية اشترك فيها ثلاثون باحثاً، ويتميز هذا التقرير بمشاركة فلسطينيين في الحلقة الدراسية إلى جانب باحثين إسرائيليين ومن جنسيات أخرى. ويصل التقرير إلى خلاصة مفادها أنه إذا كان للسلام الشامل أن يتحقق فإنه لا بد من فترة انتقالية لتبادل الثقة وحل يقضي بقيام دولتين على أساس الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل سنة 1967 أو من معظمها مشفوعاً بترتيبات بين الطرفين، وضمانات دولية ملائمة. ويطرح التقرير ثلاثة خيارات أولها الحكم الذاتي وهو حكم ذاتي بالتوافق أو حكم ذاتي من جانب واحد ويرفض الفلسطينيون هذا الخيار من حيث هو تسوية دائمة، لأنه لا يلبي طموحهم إلى حق تقرير المصير

(1) جراهام فولر، ص332، 333، 334.

(2) "بول لالر"، ص337.

obeikandi.com

ضمن حل ذي دولتين. والحكم الذاتي من طرف إسرائيل يفقدها امتياز السيطرة على الأرض من دون أن تحصل على فوائد الحل السياسي. أما الفيدرالية فيقول التقرير إنها خيار مرفوض من الأردن ومن الفلسطينيين مع أن كثير من الإسرائيليين يؤيدونها لأنها ضرب من الحكم الذاتي ضمن إطار أردني كما يعرفها الإسرائيليون. ولقد تم إغلاق هذا الباب بعد إعلان الأردن فك الارتباط بالضفة الغربية.

أما الدولة الفلسطينية فيقول التقرير: "يقر معظم الإسرائيليين المشاركين في الحوار بأن حل مشكلات إسرائيل مع الفلسطينيين لا بد أن يؤدي في النهاية إلى ظهور دولة فلسطينية، لكن هذه الدولة مشروطة من قبلهم بتخلي الفلسطينيون عن حق العودة، وتعديل حدود 1967، وتجريد الدولة من السلاح، وحق الإشراف على المجال الجوي، ونشر بعض القوات من أجل الإنذار المبكر. ثم يستعرض التقرير بعد ذلك العقبات: التي تتمثل في حق العودة والمستوطنات وغيرهما.[1]

وكذلك تبيان طريقة النظر إلى موضوع الدولة من الجانب الإسرائيلي والغربي عموماً، والجميع يرى إمكانية قيام الدولة المشروطة. وقد جاءت حرب الخليج بكل أبعادها لتؤدي إلى مؤتمر مدريد وإلى اتفاق المبادئ في أوسلو فيما بعد.

المرحلة الثالثة: ما بعد إعلان المبادئ:

من المفيد أن نتعرف على وثيقة[2] الإجماع القومي الإسرائيلي بشأن الحل المقبل وما هو القاسم المشترك للحزبين الكبيرين وأحزاب معهما في هذا الشأن حيث أنه في نهاية سلسلة من الاجتماعات في 1997/1/22 توصل أعضاء في الكنيست من حزبي العمل والليكود وأحزاب أخرى إلى ضرورة الوصول إلى إجماع قومي، واتفقوا على أن يكون هذا الإجماع على أساس المبادئ الثلاثة التالية:

---

(1) بول لالر: **نحو كيان فلسطيني**، ص365، 366.

(2) الدراسات الفلسطينية، العدد 30، ربيع 1997، ص213 وما بعدها، ويعرف الاتفاق باسم **وثيقة (بيلين – إيتان)** وقد وقعه كل أعضاء الكنيست: يوسي بيلين، وحاييم رامون وشلومو بن عامي من حزب العمل، وميخائيل إيتان وزئيف بوتم من حزب الليكود، ونشر في جريدة **ها آرتس** الإسرائيلية 1997/1/27.

1- من الضروري مواصلة الحوار مع الفلسطينيين، ويجب السماح بإنشاء كيان فلسطيني يحدد وضعه في مفاوضات بين الأطراف.

2- في ظل تحقيق اتفاق على تسوية دائمة تحافظ إسرائيل على سلامتها القومية.

3- لا يمكن لأي اتفاق أن يتضمن بنداً بإزالة المستوطنات اليهودية في أرض إسرائيل الغربية.

وتعرضت الوثيقة إلى المسائل الرئيسية في موضوع التسوية، فبالنسبة إلى الحدود ترى الوثيقة أنه لا عودة إلى حدود 1967، وأن تعيش أكثرية المستوطنين في مستوطناتها تحت السيادة الإسرائيلية والمرور الحر والآمن إلى الأراضي التي تقع تحت السيادة الإسرائيلية، ويتم وضع قوات إسرائيلية مسلحة على طول نهر الأردن. أما بالنسبة للكيان الفلسطيني فيجب أن يكون منزوع السلاح وبلا جيش ويكون نهر الأردن الحدود الأمنية لإسرائيل، وليس لأي جيش أن يتخذ له مواقع داخل الكيان الفلسطيني وينشئ الجانب الفلسطيني قوة شرطة قوية، وليس للكيان الفلسطيني أن يوقع أي اتفاق عسكري أو أي اتفاق آخر يهدد السلامة الإقليمية الإسرائيلية، وإذا تقيد الكيان الفلسطيني بهذه الشروط فإنه يصار إلى الاعتراف بحقه في تقرير المصير. أما ما تقوله وثيقة الاتفاق حول القدس فإنها عاصمة إسرائيل الموحدة بحدودها البلدية القائمة، ويعترف الفلسطينيون بالقدس عاصمة إسرائيل وتعترف إسرائيل بمركز للحكم خارج حدود بلدية القدس. وتمنح الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس وضعاً خاصاً، ويعطي مواطنو القدس حق المشاركة في إدارة حياتهم اليومية. أما اللاجئون فلا يعترف لهم بحق العودة. ويتم إلغاء وضع اللاجئ وحل وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين "الأونروا" وتواصل إسرائيل سياستها في لم شمل العائلات على أساس المعايير الحالية، والاشتراك في المياه والاقتصاد والتجارة والتربية والثقافة والعمل على حلها بطريقة مشتركة، وحسن الجوار والاتفاق الموجب والتسوية الدائمة.[1]

(1) المرجع السابق، ص213.

وهذه الوثيقة الإسرائيلية والتي أوجزناها لا تلبي الحدود الدنيا من المطالب الشرعية الفلسطينية، ولا يمكن للمفاوض الفلسطيني تحت كل الظروف قبولها، فإذا جردنا الدولة الفلسطينية من السلاح وطبقنا عليها هذه الشروط، فأين الدولة الفلسطينية إذن؟

برامج أهم الأحزاب الإسرائيلية لانتخابات 1999/5/17 :

هذه البرامج لانتخابات رئيس الوزراء الإسرائيلي بالتزامن مع انتخابات الكنيست يوم 1999/5/17. وسنورد هنا من هذه البرامج ما يخص الدولة الفلسطينية وقضاياها الهامة فقط وبإيجاز يفي بالغرض المطلوب منها لنتعرف على مدى التطور في موضوع الدولة.

أولاً : حزب الليكود :

إن ما يخص الجانب الفلسطيني في برنامج الليكود هي ست نقاط:

1- عدم وجود أي إمكانية للتنازل في الوضع النهائي عن القدس التي هي عاصمة إسرائيل الموحدة للأبد.

2- السلام هدف حيوي لدولة إسرائيل وسيسعى الليكود لتعزيز اتفاقات السلام مع الدول العربية والتوصل إلى اتفاق مع كل جيران إسرائيل.

3- رفض قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع أو الإعلان من جانب واحد الذي سيشكل خرقاً للاتفاقيات وسيعني إلغاء اتفاق أوسلو وواي بلانتيشن، وستواصل الحكومة المطالبة بتطبيق كافة التعهدات الفلسطينية كشرط لتنفيذ الاتفاقات.

4- الأردن هي الحدود الشرقية الدائمة، لإسرائيل وغور الأردن والمناطق التي تطل عليه تبقي تحت السيادة الإسرائيلية.

5- تعزيز وتطوير المستوطنات والامتناع عن اقتلاع المستوطنات مع رفض تقسيم النقب.

6- الحفاظ على الأماكن المقدسة لليهود في "يهودا والسامرة" وحرية الوصول إليها.

ويبدو أن هذا البرنامج لم يتغير ولم يدخل في الاعتبار اتفاق أوسلو أو الاتفاقات اللاحقة، ولا يتقيد بمرجعية السلام وخاصة الالتزام بتطبيق قراري مجلس الأمن رقم (242، 338) والأرض مقابل السلام، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما نصت عليها قرارات الشرعية الدولية. وبرنامج الليكود هذا ليس برنامجاً للسلام بل هو برنامج للحرب في المنطقة، وخاصة أنه يرفض عودة القدس الشرقية المحتلة عام 1967، ولم يتطرق إلى حق العودة للاجئين، أو إزالة المستوطنات. ولهذا فهو برنامج يجلب التوتر ويعطل تماماً عملية السلام في الشرق الأوسط وينسفها من أساسها كاملة، وهو بطريق غير مباشر دعوة للحربْ وهناك خشية كبيرة من وصول الليكود إلى الحكم.

ثانياً: حزب العمل:

وبرنامج هذا الحزب يحوى بعض المرونة في بعض الجوانب ويحوى أربع نقاط فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني وهي:

1- مواصلة مسار اسحق رابين واستئناف العملية السلمية على أساس اتفاقات أوسلو.

2- القدس الكاملة عاصمة دولة إسرائيل الأبدية ولن يكون هناك تنازل أو تراجع عن هذا المبدأ.

3- الحزب ضد إعلان السلطة الفلسطينية من جانب واحد عن الاستقلال والتأكيد على أن العملية السلمية هي التي ستؤدي في آخر المطاف إلى السلام الحقيقي مع التأكيد أنه في حال قيام الدولة الفلسطينية فإن الحزب يرفض وسيمنع تشكيل جيش فلسطيني.

4- عدم العودة لحدود الرابع من حزيران 1967. وهذا البرنامج لا يلبي الحد الأدنى لاتفاقات السلام، وربما كانت المصالح الانتخابية للأحزاب تسهم إلى حد كبير في صياغة الشروط الإسرائيلية لقيام الدولة الفلسطينية.

ثالثاً: حزب الوسط:

وبرنامج هذا الحزب لا يختلف في أساسه عن برنامج حزب العمل وخاصة في موضوع الإعلان عن الدولة وعدم العودة لحدود الرابع من حزيران 1967.

رابعاً: حزب شاس:

الموافقة على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح.

خامساً: حزب المفدال:

يتبنى فكرة أرض إسرائيل الكبرى وينتمي إليه المتدينين وبرنامجه:

1- التأكيد على أرض إسرائيل الكبرى.

2- رفض أي مفاوضات مع الفلسطينيين تمس بالخطوط الحمراء لأمن إسرائيل وخاصة المستوطنات.

3- قيام أي دولة سيضر بصالح إسرائيل.

سادساً: حزب التجمع الوطني اليميني:

يعتبر برنامج هذا الحزب من أكثر البرامج تطرفاً ويطرح خمس نقاط أساسية فيما يخص التسوية:

1- الحفاظ على فكرة إسرائيل الكبرى الكاملة الهدف.

2- الدعوة إلى ضم الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل.

3- ضرورة وقف العمل باتفاقات السلام مع الفلسطينيين وعدم تسليمهم أراضي إضافية.

4- رفض فكرة قيام دولة فلسطينية ويقبل بخيار الحكم الذاتي المحدود.

5- زيادة الرقعة الاستيطانية في القدس بالإضافة إلى توحيد القدس للأبد.

obeikandi.com

سابعاً: حزب ميرتس:

وهو حزب يساري ويرأسه "يوسي ساريد"، وبرنامج هذا الحزب هو:

1- المصادقة على معارضة تقسيم السيادة في القدس مع ضرورة وجود حل يعبر عن الروابط الدينية والقومية في المدينة.

2- الدعوة للاعتراف ببيت الشرق كممثل شرعي للسلطة الفلسطينية في القدس.

3- الدعوة إلى المساواة في معاملة الأقليات، خاصة العرب.

ثامناً: الحزب الديمقراطي العربي (القائمة العربية الموحدة):

وبرنامج هذه القائمة تأييد قيام الدولة الفلسطينية. وهناك في إسرائيل (30) حزباً إسرائيلياً شارك في الانتخابات.[1] وبالعودة إلى برامج هذه الأحزاب نجدها تتجه نحو اليمين واليمين المتطرف واحتداد النزعة الدينية، كما يبدو واضحاً هامشية القوى المؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. وإذا تفحصنا بدقة الموقف الإسرائيلي منذ ما يقرب من عقدين من الزمان، سنرى مثلاً أن "أهارون ياريف" في كتاب: "هل يوجد حل للقضية الفلسطينية"[2] الذي صدر عام 1983 يري أن الحل يعتمد على ستة مبادئ منها أن القدس لن يعاد تقسيمها وستظل عاصمة إسرائيل وحل مشكلة اللاجئين خارج حدود دولة إسرائيل وكذلك تعديل حدود الرابع من حزيران ونزع السلاح، وإنشاء محطات إنذار مبكر. وهذا الحل الذي يراه "ياريف" وهو رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بتل أبيب منذ 1977 ورئيس الاستخبارات العسكرية حتى عام 1972 ووزيراً للإعلام عام 1975 وشارك في مفاوضات الكيلو 101 مع المصريين، يكاد يكون هذا الحل هو الذي يكرر نفسه في برامج الأحزاب منذ ذلك الوقت وحتى انتخابات مايو 1999. وكذلك ما نقرأه في "أرييه شيلف" من أن مساوئ الحكم الذاتي أنه سيؤدي إلى قيام كيان فلسطيني ودولة

(1) السلطة الوطنية الفلسطينية، **تقرير خاصعن الانتخابات العامة الإسرائيلية**، غزة في 1999/5/3.

(2) ألوف هوربين: **هل يوجد حل للقضية الفلسطينية (مواقف إسرائيلية) مجموعة كتاب**، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، الطبعة الأولى، عمان 1983، ص17 وما بعدها.

obeikandl.com

فلسطينية وهذا في نظره خطر على إسرائيل ورغم أن هذا الرأي مضى عليه قرابة عشرين عاماً إلا أنه لا زال اليوم يسرى بين الأحزاب.[1]

ونستطيع القول أن القواسم المشتركة بين الأحزاب كبيرة فمثلاً هناك إجماع على بقاء القدس موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل، وهذا البند وحده كفيل بتقويض عملية السلام. وهناك إجماع على رفض حق العودة وبإصرار، وجوهر القضية الفلسطينية كما سبق لنا أن بينا ذلك هو اللاجئين. وهناك إجماع ثالث هو أنه لا يمكن العودة إلى حدود الرابع من حزيران، وهناك أيضاً إجماع رابع في بقاء المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية وعدم إزالتها أو تسليمها للجانب الفلسطيني. وهناك إجماع خامس على نزع سلاح الكيان الفلسطيني القادم، وهكذا نرى بوضوح أن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي والمتمثل أساساً في القضية الفلسطينية تتفق معظم الأحزاب على المفردات الأساسية لهذا الصراع وأن هامش الاختلاف ليس جوهرياً بقدر ما هو هامشياً وإذا أخذنا هذا الإجماع الإسرائيلي لنأخذ منه الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية فإننا لا زلنا نرى أن الهوة واسعة بين الجانبين ويحتاج إلى جهود دولية وعربية أكبر وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الأول للسلام. والنظرة الإسرائيلية واضحة بالنسبة إلى إقامة الدولة الفلسطينية حتى الآن ما لم يحدث تطور يرغم الإسرائيليون على القبول بغيره والدولة التي يوافق عليها الإسرائيليون هي دولة بلا عاصمة، وبلا وحدة للإقليم، وبلا جيش وبلا سيادة على أجوائها، وبلا حق للعودة وكأنها ستصبح في النهاية إقليم يدار بالعسكرية الإسرائيلية ملحقاً بها مترابطاً إلى أبعد حد ممكن بطبيعة الأمن الاستراتيجي الذي تراه إسرائيل وهذا ما يجعلنا نختلف مع تحليل "غاليا غولان".[2] الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية حيث ترى أن استطلاعاً للرأي أجرى في يناير 1993 وبين أن 60% من أهالي المدن اليهود البالغين مستعدون لإعادة الأراضي كلها أو بعضها في مقابل السلام وتقول: "والأكثر دلالة من أن أكثرية الثلثين هذه هو أنها تمثل ميلاً آخذاً في التنامي داخل إسرائيل ويشير... إلى تنامي النزوع إلى التسوية

(1) المرجع السابق، ص69.

(2) غاليا غولان: **الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 18، ربيع 1994، ص121.

في صفوف الرأي العام الإسرائيلي وهو ما سمي "النزعة الحمائمية الزاحفة".[1] ويغفل دور المؤسسة العسكرية الحاكمة وكذلك النخب السياسية التي تسهم كثيراً في تشكيل الرأي العام الإسرائيلي المتقلب المزاج تبعاً للحالة الأمنية.

قبل الانتفاضة عام 1987 كان خيار الدولة الفلسطينية كحل يناهز 8% ويذهب "أريان" إلى أن هذا الخيار بات مفضلاً لدى 9% سنة 1990 وارتفع إلى 13% سنة 1993.[2] أما ميخائيل شمير ويعقوب شمير فيرى أن نسبة الموافقة على دولة كهذه كانت نحو 20% قبل الانتفاضة وخلال الانتفاضة تزايد الميل إلى القبول بإنشاء دولة فلسطينية تزايداً مضطرداً حتى بلغ 30% سنة 1993.[3] وقبل أسبوع واحد من التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أجرى معهد جوتمان استطلاعاً للرأي حول سؤال واضح ومحدد: "هل أنت مع قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة، أم ضد ذلك." حصل الجواب بالإيجاب على أن 40% يقبلون بقيام دولة فلسطينية وأن 60% ردوا برفضهم قيام دولة فلسطينية.[4] وتبرر "غاليا جولان" رفض الإسرائيليين لإقامة دولة فلسطينية بأن: "اعتراض معظم الإسرائيليين على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية من الأردن يستند إلى اعتبارات أمنية، أكان لذلك ما يسوغه أم لا. وسبب ذلك صغر حجم إسرائيل ما قبل 1967 ولا سيما ضيق وسطها بين الضفة الغربية والبحر الأبيض المتوسط وبالتالي فإن الاعتراض على قيام دولة فلسطينية لا يرجع إلى التشبث العنيد برقعة من الأرض أي إلى

---

(1) Jacob Shamir and Michel Shamir, "**The Dynamics of of Public Opinon On Pease and the Terrilories**" Final Research Report summitted to the Isreal Foundation Trustee and the Israel Academy of Sciences (September 1993), P. 10.

(ورد في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 18، ص121).

(2) Asher Arian "**Israel and the Process**: **Security and Political in 1993**", Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University (February, 1993), P. 9.

(ورد في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 18، ص125).

(3) Shamir and Shamir, Op. Cit, P. 73.

(4) **استطلاع أجري في 7 – 8 سبتمبر/ أيلول بتكليف من اللجنة اليهودية الأمريكية** ونشر في 1993/9/13 في Jerusalem Posl (ورد في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 18، ص126).

تمسك أيديولوجي بفكرة أرض إسرائيل الكبرى". وعلى العموم فإنه من المفيد للوقوف على آخر ما آلت إليه الأوضاع كانت قمة كامب ديفيد الثانية التي عقدت في واشنطن بحضور ومشاركة الرئيس الأمريكي بين 11 و24 يوليو/ تموز 2000 امتحاناً كبيراً للإفصاح الإسرائيلي عن سقف التنازلات الممكنة لديهم حيث طرحت قضية الأرض والحدود والمستوطنات. وهذه القمة ستكون ذروة الفصل الأخير في كل ما يتعلق بحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها وسيتم ساعتها لو تحقق التوقيع اتفاق سلام دائم وقيام الدولة الفلسطينية. إلا أن الجانب الإسرائيلي تمسك بمواقفه، حيث في النهاية لم يتوصل الجانبين إلى اتفاق حول القضايا المختلف بشأنها وهي:

أولاً: قضية اللاجئين:

رفض الجانب الإسرائيلي الإقرار بالمسئولية السياسية أو الأخلاقية أو القانونية عن مشكلة اللاجئين وأبدوا تعاطفهم مع مشكلة اللاجئين كأي مشكلة إنسانية والتعبير عن الأسف بسبب المعاناة التي لحقت بهم. وكذلك رفض الجانب الإسرائيلي الإقرار بحق العودة، وقبلوا فقط بالمشاركة في مسئولية حل المشكلة في إطار دولي بحسب القرار (194) ووافقوا على صيغة غامضة يكون فيها الحل جزئياً بالعودة بدون الإقرار بها كحق. وكذلك مشاركتها الجزئية في التعويض، وكذلك أقروا من الناحية الفعلية بحقوق ممتلكات اللاجئين وكان الخلاف فيها على التفاصيل. وهذا التقدم المحدود لا يصل إلى حدود المطالب الفلسطينية.

ثانياً: قضية الأرض والحدود والمستوطنات:

طرح الجانب الإسرائيلي موافقته على مبدأ الأراضي وطرحوا استقطاع 9% من أراضي الضفة الغربية مقابل 1% لتوسيع قطاع غزة. وطالبوا بـ 15% لهم و 85% للفلسطينيين وذلك للسيطرة على شريط بالقرب من نهر الأردن والبحر الميت وطلبوا بعد أن رفض طلبهم هذا التواجد في الأغوار لمدة لا تتجاوز 12 سنة. ووافقوا 100% على السيادة الفلسطينية على الحدود والمعابر مع مصر من دون تحفظ. ويكونوا بذلك أيضاً لم يصلوا إلى الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية.

ثالثاً: القدس:

كان الطرح الإسرائيلي غامضاً ويسعى إلي التجزئة وإبقاء السيادة الإسرائيلية على الحرم.[1] وبعد ذلك لم يتم التوصل في تفاهمات شرم الشيخ أيضاً إلى اتفاق وقيل من مصادر معينة أنهم تقدموا قليلاً في كامب ديفيد الثانية وبهذا أغلقت إسرائيل الملف السياسي في كافة قضايا المرحلة النهائية، ولقد وقفت لآءات باراك الخمسة التي حملها معه إلى واشنطن سداً منيعاً في وجه التفاوض بعيداً عن قراري مجلس الأمن (242، 338). ولكي تعود إسرائيل إلى طاولة المفاوضات على الأسس الموضوعية لعملية السلام تحتاج إلى تعديل موازين القوى العربية وكذلك تعديل نهج السياسة الأمريكية المنحازة. وإذا لم يحدث ذلك فإن عملية السلام كلها ستكون في مهب الريح، وستتفاقم الأمور بدرجة عالية من التوتر قد تنسف معها عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط.

(1) **الحقيبة**، العدد 52، السنة الرابعة، الاثنين 2000/8/7، ص6 وما بعدها.

obeikandl.com

المبحث الثالث

القدس عاصمة الدولة الفلسطينية

تتمتع مدينة القدس بمكانة عظيمة لدى معتقدي الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام لما لها من قدسية دينية وتاريخية في حياتهم "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير"[(1)] وجعل الله أرض القدس وما حولها مباركة للعالمين "ونجيناه ولوطاً إلى الأرض التي باركنا فيها للعالمين."[(2)]

القدس بناها العرب:

يجمع العلماء أن اليبوسيين وهم بطن من بطون العرب الكنعانية التي وفدت من الجزيرة العربية بين عامي 3000 ق. م إلى 2500 ق. م قد سكنت في المناطق الجنوبية من سوريا الكبرى، أي في فلسطين، وازدهرت حضارتهم فيها، وبنوا أكثر من مائة مدينة وقرية كان أهمها مدينة "يبوس" وهو أول اسم لها، أو مدينة "سالم".[(3)]

ويجمع كبار المؤرخين وفلاسفة الحضارة أن القبائل الكنعانية التي سكنت جنوب الديار الشامية قد استقرت فيها منذ فجر التاريخ، وأول من يقول بهذا "التوراة" التي سردت تاريخهم القديم[(4)] "وملكي صادق" وهو أحد ملوك اليبوسيين أول من أقام المدينة، وسميت مدينة "السلام" وكان هو

---

(1) سورة الإسراء، الآية 1

(2) **سورة** الأنبياء، الآية 71.

(3) Kenyon, M. Kathleen, **Digging up Jerusalem**, **Emest Benn**. London, 1974. P. 41.
(أنظر: عبد الرحمن هرفة: **القدس، تشكيل جديد للمدينة**، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي، دار الكرمل عمان، الطبعة الأولى، 1986، ص9).

(4) Alfred Bertholet, **Historie de la Civilisation d' Israel**, Paris, 1929, 54, 55 – 91, 129.
(ورد في د. عز الدين فودة: **قضية القدس في محيط العلاقات الدولية**، م. ت. ف. مركز الأبحاث، بيروت، 1969، ص36).

obeikandi.com

وقبيلته من المعتقدين بالتوحيد، وبذلك تكون القدس أقدم بقعة ذكرها التاريخ آمنت بالله الواحد وفيها وضعت أسس الحياة الدينية منذ ما يزيد عن 4000 عام.[1] وبرزت مدينة القدس في عهدهم كمدينة ذات أهمية تجارية لموقعها الجغرافي على طريق التجارة المعروفة في ذلك الوقت.[2] وقد بينت التوراة في سفر التكوين هذه الحقائق عن القدس وملكها وعبادته: "وملكي صادق ملك "شاليم" أخرج خبزاً وخمراً وكان كاهناً لله العلي."[3]

الآثار التي وجدت بالقدس:

وجدت نماذج للفخار في الموقع الذي كان نواة للمدينة اليبوسية القديمة، وأرجع العلماء تاريخ هذا الفخار إلى العصر البرونزي القديم (3000 – 2100) قبل الميلاد، وقد كان شكل المدينة على هيئة حصن عسكري.[4]

عثرت الباحثة الإنجليزية "كاثلين م. كينون" في عام 1961 في طبقات العصر البرونزي القديم في اكمة "أُفل" بالقدس على بقايا السور الأول الذي بناه اليبوسيون على جبل صهيون، وأبرزت قسماً من أساسات الأبنية، وتمديدات جر المياه إلى الحصن من عين "جيحون".[5] ويعرف الجبل الذي أقيم عليه الحصن "بالأكمة"، وأحياناً وفيما بعد "بجبل صهيون"[6]

---

(1) مصطفي مراد الدباغ: **بلادنا فلسطين**، الجزء التاسع، القسم الثاني، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص25.

(2) عارف العارف: **المفصل في تاريخ القدس**، القدس، 1961، ص2.

(3) سفر التكوين: الإصحاح 14، العدد 18.

(4) محمود العابدي: **قدسنا**، معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، القاهرة، 1972، ص9. وكذلك أنظر:

Breasted Jons. H., **A History of Ancient Egyptains**, London, 1950, P. 170.

(ورد في: رفيق النتشة، د. إسماعيل ياغي، عبدالفتاح أبو علبة: **تاريخ مدينة القدس**، الطبعة الأولى، دار الكرمل، عمان، 1984، ص30).

(5) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثالث، ص511.

(6) **المرجع السابق**، ص510 – 511.

أسماء القدس:

لقد ورد اسم القدس في التوراة أكثر من 680 مرة،[1] وتذكرها التوراة باسم "يبوس" أو "مدينة اليبوسيين"، وباسم "شاليم" وتقول التوراة: "واليبوسي هي أورشليم"[2] وقالت كذلك: "وذهب داوود وكل إسرائيل إلى أورشليم أي يبوس وهناك اليبوسيون سكان الأرض، وقال سكان يبوس لداوود لا تدخل هنا..."[3]

أما القدس في العهد الجديد فقد وردت أيضاً باسم أورشليم وهو اسمها العربي "أورسالم" وكذلك ذكرها باسم "ساليم". وأطلق على القدس أسماء كثيرة مثل مدينة "الله" ومدينة "العدل" ومدينة السلام ومدينة "يابثي" كما وردت باللغة الهيروغلوفية المصرية القديمة، وباسم "إيليا" نسبة إلى الإمبراطور الروماني "اليانوس هايدرونوس"، "وبيت المقدس" ومدينة "القدس" بمعني بيت الطهارة، والطهارة. وكثير من المؤرخين يعتبرون كل الأسماء التي عرفت بها مدينة القدس سابقاً مثل "أور – سالم" هي أسماء كنعانية عربية.[4]

وعلى العموم فالقدس عربية وتقع في قلب الأرض العربية، وسكنها العرب منذ فجر التاريخ، وقد بناها العرب، وأسموها بأسمائها العربية واستمروا فيها عبر التاريخ حتى يومنا هذا برغم كل الغزوات التي حطت فوقها. فقد تعرضت عبر التاريخ لأكثر من 25 غزوة وتعرضت للهدم والبناء أكثر من 18 مرة. والقدس مهبط الديانات السماوية، وأعظم مدن العالم قداسة، فهي أولى القبلتين ومعراج الرسول وقيامة المسيح، والقدس رمز للتسامح الديني وهي قبل هذا وبعد هذا أرض الفلسطينيين ووطنهم.[5]

---

(1) **المرجع السابق**، ص510.

(2) **سفر يوشع** 18: 28، وكذلك **سفر التكوين** الإصحاح 14 وسفر القضاة 1: 8 **وسفر يوشع** 15: 16.

(3) **سفر أخبار الأيام الأول**: 11: 4، 5.

(4) أحمد سوسة: **العرب واليهود في التاريخ**، العربي للإعلام والنشر، دمشق، 1957، ص625.

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **القدس، الكتاب الإحصائي السنوي رقم 1**، رام الله، فلسطين، 1999، ص39.

الاستيطان اليهودي في القدس:

حرم الرومان على اليهود دخول القدس منذ عهد "هادريان" الروماني إلى أن فتحها المسلمون في عهد عمر بن الخطاب عام 638م حيث سمح لهم بإقامة حي فيها إلى الجنوب الشرقي من منطقة الهيكل، وسمح لهم كذلك بإقامة كنيسة ومدرسة دينية.[1] فالذين يقولون بأن مشكلة الأماكن المقدسة قد بدأت بالفتح الإسلامي للقدس يخطئون خطأ جسيماً.[2] بل إن تاريخ الحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس يعود إلى سنة 775م.[3]

ولقد تم إحصاء للسكان اليهود في فلسطين عام 1839 وكان عددهم 6500 نسمة نصفهم يقيمون في القدس.[4] وحتى عام 1892 كان قد أقيم خارج أسوار مدينة القدس 12 حياً يهودياً.[5] وبإقامة هذه الأحياء أصبحت هي النواة للجزء اليهودي في القدس،[6] وفي سنة 1863 1863 أسست أول بلدية للقدس، وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأت الأحياء اليهودية تظهر طابع هذه الحدود، لتبدأ رسم الحدود السياسية لمدينة القدس.

---

(1) "**Jerusalem**" **Encyclopedia Judaica**, Vol. 9, PP. 1417: official Records of the Fourth Session of the General Assembly, Ad Hoc.

(ورد في سمير جريس: **القدس**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم 61 الطبعة الأولى، بيروت، 1981، ص15).

(2) B. Colin, **Le probleme Juridique Des Lieux – saints**, Le Cairo et paris, 1965, PP. 8, 7.

(ورد في عز الدين فودة: **القدس في محيط العلاقات الدولية**، ص58).

(3) عبدالرحمن أبوعرفة: **القدس**، ص103.

(4) يتسحاق بن تسفى: "**أرض إسرائيل ومستوطنوها أيام الحكم العثماني**" القدس، مؤسسة بيالك، 1963، ص361 – 362. وكذلك أنظر: شمعون دوقتوف: **تاريخ اليهود (بالعبرية)**، تل أبيب، 1969، ص525 – 527. (ورد في سمير جريس: **القدس**، ص16).

(5) عارف العارف: **المفصل في تاريخ القدس**، مكتبة الأندلس، القدس، 1961، ص5.

(6) Albert Hyamson: **The British Consulate in Jerusalem**, London: The Jewish historical Society of England, 1939, Vol. 1, PP. 261 – 267.

(ورد في سمير جريس: **القدس**، ص21).

الاستيطان اليهودي في عهد الانتداب البريطاني:

منذ اليوم الأول لدخول الجنرال "اللنبي" القدس في 9 ديسمبر/كانون الثاني 1917 استدعي المهندس "ماكلين" مهندس مدينة الإسكندرية لكي يخطط مدينة القدس فقسمها المهندس ماكلين إلى أربعة أقسام، وتم إعلان المنطقة الغربية منطقة تطوير، وأغلق المنطقة الشرقية. ونستطيع أن نلحظ في الجدول المبين أدناه رقم (1) كيف حدث الانقلاب الديمغرافي وتضاعف عدد اليهود في القدس بفعل الدور البريطاني.

جدول رقم (1)

يبين عدد المسلمين واليهود والمسيحيين في سنوات مختلفة[1]

السنة	اليهود	المسلمين	المسيحيين
1922	33.971	13.413	14.699
1931	51.222	19.894	19.335
1944	97.000	30.000	29.350
1946	99.320	33.000	31.330

ثم جرى ترسيم الحدود البلدية سنة 1921، وأصبح القسم الأكبر من المدينة في الناحية الغربية التي أصبحت مساحتها ستة أضعاف المساحة الشرقية، وقد أعيد تخطيط الحدود البلدية مرة أخرى عام 1946 ليتم استيعاب الأحياء اليهودية الجديدة في الجزء الغربي من المدينة.

(1) **A survey of Palestine**, Jerusalem printer. 1946, vol. 1, pp.148, 151.

(سمير جريس، **القدس**، ص23).

بريطانيا تقيم مؤسسات الدولة اليهودية في القدس الغربية:

نظراً لاشتداد الحاجة للمياه في القدس لمواجهة الأعداد الكبيرة من المهاجرين ولمواجهة حركة البناء المستمرة، قامت بريطانيا بجلب المياه من ينابيع رأس العين على بعد 60 كيلو متراً، وضخ المياه إلى ارتفاع 800 متراً من السهل الساحلي إلى القسم الشمالي الغربي من القدس، وصارت ينابيع رأس العين تمد القدس بـ 11.270 متراً مكعباً من المياه يومياً "وقد تم تدشين المشروع في يناير/ كانون الثاني 1920."[1]

وقامت بريطانيا ببناء المؤسسات اليهودية مثل مقر اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، والصندوق التأسيسي، والصندوق القومي اليهودي، والجامعة العبرية، والمكتبة الوطنية، ومستشفي هداسا، والوكالة اليهودية ووكالة التلغراف، والصحف وغيرها.[2]

---

(1) D. H. K Amircn, "**The Development of Jerusalem**, **1960 – 1970**, In D.H.K, Amircan et al. (eds) The Urban Geography of Jerusalem, Jerusalem: Hebrew University of Jerusalem, Dep. of Geography, 1973, p.34.

(ورد في مايكل دمبر: **البنية التحتية للقدس، "هل الضم غير قابل للعكس"** مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 18، ربيع 1994، ص153).

وكذلك أنظر:

Yehoshua Ben Areh, **Jerusalem In the**: **19th Century**: The old city. New York, Martin's Press, 1984, pp.88.

(ورد في مايكل دبر: **البنية التحتية للقدس**، ص153).

(2) د. عبدالرحيم حسين: **النشاط الصهيوني**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1984، ص67. وكذلك أنظر: ريما الخالدي: **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، مركز الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1973، ص130. وكذلك أنظر: ج. هـ. جانسن: **الصهيونية وإسرائيل وآسيا**، م. ت. ف، مركز الأبحاث، بيروت، 1972، ص100، وكذلك أنظر: عيسى السفري: **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، يافا، 1937، ج2، ص205.

انسحاب بريطانيا وتقسيم القدس:

في 14 مايو 1948 انسحب الجيش البريطاني من القدس بعد أن هيأ البلاد لتطبيق وعد بلفور، وفي 15 مايو/ أيار وقعت حرب فلسطين عام 1948 ودخل الجيش الأردني القدس يوم 1948/5/18 في القسم الشرقي منها.

وقسمت القدس إلى قسمين شرقي وغربي بعد انسحاب الجيوش العربية وتوقيع اتفاقية الهدنة. وكانت القدس الشرقية التابعة للأردن مساحتها 555 فداناً أي ما يعادل 11.48% من مساحة القدس كلها أما مساحة القدس الغربية التي ألحقت بإسرائيل فهي 4065 فداناً أي ما يعادل 84.13% من إجمالي مساحة القدس.[1]

وفي حرب حزيران تم احتلال القدس الشرقية وبهذا أصبحت القدس كاملة حتى الاحتلال الإسرائيلي. وهكذا تم تهويد القدس على يد البريطانيين خلال ثلاثة عقود من الزمان، وتم تهويد باقي القدس خلال عقدين آخرين على يد الاحتلال الإسرائيلي.

القدس الغربية:

كان من المفترض حسب قرار التقسيم رقم 181 أن تخضع القدس لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارته، إلا أن هذا القرار لم تطبقه إسرائيل، وظل القرار بشقيه الدولة الفلسطينية والقدس دون تطبيق، والذي طبقته إسرائيل منه هو إعلان قيامها. ونتيجة لتقسيم القدس استولت إسرائيل على 12 حياً عربياً في القسم الغربي من المدينة.[2] ووصل عدد سكان القدس الغربية من اليهود 197 ألف نسمة، وفي يوم 23 ديسمبر/كانون الثاني يناير 1950 أعلن الكنيست أن

---

(1) أكرم زعيتر: **القضية الفلسطينية**، القاهرة، 1955، ص224 – 236، وكذلك أنظر: هنري كتن: **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، بيروت، 1970، ص45، وكذلك أنظر: صالح مسعود بويصير: **جهاد شعب فلسطين في نصف قرن**، بيروت، 1970، ص324، وأنظر كذلك: محمد أمين الحسيني، **حقائق عن قضية فلسطين**، القاهرة، 1954، ص138 وما بعدها.

(2) Bahat Dan, **Cartas Historical Atlas of Jerusalem**, The Israel mab and publishing Co. Ltd. Jerusalem, 1976. p. 154.

(ورد في: عبدالرحمن أبو عرفة: **تشكيل جديد للمدينة**، ص54).

القدس هي عاصمة الدولة. وبحلول عام 1951 انتقلت الوزارة الإسرائيلية للقدس الغربية عدا وزارتي الخارجية والدفاع، بسبب وجود السفارات الأجنبية في تل أبيب، وفي يوليو 1953 تم نقل وزارة الخارجية إلى القدس.[1]

القدس الشرقية:

أتمت القوات الإسرائيلية في السابع من يونيو/ حزيران 1967 احتلال القدس الشرقية، وتقدر المصادر الفلسطينية أن عدد الذين تركوا المدينة في الأيام الأولى بعد احتلالها ما بين عشرين ألف إلى ثلاثين ألف من مجموع قدره مائة ألف.[2] وعندما احتلت إسرائيل القدس الشرقية كانت مساحتها 605 كيلو متر مربع بعد أن قام الأردن سابقاً بضم بعض القرى المجاورة إلى القدس، مثل قرية سلوان، ورأس العامود وغيرها.

رفعت القوات الإسرائيلية علمها على قبة الصخرة[3] في اليوم السابع من يونيو/ حزيران 1967، ثم بدأت بنسف المنازل في حي المغاربة وطرد السكان من أجل إنشاء ساحة واسعة أمام حائط المبكى أمام الحائط الغربي للحرم الشريف. وأعلنت السلطات الإسرائيلية في 27 يونيو/ حزيران عن توحيد المدينة، وتابعت إخلاء الأحياء العربية الرئيسية في الجانب الجنوبي من البلدة القديمة مثل حي الشرف وحي الباشورة وحي السلسلة.[4]

وتوالى الهدم والتوسع في الوقت نفسه لتصل مساحة القدس الشرقية من 6.5 كم^2 إلى 70.5 كم^2، ثم توسعت إلى 123 كم^2 مع القدس الغربية وظل التوسع مستمراً ومصادرة الأراضي

---

(1) Michael Breacher, **Decisions in Israel's Foreign policy**, London: Oxford University Press, 1974, pp. 19, 24.

(أنظر سمير جريس: **القدس**، ص41).

(2) سمير جريس: **المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981، ص57.

(3) Meron Ben Venist: **The Torn City**, Jerusalem Istraty Ltd, 1976, p. 81.

(ورد في أسامة الحلبي: **بلدانية القدس الغربية**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية، 1993، ص25).

(4) صحيفة **الفجر** 1980/5/18، وكذلك: **المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة (1967 – 1980)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1981.

أيضاً مستمرة لدرجة كان العرب يملكون 100% من الأراضي أصبحوا يملكون 21% فقط منها، ثم جاءت مرحلة أخرى من مراحل التهويد ورسم الحدود سميت بحدود القدس الكبرى لتشمل أراضي مساحتها 840 كم^2 أو ما يعادل 15% من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى إقامة شبكة من الطرق تصل بين هذه المستوطنات.[1]

ويقول تقرير صادر عن: "بتسليم" في القدس بتاريخ 14 مايو/ أيار 1995 أنه ما بين نوفمبر/ تشرين الثاني 1967، وفبراير/ شباط 1995 كان قد تم بناء 64870 وحدة سكنية في القدس في الأحياء اليهودية.[2]

يقول تقرير صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: "فقد أعيد تخطيط المدينة حتى وصلت إلى نحو 30% من مساحة الضفة الغربية (5800 كم^2)... وأهم معالم التغيير الذي شهدته القدس قيام إسرائيل بتوسيع حدود المدينة وإنشاء القدس الكبرى التي تمتد من رام الله شمالاً إلى بيت لحم جنوباً..."[3]

الوضع القانوني للقدس:

يعتبر القرار الصادر عن الأمم المتحدة رقم 181 بتاريخ 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 1947 المظلة القانونية الدولية لمستقبل فلسطين والقدس بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في 15 مايو/ أيار 1948، ورغم اقتسام القدس بين غربية تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي وشرقية تحت سيطرة الجيش الأردني، إلا أن القرار 181 لم يلغ أو يعدل.[4]

---

(1) خليل التفكجي: **الاستيطان في مدينة القدس**، ص134.

(2) Jerusalem Municipality, **City planing Department Local Town planning Scheme for Jerusalem**, 1978, p. 16.

سياسة التمييز، مصادرة الأرض، التخطيط والبناء في القدس الشرقية. (التقرير الذي أصدرته "بتسليم" في القدس بتاريخ 1995/5/14، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 24 خريف 1995، ص167 – 179.

(3) **التقرير الاستراتيجي العربي**، يصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى ، القاهرة، يناير 2000، ص251، 252.

(4) عصام سخنيني: **فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**، عكا، دار الأسوار، الطبعة الثانية، 1986، ص232.

القانون الأساسي للقدس:

صدر أول قرار إسرائيلي بضم القدس في 28 يوينو/ حزيران 1967، وبعد توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في 26 مارس/ آذار 1979 أقدم الكنيست الإسرائيلي على تشريع أساس للقدس في 30 يوليو/ تموز 1980 تضمنت المادة الأولى منه على: "القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل."[1]

وبهذا القانون الأساسي تكون إسرائيل قد فرضت سيادتها على القدس كاملة رغم قرار التقسيم رقم 181، ورغم قرار رقم 242 حيث تم احتلال القدس في حرب حزيران 1967 ونص قرار 242 على الانسحاب منها.

الموقف الفلسطيني والعربي:

الموقف الفلسطيني واضح المعالم وخاصة بعد مؤتمر مدريد وموافقة الطرف الفلسطيني القبول بمبادرة الرئيس الأمريكي بوش التي تستند إلى قراري مجلس الأمن رقم 242، 338، والأرض مقابل السلام. والمطلب الفلسطيني بناء على ذلك: دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف في حدود الرابع من حزيران 1967م. وسبق أن أصدرت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في ختام أعمالها في الجزائر في 1988/11/15 "إعلان الاستقلال": "قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف."[2] وهذا كان قبل أوسلو حيث كانت كلمة القدس قد تعني القدس كلها وقد تعني القدس الشرقية، وبعد مدريد وأوسلو أصبح واضحاً ومحدداً أنها تعني القدس العربية والتي هي من الأراضي العربية الفلسطينية التي تم احتلالها في عام 1967. وفي خطاب الرئيس ياسر عرفات في "جوهانسبرج" في 1994/5/10 قال: "أقول هذا لأعطي

(1) أسامة الحلبي: **الوضع القانوني لمدينة القدس، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني – الإسرائيلي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص9، 10، 19.

(2) إعلان الاستقلال: **مشروع السلام الفلسطيني**، شركة الفجر للطباعة، القاهرة، 1989، ص5 – 10.

برهاناً على أن ما يقوله الإسرائيليون معناه أن هذه عاصمتهم، كلا إنها ليست عاصمتهم، إنها عاصمتنا..."[1] المقصود هنا هو القدس الشرقية.

وفي الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك 1999/9/23 وفي كلمة للرئيس ياسر عرفات قال: "إن تجسيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، إنما يوفر الضمانة الأكيدة لسلام وطيد في الشرق الأوسط..."[2]

وفي بيان المجلس المركزي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي عقد في غزة 2000/2/3م قال في بيانه الختامي: "يؤكد المجلس المركزي مجدداً على أن دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف هي الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني وعلى أساس قرار الجمعية العامة رقم (181) لعام 1947م وتجسيداً لإعلان الاستقلال."[3]

وفي البيان الختامي المشترك عن اجتماع وفدي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي عقد في عمان في 1999/9/28 حول نفس الموضوع جاء فيه: "... أكد الجانبان على حق الشعب الفلسطيني الثابت بإعلان دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف فوق تراب وطنه..."[4] ومن جانب آخر عبر أستاذ التاريخ العربي والإسلامي في مركز القدس لدراسات الشرق الأدنى "نافذ نزال" في حوار إسرائيلي فلسطيني أدارته مجلة:(New outlook): "إن القبول بسيادة يهودية على القدس... يعد تنكراً للإسلام، لا يمكن أن يكون هناك حل وسط جغرافي مع إسرائيل، ولن يسود الهدوء، ما لم تعد القدس المدينة التي صعد منها محمد (ﷺ) إلى السماء وحررها الخليفة عمر بن الخطاب سنة 638 ميلادية مرة أخرى إلى سيطرة المؤمنين"[5] ويقول "حنا سنيورة" رئيس تحرير "الفجر": "... ستضم القدس الغربية الكنيست ومقر

---

(1) **يدعوت أحرنوت**، 1994/8/3 (وردت في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد 26، ربيع 1996، ص129).

(2) وكالة الأنباء الفلسطينية "**وفا**"، غزة 1999/9/23.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق، 1999/11/21.

(5) Nafes Nazzal, "**The Significance of Jerusalem for Muslem**" In Jerusalem: Perspectives Towards A Political Settlement.=

الحكومة الإسرائيلية، وجميع مؤسسات الحكومة الإسرائيلية. وتضم القدس الشرقية المجلس الوطني الفلسطيني، ومقر الحكومة الفلسطينية وجميع مؤسسات الحكومة الفلسطينية الأخرى..."[1]

ومن الجانب العربي تؤكد القمة العربية الرابعة والعشرين التي عقدت في القاهرة 1996/6/23 في بيانها الختامي على الثوابت الفلسطينية وقد جاء في البيان: "... إن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس العربية باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي..."[2] وفي إثر انعقاد دورة القدس، أصدر مجلس جامعة الدول العربية بياناً جاء فيه: "يؤكد مجلس الجامعة أن أي حل لا يأخذ قضية القدس في الاعتبار لن يكتب له النجاح، كما يؤكد رفضه لأي محاولة لانتقاص السيادة الفلسطينية على القدس الشريف"[3] وفي بيان القمة الثلاثية السورية – المصرية – السعودية التي عقدت في دمشق في 1996/6/8 أكد القادة الثلاثة أن: "الطريق الوحيد لتحقيق السلام يقتضي انسحاب إسرائيل التام من جميع الأراضي العربية المحتلة... وفي مقدمتها القدس العربية..."[4] وكذلك جاء في البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي في 1996/5/17م: "يؤكد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرض وطنه وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وكذلك حق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس." وفي جانب آخر يؤكد المجلس الهوية العربية لمدينة القدس الشريف، وإدانة جميع الإجراءات الرامية إلى تغيير معالمها الدينية الإسلامية والمسيحية وتركيبها السكاني واعتبار قرار إسرائيل

=(ورد في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 26، ص136).

(1) Hanna Siniora, "**The Siniora – Amivau Model**", In Jerusalem, Perspectives Towards a Political Settlement (Tel Aviv, New outlook, United States for Peace, 1993), pp.30 – 31.

(2) جريدة **النهار**، بيروت، 1996/6/24م.

(3) وكالة الأنباء الفلسطينية "**وفا الإلكترونية**" غزة، 2000/9/3م.

(4) الحياة، **لندن**، 1996/6/9م.

بضم القدس باطلاً وغير شرعي..."[1] وأما قرارات المؤتمر الإسلامي – المسيحي الذي عقد في بيروت في 1996/6/15م فقد أعلن: "بطلان كل قرارات الاستيلاء على الأراضي العربية في القدس سواء كانت من الممتلكات العامة أو الخاصة."[2] وفيصل الحسيني لم يكتف بالقدس الشرقية كعاصمة بل أنه صرح بان للفلسطينيين مطالب في الأرض والممتلكات في القدس الغربية وقد قدر أن 70% من الأراضي في القدس الغربية هي ملك للفلسطينيين.[3]

ويعتقد وليد الخالدي أن عناصر المصالحة لحل سلمي مشرف تقوم على المبادئ الأربعة التالية:

1- لا احتكار للسيادة في شطري المدينة كليهما من قبل طرف واحد.

2- لا أرستقراطية بين الأديان الثلاثة تمنح أحدها وضعاً مميزاً.

3- لا علاقة غالب ومغلوب، سالب ومسلوب، قالع ومقتلع، بين سكان القدس.

4- الاعتراف المتساوي بالبعدين الديني والسياسي على السواء للقدس بالنسبة إلى الأطراف كافة... وأنها في الأوضاع الحالية لا يمكن لها أن تكون عاصمة لأية أمة واحدة أو لأي مذهب واحد.[4]

وفي مقالة الإسلام والغرب والقدس يطرح اقتراحه ذا النقاط العشر:

1- تكون القدس الشرقية عاصمة فلسطين ببلديتيها الخاصة في الحدود البلدية الموسعة لسنة 1967م، وتكون القدس الغربية عاصمة إسرائيل.

2- تتبع الحدود بين القدس الغربية والشرقية خطوط سنة 1967م لكن تكون مفتوحة في الجانبين.

---

(1) **السفير**، بيروت، 1996/5/18م.

(2) **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 27، صيف 1996، ص264.

(3) **ها آرتس**، 1995/5/29، وردت في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد، 26، ربيع 1996، ص129.

(4) وليد الخالدي: **القدس من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص42.

obeikandl.com

3- يحظى الحي اليهودي في البلدة القديمة وحائط المبكى والمقبرة اليهودية بمنزلة إقليمية خارجية.

4- يبقى عدد متفق عليه من اليهود بالقدس الشرقية بصفة مواطنين إسرائيليين، بينما تبقى أحياؤهم الخاصة تابعة لبلدية القدس الشرقية الفلسطينية وتحت السيادة الفلسطينية تحت نظام خاص.

5- تكون لكل ديانة المسئولية القصرية عن أماكنها المقدسة...

6- تشكيل هيئتان مركزيتان واحدة على المستوى الوزاري والأخرى على المستوى البلدي وتكون كل منهما برئاسة دورية، وتعنى الأولى بالقضايا السياسية والثانية بالقضايا البنيوية التحتية بين شطري المدينة.

7- الأراضي التي صادرتها إسرائيل ولم تبن عليها في القدس الشرقية يجب إعادتها إلى أيدي فلسطينية.

8- الخيار بين التعويض أو العودة يجب أن يمنح للفلسطينيين المقدسيين[1].

9- تعالج مسألة المستوطنات اليهودية خارج الحدود البلدية الموسعة لسنة 1967م في مفاوضات الوضع النهائي.

10- ستكون هناك فترة انتقالية[2]. ويطرح ذلك بصفته من مدينة القدس.[3] ومواطن أمريكي حديث تنتابه الهواجس في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس. وخاصة أن المكان الذي اختير لسفارة الولايات المتحدة المتوقعة في الحي السكني الفلسطيني سابقاً – البقعة – في القدس الغربية هو ملك فلسطيني مصادر. وأن وقفة الكونجرس الأخيرة كانت "ملكية أكثر من الملك" وأنه كما يقول ليس ذخراً للولايات المتحدة الأمريكية أن تقترن بالتلفيق الديني الأصولي الذي ستضفيه حكومة الليكود على ادعاءاتها في القدس

(1) وليد الخالدي: **الإسلام والغرب والقدس، مقال**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 31، صيف 1997، ص3 – 277، ورد في صفحة 18.

(2) المرجع السابق، ص19.

(3) وليد الخالدي مؤرخ ومرجع في القضية الفلسطينية، ولد في القدس وتخرج من جامعتي لندن واكسفورد. وعمل أستاذاً في جامعة اكسفورد وهارفرد، والجامعة الأمريكية في بيروت، وهو عضو ومؤسس في مؤسسة الدراسات الفلسطينية وأمين سرها منذ تأسيسها عام 1963 له عديد من المؤلفات باللغة العربية والإنجليزية.

ويضيف أنه ليس ذخراً للولايات المتحدة أن تعين موقعاً لسفارتها على أرض فلسطينية مصادره، الأمر الذي يعتبر بمثابة تصديق بمفعول رجعي لموجات إسرائيل المتعاقبة من مصادرة أملاك اللاجئين الفلسطينيين ونزع ملكية أصحابها عنها. القدس ميراث لمليار مسلم ولشعب فلسطين العربي. ومما لا شك فيه أن هناك المئات من التحاليل والرؤى وهناك الآلاف من البيانات الفلسطينية والعربية والإسلامية التي تؤكد على عروبة القدس والآلاف من الكتب والنشرات والمقالات التي قد لا تقع تحت حصر، لكن خلاصة الموقف الفلسطيني هو أن القدس الشرقية بحدود الرابع من حزيران هي التي يعلنها الفلسطينيون عاصمة لدولة فلسطين القادمة. وليس من شك في أن العالم بأسره يقر ذلك، والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة على وجه الخصوص ومجلس أمنها تقر هذا الحق وتاريخ أكثر من أربعة آلاف سنة يقر ذلك. وهذا التواصل في العطاء المستمر على مدار قرن من الزمان والذي قدم التضحيات الغالية من أجل القدس. والصراع في تقديرنا مستمر إلى أن تسلم إسرائيل بهذه الحقوق التي لا تقبل الجدل في القدس عاصمة دولة فلسطين. والطرف الفلسطيني ظهره للحائط، وهو الذي يطالب بدحر الاحتلال.

وقد قدم التنازل في المساومة التاريخية التي أعطته 22% من أرضه و11.4% من القدس مجتمعة في حدودها الأولى.

مع أن الأمم المتحدة أعطته 45% من أرضه عام 1948، ومع ذلك ورغم كل هذه التنازلات التي أملتها قهراً موازين القوى الدولية والضعف العربي، إلا أن إسرائيل لا تكف عن الابتزاز، ولم تجد من يروعها عربياً أو إقليمياً أو دولياً. فهل يستطيع الطرف الفلسطيني أن يقدم المزيد؟ لا نعتقد ذلك فإنها الخطوط الحمراء التي تحرق من يتجاوزها. إذن علينا أن نبحث مستقبل القدس عند من يحتلها كلها لنرى كيف ينظر إليها.

الموقف الإسرائيلي:

قبل أن نتبين الموقف الإسرائيلي لابد من الإشارة إلى بعض المسائل الهامة وخاصة أنها توضح مواقف إسرائيل المتقلبة والعدوانية، فقد تقدمت الصهيونية عام 1937م في إثر مشروع لتقسيم فلسطين قدمته بريطانيا تقدمت بمشروع رسمي لتقسيم القدس إلى بلدتين: عربية ويهودية، وأن حدود البلدية اليهودية في الشطر الشمالي الغربي من المدينة لا يتضمن الحي اليهودي الصغير داخل البلدة القديمة ولا حائط المبكى[1] كذلك. والمقصود هنا أن الصهيونية كانت تسعى لتقسيم القدس، ولا تسعى للقدس الموحدة. ولم يأت صدفة عزل القدس في نظام خاص سنة 1947م كما هو معلوم في قرار التقسيم رقم (181) الذي نص على إقامة دولتين عربية ويهودية شرط أن تستثنى القدس من كليهما. ولولا استثناء القدس وخصوصاً من الدولة اليهودية، لما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع التقسيم سنة 1947م، ذلك بأن المجموعة الأمريكية اللاتينية التي تشكل ثلث العضوية حينئذ وتتأثر بمشورة الفاتيكان وقفت موقف المناهض لتقسيم فلسطين من دون هذا الاستثناء.[2] وفعلاً تم الاستجابة وعزلت القدس بنظام خاص بعيداً عن اليهود.

وكان أسلوب الخديعة المعروف، فقد وافق اليهود على تقسيم فلسطين وعزل القدس في نظام دولي خاص، حيث قامت القيادة الصهيونية بوضع "الخطة دال" بعد قرار التقسيم وبدأت بتنفيذ الهجوم على القدس في الأسبوع الأول من أبريل/ نيسان 1948، وذلك قبل دخول الجيوش العربية بستة أسابيع، وأدت هذه العمليات إلى سقوط ما يسمى الآن بالقدس الغربية يوم 1948/5/15

(1) Ian S. Lustick, "**Yerushalayim and AlQuuds**: **Political catechism and Political Realities**", Journal of studies, Vol, xxx, No. 1 (Autumn 2000, p. g).

(وردت في وليد الخالدي: **القدس عن العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص6).

(2) Zeev Sharef, **Three days**, London, W. H. Allen, 1962, p. 111.

(ورد في وليد الخالدي، ص7).

وهو يوم انتهاء الانتداب البريطاني إعلان قيام دولة إسرائيل.[1] والتي شكلت مساحة مقدارها 84.13% من مساحة بلدية القدس أيام الانتداب والذي بقى في يد العرب 11,48% فقط وهي ما عرف فيما بعد بالقدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967م وكانت إسرائيل في الفترة من 1947 وحتى 1967 وقبل حرب حزيران قد قامت بنقل الأملاك العربية في القدس الغربية إلى أفراد وهيئات إسرائيلية وأعلنت في ذلك الوقت القدس الغربية عاصمة لها وبنت أهم مؤسساتها الرسمية على هذه الأرض المغتصبة وهو ما دفع معظم دول العالم إلى عدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس حتى يومنا هذا.[2]

ولقد بينا في المباحث السابقة كيف تم بعد حرب حزيران ضم القدس الشرقية، والتي كانت مساحتها قبل سقوطها بيد اليهود عام 1967م ستة ونصف كيلومتراً مربعاً، وكانت ملكية اليهود فيها العائدة لعام 1948م 2% فقط، واستطاعت أن تقفز بمساحة القدس الغربية آنذاك من 38 كيلومتراً مربعاً إلى (109) كيلومتراً مربعاً دفعه واحدة وذلك بانتزاع الأرض من الضفة الغربية. ثم عملت الطوق الأول والذي يسمى بالقدس الكبرى وبلغت مساحة القدس الكبرى (330) كلم^2، أي ثلاثة أضعاف القدس السابقة ثم عملت الطوق الثاني: وهو ما يسمى "حاضرة القدس".

وتبلغ مساحة حاضرة القدس ما يقارب من (665) كيلومتراً مربعا.[3] فأي قدس هي التي ستفاوض عليها إسرائيل وأي قدس هي عاصمتها الموحدة، وما مصير الأرض التي انتزعت من الضفة؟ لتضمها إلى القدس. "درجت إسرائيل القيام بجميع أعمالها في القدس الشرقية منذ 1967 تحت شعار توحيد أو إعادة توحيد القدس، وجعلت من هذا الشعار أيقونة مقدسة منزه عن كل تشكيك أو طعن

---

(1) وليد الخالدي: **خمسون عاماً على تقسيم فلسطين (1947 – 1997)**، بيروت، دار النهار للنشر، 1998، ص141. وكذلك أنظر: وليد الخالدي: **القدس من العهدة العمرية حتى كامب ديفيد**، ص7.

(2) المرجع السابق، ص8.

(3) Jan dejong Grcater Jerusalem: **A special Report** (**Foundation for Middle East Peace**, **Washington D**. **C**), 1997.

(أنظر وليد الخالدي، **القدس منذ العهدة العمرة**، ص11).

فأصبح درعها وذريعتها في دبلوماسيتها."[1] أن تصبح 5000 متراً مساحة الحي اليهودي وملكيتهم الحقيقية 2% منه يعني ملكيتهم (1000) متر فقط أن تصبح هذه الملكية بجرة قلم مئات الكيلومترات المربعة على حساب الأرض العربية المخصصة لفلسطين بعد القرار (242). هذه هي حقيقة الموقف في القدس. والحملة الإسرائيلية هذه لم تنطلي على المجتمع الدولي، ولقد صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومجلس الوصاية واليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، ولجنة حقوق الإنسان ما يزيد على المائة قرار بشأن القدس جميعها تشجب تدابير إسرائيل في القدس منذ عام 1967م وتستنكرها وتطالب بإلغائها أو تعتبرها لاغيه أو غير شرعية أو مخالفة لقرارات الأمم المتحدة ذاتها وللقانون الدولي أو لاتفاق لاهاي أو للبند الرابع من اتفاقية جنيف[2] وفي 1949/12/5م أصدر الكنيست بياناً جاء فيه أن القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل. ويقول بن غوريون الذي أعلن الدولة وحكم إسرائيل 13سنة مفتخراً بقوة جيشيه ومحملاً العرب مسئولية ما آلت إليه الأمور يقول: "لو قبلت الشعوب العربية قرار الأمم المتحدة، وربما كنا قبلنا قرار التقسيم، أي أن تكون النقب والقدس والجليل العربي خارج حدود الدولة. ولو كان العرب قد وافقوا آنذاك لكانت هي هذه الحدود. وتحقق هذا، فلقد اعترف العرب في الهدنة بالحدود التي عينها الجيش."[3] ويقول "ليفي أشكول" (1963 – 1969): "إن القدس عاصمة إسرائيل مدينة واحدة... باستثناء التسعة عشر عاماً التي انقضت خلال الفترة من (1948 إلى 1967)... فكانت فترة شاذة، فبأي حق استولى الأردنيون على الجزء الشرقي من القدس 1948م، وقد عادت إلى وضعها السابق كمدينة واحدة غير مقسمة."[4]

---

(1) Michael Brecher, **Decisions In Israel's Foreign policy**. (New Heven, 1975), p. 47. (وليد الخالدي، المرجع السابق، ص13).

(2) Walid Khalidi, **The ownership of the U. S. Co Embassy Site in Jerusalem** (Washington D.C. IPS. 2000), p.47.

(3) أحمد يوسف القرعي: **القدس من بن جوريون إلى نتنياهو**، مركز الدراسات العربي الأوربي، بحوث إستراتيجية رقم 3، الطبعة الأولى، 1997، ص21 نقلاً عن صحيفة **معاريف** الإسرائيلية 1971/4/28.

(4) في حديث خاص لمجلة **أوبزيرفر** في 1968/9/20 (**القراعي**، ص26).

يقول رابين شريك السلام والموقع على اتفاق أوسلو: "نعلم ما يريده الفلسطينيون فيما يختص بالقدس، ونعلم أننا لا نتفق معهم أدنى اتفاق، من الانسحاب من الأراضي المحتلة بدون العودة مع هذا وبالضبط إلى حدود 1967م، وبدون القدس وبصورة جلية."[1] ولا يختلف "بيريز" شريك "رابين" عن الموقف بشأن القدس وهو الذي يفتخر بأنه صنع أوسلو مع الفلسطينيين. يقول "بيريز" في مناظرة تلفزيونية مع منافسة "نتنياهو" في 1996/5/26م "إن مزاعم نتنياهو حول اعتزامي تقسيم القدس، هو كذبة وقحة، وأن القدس ستظل عاصمة موحدة لإسرائيل إلى الأبد وأن "بيريز" يردد أنشودة (إذا نسيتك يا قدس فلتشل يميني)."[2] ورد عليه نتنياهو قائلاً: إن هذا النفي لن يفيد بيريز شيئاً، لأنه يسعى إلى تقسيم القدس. ويقول "إدوارد سعيد" في مقال نشرته له جريدة الحياة اللبنانية عن رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو": "إن هناك فروقاً مهمة بين شمعون بيريز وبنيامين نتنياهو، فالأول سياسي على الطراز الأوربي نشأ في أوساط اشتراكية دولية مثل تلك التي عاش فيها أستاذه بن جوريون." أما نتنياهو فهو على الطراز الأمريكي، أي أنه إداري وجندي أيديولوجي بأفكار عن إسرائيل والعالم لا يمكن وصفها إلا بأنها بسيطة إلى درجة الفجاجة."[3] أما رئيس بلدية القدس وهو من حزب الليكود "إهود المرت" في ندوة عن مستقبل المدينة، فيقول: "حتى لو بقيت القدس حجر العثرة الأخير في طريق السلام، فإنه لن يقدم فيها التنازلات."[4] ومن تصريحات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بعد انتخابه: "لقد تم انتخابنا حتى نسهر على القدس."[5] ويقول: "إن القدس لن تكون موضع تفاوض وليكن هذا معلوماً بشكل نهائي."[6] ويضيف في مرة أخرى: "لا أحد يريد إعادة سور برلين في القدس وليس هناك مجال لحل وسط في القدس."[7] ويقول: "أعتزم البناء في كل

(1) في حديث لمجلة **بوليتيك انترناشيونال**، خريف 1995. (ورد في القرعي، ص46، 47).

(2) د. عزيز حيدر، **السياسة الإسرائيلية تجاه مستقبل القدس**، السياسة الفلسطينية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر، شتاء 1997، ص139. (نقلاً عن الصحيفة الإسرائيلية **كل – هعير** 1996/3/15).

(3) مازن النقيب: بنيامين نتنياهو، **إرهابي تحت الأضواء**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص71.

(4) د. عزيز حيدر، ص139.

(5) تصريحاته عند افتتاح نفق القدس في 1996/9/26م.

(6) من تصريح لصحيفة **لوفيجارو** الفرنسية في 1997/1/18م.

(7) حديث أدلى به للتلفزيون البريطاني في 1997/1/22م.

أنحاء القدس بما في ذلك ضاحية هارحوما."[1] وكذلك: "إن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية ولن تكون محل تفاوض وأرفض العدول عن خطة إنشاء الحي الجديد (هارحوما) في القدس الشرقية."[2]

أما "يوسي بيلين" المحسوب على حمائم حزب العمل يعلن: "لن تقسم القدس إلى الأبد، وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية المطلقة، ستكون مدينة واحدة، وستكون عاصمة إسرائيل."[3] وفي تصريح قبله قال "يوسي بيلين" نائب وزير الخارجية في حكومة اسحق رابين: "أنا لا أقول إن إسرائيل مستعدة للمساومة على القدس الآن، لكن بما أننا مستعدون للمضي بعيداً مع الفلسطينيين في شئون أخرى كثيرة، فإننا نستطيع أن نحل مشكلة القدس."[4]

إن غالبية الإسرائيليون ينظرون إلى القدس نفس النظرة، ويكاد يكون موقف الأحزاب الإسرائيلية يسارها ووسطها ويمينها، ويمنيها المتطرف وقواه الدينية موقفاً واحداً فهي عاصمتهم الأبدية والموحدة، ولهم وحدهم، وتحت سيادتهم فهي روح الشعب اليهودي، وهي كذلك مبعث قلقهم الأمني. وهي صلة الوصل بين شمال الضفة وجنوبها. وهناك شبه إجماع قومي على الاحتفاظ بالقدس. والعجيب والغريب أن الإسرائيليين هم الجهة الأكثر طرحاً لمشاريع الحلول، التي لا تبتعد كثيراً عن جذر الطرح الإسرائيلي الذي ينبع من بسط السيادة المطلقة إلى حد كبير. وتقول دراسة أعدها "دوري جولد عام" في عام 1995م يبرز منها وجهة نظر حكومة الليكود. إن صعوبة الحل تنبع من اعتبار أن القدس في نظر إسرائيل هي قضية أمنية في أساسها، وهذا الاعتبار يلزم إسرائيل بإقامة الأحزمة الأمنية من المستوطنات حول القدس وربطها بكتل استيطانية في الشمال والجنوب والشرق لتضمن

---

(1) من تصريحاته أمام الكنيست في 1997/2/19م.

(2) نشرتها **صحيفة الفاينانشيال تايمز** في 1997/2/25م.

(3) د. عزيز حيدر، ص139. (نقلاً عن صحيفة **هاآرتس الإسرائيلية** في 1996/2/19).

(4) **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 26، 1996، ص113 – 154، نقلاً عن:

Marshall J. Breger,"**The New Battie for Jerusalem**" in The Middle East Quarterly, Vol. 1, No, 4 December 1994, pp. 29 – 30.

عزل الجزء العربي في القدس عن الضفة الغربية. ويعتقد أن الحلول لا تخرج عن ثلاثة: "الحل الجغرافي" و"الحل الديني" و"الحل البلدي".[1]

الحل الجغرافي:

وفي تقدير "جولد" أن الحل الجغرافي والذي يقصد به هنا أن يصبح الجزء الشرقي للمدينة عاصمة للدولة الفلسطينية، وهو أقرب الحلول استجابة لأهداف منظمة التحرير الفلسطينية، واستبعد أن يبدي الفلسطينيون أي استعداد للمساومة على المناطق التي تشكل قلب القدس الشرقية بحدودها قبل 1967م، وفي تقديره أيضاً أن هذا الحل هو تجزئة للسيادة على القدس حتى ولو تم السماح لليهود بالوصول إلى حائط المبكى فإن هذا الحل سيكون أبعد ما يكون عن الإجماع الحالي للرأي العام الإسرائيلي ويعارضه الحزبان السياسيان الرئيسيان في إسرائيل، وهو ترتيب يناقض من وجهة نظره جوهرياً التطلعات السياسية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ 1967م، وأن تطبيق مثل هذا الحل يحدث خضات اجتماعية داخلية لا سابقة لها في الجانب الإسرائيلي، ويوضح "د. يهودا بن مئير" هذه النقطة حيث يقول: "إن أي محاولة أو اقتراح لتقسيم القدس سيتم رفضها بعنف من قبل الرأي العام الإسرائيلي، ومن قبل يهود العالم...".[2] ويتابع قوله حول الحكومة التي قد تجرؤ على ذلك: "وفي الحقيقة فإن أي حكومة تقترح تقسيم القدس أو التخلي عن السيادة الإسرائيلية على أي جزء منها، ستفقد شرعيتها في نظر الرأي العام اليهودي، في إسرائيل وفي الخارج." ويعتبر "جولد" "أن الهوة بين مواقف الإسرائيليين والفلسطينيين في إطار تسوية جغرافية بشأن القدس غير قابلة للردم."[3]

الحل الديني:

والحل الديني في نظر "جولد" هو المفضل لدى جميع الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1967م، وأن إسرائيل مستعدة أن تعطي ضمانات للمسلمين والمسيحيين تتعلق بمصالحهم الدينية.

---

(1) نشرت ترجمة لهذه الدراسة في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 26، ربيع أول، 1996، ص113 – 154.

(2) Study No. 6 Yehude Ben Meir, **Israeli Public Opinion Final Status Issues**, Israel – Palestinians (Tel – Aviv: Jaffee Center for strategic studies 1995), pp.21 – 22.

(3) **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 26، ص134.

ويرى أن الحل الذي يبقى مقبولاً وتبقى القدس تحت السيادة الإسرائيلية هو "الحل الديني". وتفضل إسرائيل أن تكون الأردن الشريك الأول إضافة إلى أطراف عربية وإسلامية. ووجهة نظر جولد هذه تمثل وجهة نظر معظم الحكومات الإسرائيلية.

الحل البلدي:

يبين لنا جولد أن الحل البلدي اقترحه سياسيون عديدون في إسرائيل، ومنهم رئيس بلدية القدس السابق "تيدي كوليك" وهو من دعاة الحل البلدي ويرى أن الضعف في هذا الحل في أنه لا يستجيب للمطالب الأساسية الفلسطينية وقد يفتح المجال في إمكان تطور الحكم الذاتي البلدي إلى انفصال دائم – أي إلى حل جغرافي. وتقول "سيسيليا البين" تلخيصاً لمضمون ندوة عقدت مع ناشطين وأكاديميين فلسطينيين في القدس الشرقية في نوفمبر 1990م "إن الموضوع الرئيسي الذي نوقش في الندوة كان خطوة من جانب واحد من قبل الفلسطينيين، لإنشاء بلدية في القدس مستقلة وستعزز هذه فكرة القدس كعاصمة ثنائية القومية... وسيعزز الفلسطينيون مؤسساتهم ووجودهم ويبرزون بصورة أكبر وضوحاً في القدس ويستقلون بالتدريج عن المؤسسات اليهودية."[1]

وقد أطلق أحد المشاركين الفلسطينيين على هذا المنحى من التفكير وصفاً إستراتيجياً "السيادة الزاحفة"، ويصل "جولد" في نهاية دراسته وتحليله إلى أن الخلافات بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا يمكن التوفيق بينهما. وأحد أبرز عيوب هذه الدراسة أنها تدير ظهرها كاملاً للاتفاقيات الموقعة وكذلك الالتزام بأسس عملية السلام ومرجعيتها وتتجاهل قرار (242) تجاهلاً كاملاً والذي يقضي بالانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967م، وأن القدس مدينه احتلت في يونيو/ حزيران، كما تتجاهل أن الأرض مقابل السلام وليس الأمن مقابل السلام. ولم يسبق أن طالبت حكومات إسرائيلية بالسيادة على الحرم، والقدس ليست فقط بالنسبة للفلسطينيين

(1) Cecillia Albin, **The Conflict over Jerusalem**: **Some Palestinian Responds to Concepts of Dispute Resolutian** (Jerusalem: Passia, July 1992), second Edition, pp. 32 – 33.

(وردت في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 26، ص141).

أماكن دينية بل هي أيضاً بالإضافة إلى ذلك جزء من أرض الوطن. وهناك مجموعة من الخطط الرسمية وغير الرسمية، طرحتها جهات إسرائيلية للتسوية النهائية وعلى رأس هذه الخطط، خطة بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل السابق وخطة حركة "الطريق الثالث" للتسوية النهائية، وخطة "جمعية طرق" وخطة قيادة المنطقة الوسطى للحل الدائم، وخطة المصالح (مشروع غبير تسمان) وخطة المنطق السليم (مناطق مقابل مناطق) وسنرى الخطوط الأساسية فقط في خطة نتنياهو التي هي نموذج عن باقي الخطط مع اختلافات ليست جوهرية.

خطة نتنياهو:

لقد طرحها "نتنياهو" أثناء زيارة الملك حسين إلى إسرائيل للتعزية في مقتل الطالبات اليهوديات في غور الأردن على يد جندي أردني، وقد طرحها في 1997/3/13م، ونشرت في صحيفة معاريف في 1997/3/21 وأوردت المقترح كذلك صحيفة "يديعوت أحرنوت" الإسرائيلية في 1997/3/20 وكان نتنياهو عند مجيئه للسلطة قد كلف أطراف مختصة عديدة علي وضع خطط وخرائط للتسوية النهائية من بينها قيادة الجيش الإسرائيلي. وخطته تتضمن القفز عن المرحلة الانتقالية والدخول فوراً في المرحلة النهائية وأنه سيعطي الفلسطينيين 45 – 50% من أرض "يهودا والسامرة" من غير أن يمس ذلك بالمناطق الحيوية والهامة مثل القدس الكبرى. وسيكون مستعداً لتفكيك جزء من المستوطنات البعيدة، ولن يتنازل عن القدس والسيادة عليها وسيرفض تقسيمها بشدة ، والسير نحو إمكانية إدارة دولية مع ممثلية فلسطينية لهذا الأماكن المقدسة ويسمح برفع أعلام أخري إلى جانب العلم الإسرائيلي ولكن من دون انتقاص من السيادة العليا الإسرائيلية.[1] وقد أيد وزراء حكومته هذا الاقتراح، وتحفظ عليه "شمعون بيريز" وسخر منه براك، ورفضه حزب "ميرتس" وقال إنه يدمر عملية السلام. ومن الواضح هنا أن هذه الخطة لا علاقة لها بأسس عملية السلام لا من قريب ولا من بعيد، وليس لها علاقة بالاتفاقات الموقعة والتي يجب أن تصل في نهاية المرحلة الانتقالية حسب الاتفاق إلي 90% من الأرض، ويتم التفاوض في المرحلة النهائية على الباقي الذي يشتمل على معسكرات

(1) مركز التخطيط، الدائرة الدائرة الإسرائيلية، **قراءة في خطط إسرائيلية**، العدد 37، سلسلة دراسات وتقارير، أبريل 1997، ص2، 3، 4، 5، 6.

للجيش، ومستوطنات يبت في وضعها في المرحلة النهاية، وأن القدس هي من الأراضي التي احتلت عام 1967 ويجب الخروج منها كاملاً، والخطط الإسرائيلية الأخرى سابقة الذكر متقاربة كلها إلى حد كبير وهي بصفة عامة تركز علي الاستحواذ علي الأرض والسكان. وهناك إجماع كامل بين تلك الخطط على إبقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية.[1] وهناك خطط خارج دائرة الإدراك مثل مشروع "رعنان فايش" الذي لا يعتبر القدس أرضاً محتلة ويقترح إقامة قدس عربية جديدة شرقي شعفاط كعاصمة فلسطينية ومساحتها عشرة آلاف دونم، وتتسع لنحو 300.000 نسمة. ومثل هذه الخطط لا تستحق العناء والدراسة. وعندما نقرأ مثل هذه الخطط لا نستغرب ذلك فقد أوضحت "غاليا غولان" أستاذة في الجامعة العبرية في القدس في دراسة قامت بها في تشرين الأول أكتوبر 1993 تحت عنوان: **"الدولة الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية"**

تقول:

> "لا ينظر الإسرائيلي العادي إلى المشكلة الفلسطينية نظرته إلى مسألة خلقية، وليس لديه كبير شعور بالمسئولية عن حال الفلسطيني اليوم (هم منحوا دولة سنة 1947 ورفضوها. هم اختاروا الفرار فباتوا لاجئين، هم هجموا سنة 1967 فخسروا الأراضي المحتلة). بل إن الإسرائيليين العاديين يرون أنهم هم المجني عليهم (كل ما كنا نريده هو العيش بسلام في بلدنا، فرفضونا، وحاولوا أن يدفعوا بنا إلى البحر وهم لن يدعونا نعيش بسلام) وتغلغل جذور هذا الموقف عميقاً في إدراكنا لذواتنا تضحية دائمة، تائهين في العالم لا يقبلنا بلد... والحق أن الفلسطينيين ليسوا في نظر الإسرائيلي العادي، المليونين العزل الواقعين تحت الاحتلال ولا حتى المليونين أو الثلاثة ملايين الآخرين المبعثرين في الخارج. بل هم امتداد للعالم العربي المؤلف

(1) المرجع السابق، ص17، 18.

مـن مائـة مليـون والممتلـك للصـواريخ والـدبابات والطـائرات والنفط."[1]

وبعد أن تبين لنا "غاليا جولان" كيف صارت إسرائيل هي الضحية وكأن الفلسطيني هو الذي قد اقتلعها من بولندا، أو من رومانيا أو من لتوانيا أو حتى فرنسا وبريطانيا وألمانيا أو من أثيوبيا. صورة زائفة من الحقد التوراتي تصبها على العرب حيث قال مؤرخو اليهود الكبار أن عرب الإسلام قد حموا اليهودية مرتين في التاريخ ولولاهم لاندثرت اليهودية. ربما هي تربية كيبوتسات جماعية فوق الأرض المغتصبة فلسطين وبينت في نهاية خطبتها وليس دراستها أن الإسرائيليين قد تغيروا وأن 60% منهم مستعدون لإعادة الأرض (كلها أو بعضها) في مقابل السلام وتقول:

"في أية حال، المهم هو أن اعتراض معظم الإسرائيليين عن إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية من الأردن، يستند إلى اعتبارات أمنية... وسبب ذلك صغر حجم إسرائيل، قبل عام 1967، ولا سيما ضيق وسطها الذي لا يزيد عرضه عن 15 ميل بين الضفة الغربية والبحر الأبيض المتوسط. وبالتالي فإن الاعتراض لا يرجع إلى التشبث العنيد برقعة معينة من الأرض أي إلى تمسك أيديولوجي بفكرة أرض إسرائيل."[2]

وسواء كان السبب أيديولوجي أو كان السبب صغر المساحة فإن الطرف الفلسطيني يحمل من الأسباب الأيديولوجية المدعمة تاريخياً بأحقية وأهلية أكثر من الطرف الإسرائيلي، أما صغر المساحة، فحصة إسرائيل كدولة هي أربعة أضعاف حصة الدولة الفلسطينية التي يتيحها قرار (242) حيث 22% هي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة من مساحة فلسطين بحدودها التي كانت أيام الانتداب البريطاني، وأن إسرائيل تستولي على 88% من هذه المساحة. بينما في عام 1948م ورغم الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني فإن قرار التقسيم وفر مساحة 45% للدولة

(1) **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد (18) ربيع 1994، ص120.

(2) المرجع السابق، ص127.

الفلسطينية، 54% للدولة اليهودية. ومن الواضح تماماً أن كل الاجتهادات تخرج عن القواعد التي أرسيت لعملية السلام وهي تطبيق قرار (242) لسنة 1967. وبالعودة إلى تفسير اللورد "كارادون" الذي صاغ قرار مجلس الأمن يقول: "يجب أن يكون هناك قدس عربية، وقدس إسرائيلية... ولكن بلا حواجز بينهما، ولكل منهما سيادة على منطقتها ضمن حدودها ولقد تساءل كارادون: هل احتلت القدس الشرقية من قبل إسرائيل في حرب 1967م؟ وأجاب هو بنفسه: بالطبع أنها احتلت، وهل قصد بقرار مجلس الأمن أن ينطبق على القدس الشرقية؟ وأجاب بالطبع كان كذلك... إنه جذري وأساس وملح وحاسم."[1]

أما "تسالي ريسيف" زعيم حركة السلام الآن والذي كان مرشحاً في قائمة حزب العمل في انتخابات 1996 أوضح نوايا حزب العمل حول مستقبل القدس أن تقسيم القدس سياسياً غير ممكن. وأن التداخل الجغرافي المعقد بين الجانبين لا يسمح بالفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأوضح ريشيف أن كل حل لمسألة القدس يبدأ من الفرضية أن المدينة ستبقى موحدة وعاصمة إسرائيل. وتابع قائلاً هذه نقطة بداية للنقاش وليست نهايته.[2] وبعد كل هذه الثوابت المقرة سلفاً من إسرائيل على ماذا إذن يمكن للفلسطينيين أن يفاوضوا سوى الرضوخ للمشيئة الإسرائيلية.

الموقف الأمريكي:

أيدت الولايات المتحدة الأمريكية قرار التقسيم ولعبت دوراً أساسياً في إقراره، والقرار: "يجعل المدينة كياناً منفصلاً خاضعاً لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة."[3] ولقد تم تشكيل مجلس الوصاية، وأتم مشروع نظام المدينة، وتم تعيين "هارولد ايفانز" وهو شخصية أمريكية حاكماً للقدس، ولكن اندلاع العنف أدى إلى تعطيل مجلس الوصاية ورحيل الحاكم المكلف. وعندما انشطرت المدينة بفعل

---

(1) أحمد يوسف القرعي: **القدس من بن جوريون إلى نتنياهو**، ص28.

(2) صحيفة **كل – هعير الإسرائيلية**، 1996/3/15م. (وردت في د. عزيز حيدر، ص140).

(3) تريز حداد: **القرارات والمبادرات الخاصة بالقصية الفلسطينية**، مطابع دار الشعب عمان، 1988، ص7. وكذلك **قرارات ومشاريع ومبادرات مختلفة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي**، جامعة الدولة العربية، 1984، ص10 – 11.

الحرب إلى قسمين عربي ويهودي أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 194[1] في 1948/12/11م الذي تمسك بالقرار 181 ولم تعترف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وبدفع من الولايات المتحدة التي أيدت القرار بأن ينص على تشكيل لجنة ثانية (بدل مجلس الوصاية) هي "لجنة التوفيق الدولية" وبعضوية تركيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت اللجنة إلى وضع برتوكول لوزان في 1949/5/12. وتضمن البرتوكول الذي وقعته إسرائيل والدول العربية القبول بقرار التقسيم كأساس لحل ثلاثة قضايا هي: الأرض واللاجئون والقدس.[2] تقدمت الولايات المتحدة في سبتمبر/ أيلول 1949م باقتراح باسم اللجنة يقضي بإنشاء مجلس عربي إسرائيلي مشترك لإدارة المدينة، وتعين مفوض عام من قبل الأمم المتحدة لإدارة الأماكن المقدسة.[3] وهذا شكل خروج عن فكرة الكيان الدولي المنفصل. ولهذا صوتت الولايات المتحدة الأمريكية ضد القرار رقم 303 بتاريخ 1949/12/19م الذي أكد على وجوب وضع القدس في ظل نظام دولي خاص وأعاد التأكيد على القرار رقم 181.[4] وتشكيل مجلس عربي – إسرائيلي حسب اقتراح الولايات المتحدة، كان محاولة واضحة من الولايات المتحدة الأمريكية لإبعاد القدس وإخراج موضوعها من الأمم المتحدة. لكن القرار 303 أعادها ثانية واستأنف مجلس الوصاية نشاطه في 1949/12/19 وعكف على استكمال النظام الخاص بالقدس المدولة. ولعدم تعاون الأردن وإسرائيل مع المجلس المذكور، رفع مشروع النظام الجديد في 1950/6/14م إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقراره، وفشلت الجمعية العامة في إقرار النظام الجديد. وعلق الموضوع حتى عام 1967م، كما علقت أعمال لجنة التوفيق الدولية.[5] فالموقف الأمريكي منذ عام 1948 وحتى عام 1967م تذبذب بين تأييد الشرعية الدولية المتمثلة في القرار رقم 181 وبين الأمر الواقع الذي خلقته إسرائيل باحتلالها القسم

---

(1) تريز حداد: **القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية**، ص13.

(2) جورج طعمه: **القدس وقرارات الأمم المتحدة**، إصدار مركز الأبحاث الفلسطيني، ص12، وكذلك أنظر: **فلسطين إعلان الدولة وقرارات الأمم المتحدة**، منشورات وفا، ص91 – 93.

(3) مركز التخطيط، **سلسلة دراسات وتقارير عدد (4): الولايات المتحدة الأمريكية والقدس**، ص13 (نقلاً عن تقرير صادر عن مركز أبحاث الكونجرس 1992/6/23م.

(4) **إعلان الدولة وقرارات الأمم المتحدة**، ص95.

(5) جورج طعمه، **القدس وقرارات الأمم المتحدة**، ص15.

الغربي من القدس، والقسم الشرقي الذي ضمه الأردن. في أعقاب مرحلة 1967م بدأت مرحلة أخرى مختلفة حيث امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على القرارين: 2253 في 1967/7/4م و2254 في 1967/7/14م الصادرين عن الجلسة الطارئة للجمعية العامة وهذان القراران اعتبرا أن الإجراءات التي قامت بها إسرائيل من حيث ضم القدس الشرقية إليها وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها باطلة. وأدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية "آرثر جولد بيرغ" ببيان أمام الجمعية العامة في 1967/7/14م ولأهمية هذا الموقف نورد نصه الحرفي:

> "إن الولايات المتحدة ترى أن القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل سنة 1967م هي منطقة محتله تخضع لقانون الاحتلال الحربي. ولا يجوز لإسرائيل أن تدخل فيه أية تغيرات ولذلك فإن التغييرات التي أدخلتها إسرائيل على المدينة باطلة، ولا تمثل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي والدائم للمدينة."

أما عن السيادة على المدينة وتقرير مستقبلها النهائي فهو أمر لا يمكن البت فيه إلا على ضوء الحل الذي يتقرر لمشكلة الشرق الأوسط.[1]

وحكم موقف الولايات المتحدة، بيان "جولد بيرغ" حتى جاءت مبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكية بمشروع للسلام في كانون الأول/ 1969م:

"سياستنا هي تشجيع العرب على قبول سلام دائم عندما يتم ضمان سلامة أراضيهم حسبما يصور ذلك قرار مجلس الأمن."[2] وتم التأكيد في مبادرة روجرز على مبدأين الأول بقاء القدس موحدة والثاني تسوية النزاع بين الطرفين في موضوع القدس عبر المفاوضات. وهذا يعني إنهاء دور الأمم المتحدة والممثل الأمريكي في الأمم المتحدة "تشارلس يوست" أول ببيان أمام مجلس الأمن

(1) **مركز التخطيط، سلسلة دراسات وتقارير**، الولايات المتحدة والقدس، ص15.

(2) تريز حداد، ص33.

بتاريخ 1/ 7/ 1969م ويشبه إلي حد كبير بيان جولد بيرغ أمام الجمعية العامة عام 1967م قال فيه:

> إن القدس مكان مقدس لثلاث من اكبر واقدم الديانات وهي الإسلام والمسيحية واليهودية. ولذلك تعتبرها الولايات المتحدة متمتعة بمركز دولي فريد ويجب أن لا تتخذ هناك إجراءات دون اعتبار كامل لتاريخ القدس ووضعها الخاص في المجتمع الدولي. والولايات المتحدة تعتبر أن ذلك الجزء من القدس الذي وقع تحت سيطرة إسرائيل في حرب 1967م مثله مثل مناطق أخرى احتلتها إسرائيل يعتبر منطقة محتلة يخضع لنصوص القانون الدولي الذي ينظم حقوق والتزامات دولة الاحتلال، والقائلة بأن دولة الاحتلال لا يحق لها أن تحدث تغيرات في القوانين أو في الإدارة، وأوضحت معارضة حكومتي لإجراءات معينة اتخذتها حكومة إسرائيل في القدس."(1)

لعبت الولايات المتحدة قبل ذلك دوراً رئيسياً في صدور قرار مجلس الأمن رقم 242 نوفمبر/ 1967م، وفي صياغته، وقد خلا القرار الذي يعتبر من القرارات الأساسية في الصراع في الشرق الأوسط من ذكر للقدس.

وما بين عامي 1968م و 1971م، أصدر مجلس الأمن ستة قرارات بشأن القدس. وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار رقم 252 في 1968/5/21م الذي يعتبر جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال الأخرى بما فيها مصادرة الأراضي باطلة ولا يمكنها تغيير "الوضع القانوني للقدس" وذلك لوجود كلمة "قانوني". وصوتت إلى جانب القرار 267 بتاريخ 1969/7/3م والذي لم يرد فيه كلمة (قانوني). وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار

(1) **الدولة الفلسطينية**، الجامعة العربية، ص236.

271 بتاريخ 1969/8/21م. بمناسبة قيام الصهاينة بإحراق المسجد الأقصى ويتضمن هذا القرار ما أشار إليه القراران السابقان مع إضافة دعوة إسرائيل للالتزام بدقة باتفاقية جنيف والقانون الدولي وصوتت الولايات المتحدة على القرار رقم 298 في 1971/9/25م لخلوه من الإشارة إلى اتفاقات جنيف والقانون الدولي.[1] ولم تصدر قرارات عن مجلس الأمن بعد ذلك حتى عام 1980. ولم يرد أي ذكر لمسألة القدس في اتفاقات كامب ديفيد المعقودة بين مصر وإسرائيل 1979م.

وبدأت إدارة "ريجان" عهدا بالامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 476 .[2] في 1980/6/30م، والقرار رقم 478 الصادر في 1980/8/20م وأصدر مجلس الأمن هذين القرارين بسبب إقدام إسرائيل على إصدار القانون الأساسي للقدس في 1980/7/30م والذي يعتبر القدس عاصمة لدولة إسرائيل. بإلغاء ذلك. وشهد عهد "ريجان" انخراط الكونجرس ومجلس الشيوخ ولأول مرة في مسألة القدس لصالح إسرائيل وأصبحت الإدارة تتصرف على نحو يعتبر القدس كلها عاصمة لدولة إسرائيل. ووقع "ريجان" في آخر يوم من ولايته 1989/1/18م على شراء أرض للسفارة من إسرائيل في القدس وهذه الأرض كانت ملكاً للفلسطينيين. وأدان الأستاذ القانوني فرانسيز بويل أستاذ القانون الدولي في جامعة الينوى هذا الإجراء واعتبره خطيراً.[3] غير قانوني من بائع لا يحق له بيع ما يملك ويعتبر عهد ريجان من العهود الأمريكية التي شهدت تصعيداً خطير في المواقف لصالح إسرائيل.

وتميزت إدارة بوش بتأكيدها الدائم علي أن القدس الشرقية هي أرضاً محتلة، وهي أول إدارة تربط بين الدعم الأمريكي وبناء المستوطنات. وقد أدلي الرئيس الأمريكي بوش في 1990/3/3بتصريح قال فيه بأن الاعتراض الأمريكي علي المستوطنات يشمل القدس الشرقية وأن الولايات المتحدة تعتبر القدس الشرقية أرضاً محتلة.[4] وتراجعت إدارة بوش أمام الحملة الإسرائيلية

---

(1) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، المجلد الأول (1947 – 1974)، الطبعة الثالثة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993، ص205.

(2) تريزا حداد، ص41.

(3) **تقرير خاصبالقدس**، صادر عن مركز أبحاث الكونجرس الأمريكي في 1992/6/23م (ورد في مركز التخطيط، رقم 4، ص22).

(4) الجيروسالم بوست 4 – 1990/3/6 (ورد في **مركز التخطيط دراسات وتقارير** عدد 4، ص23).

وصرحت "مارغريت تتوايلر" الناطقة باسم وزارة الخارجية في 1990/3/12 قائلة: "نحن ندرك أن ذلك موضوع حساس لقد أوضحنا أن القدس لن تقسم ثانية."[1] وفي 1990/3/13 بعث الرئيس الأمريكي برسالة إلي"تيدي كولبك" رئيس بلدية القدس جاء فيها: "يجب أن لا تقسم القدس ثانية. هكذا كانت ومازالت سياسة الولايات المتحدة وتلك هي سياستي..."[2] وفي رسالة بعث بها "بيكر" وزير الخارجية الأمريكية إلى "ميل ليفين" نائب رئيس بلدية القدس ونشرتها الهيرالد تريبون في 1990/3/31م جاء فيها: "إن في استطاعة اليهود العيش في أي مكان يريدون، شرقاً أم غرباً، ويجب أن تبقي المدينة غير مجزأة."[3] وهذا معناه أن الإدارة الأمريكية أطلقت يد اليهود في البناء في القدس الشرقية وهذا معناه مصادرة الأرض وبناء المستوطنات. وفي مايو 1990م استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لإسقاط مشروع قرار في مجلس الآمن يعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس، غير شرعية. وفي 1990/10/2م وافقت الإدارة الأمريكية علي صرف قرض الإسكان البالغة 400 مليون دولار، مقابل رسالة من ديفيد ليفي وزير الخارجية الإسرائيلية يقول فيها أن قروض الإسكان ستستخدم في الأراضي الجغرافية التي كانت تحت إدارة إسرائيل قبل الخامس من يونيو/ حزيران 1996م وأصدر مجلس الشيوخ الأمريكي في 1990/3/22م قرار نص على: "بقاء القدس موحدة وعاصمة لإسرائيل مع حفظ حقوق الآخرين." وربما كان أهم ما تم إنجازه في عهد الرئيس بوش هو مبادرته التي أعلنها أمام الكونجرس في 1991/3/6 وهي مبادرة لصنع السلام في الشرق الأوسط تكوين من أربع نقاط وهي: "آن الأوان لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط علي أساس قراري الأمن الدولي 242،338 ومبدأ الانسحاب مقابل السلام... الذي ينبغي أن يوفر الأمن والاعتراف بإسرائيل واحترام حقوق الشعب الفلسطيني."[4]

---

(1) المرجع السابق، 1990/3/13.

(2) المرجع السابق، 1990/3/15.

(3) **دراسات وتقارير** – مركز التخطيط، ص23.

(4) عمر مصالحة: **السلام الموعود**، دار الساقي، ترجمة وديع صافي، الطبعة الأولى ببيروت، 1994، ص51، وأنظر: محمود عباس أبو مازن، **طريق أوسلو**، ص131، وأنظر: **التقرير العربي الاستراتيجي عام 1991** الذي يصدر عن مؤسسة الأهرام، ص122.

يبدو في كثير من الأحيان أننا في العالم العربي نقرأ سلوك الإدارة الأمريكية علي غير حقيقته بدليل أن الأمة العربية ومن خلال أعلى مؤسسة فيها لصنع القرار وهي القمة العربية التي عقدت حتى الآن 19 قمة عربية منذ قمة جمال عبد الناصر في 1964م في الإسكندرية وحتى قمة عمان في عام 2001م لم تتعرض إلي السياسات الأمريكية بأي مساس مع العلم أن كافة الإدارات علي ما يبدو لازالت تعتمد تصريح "فرانكلين روزفلت" في واشنطن يوم 1944/3/16 الذي يقول: "وأن الرئيس سعيد لأن أبواب فلسطين مفتحة اليوم أمام اللاجئين اليهود، وعند ما يتم الوصول إلي قرارات في المستقبل، فسوف ينصف أولئك الذين ينشدون وطناً قومياً لليهود، وهو ما كانت تشعر نحوه حكوماتنا والشعب الأمريكي. واليوم أكثر من آي وقت مضي – بالعطف العميق، نظراً للنكبة المحزنة التي حلت بمئات الألوف من اللاجئين اليهود الذين لا وطن لهم." ومن الواضح حتى الآن أن العطف العميق مازال يزداد عمقاً، ولكن ملايين اللاجئتين الفلسطينيين لا يستحقون ذلك في نظر الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

أما إدارة كلينتون فهي بنفس السلوك، وسنكتفي هنا بإيراد مقترحات الرئيس كلينتون لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفيما يختص فقط بموضوع القدس، وهذه المقترحات في لقاء الرئيس كلينتون في البيت الأبيض في 2000/12/23 وهي:

"المبدأ العام هو أن المناطق العربية تكون فلسطينية والمناطق اليهودية تكون إسرائيلية. وسينطبق هذا علي البلدة القديمة أيضا. وأحث الطرفين على أن يطورا خرائط لخلق الحد الأقصى من التواصل الجغرافي لكلا الطرفين. فيما يتعلق بالحرم/ جبل الهيكل أعتقد أن الفجوات لا تتعلق بالإدارة العملية، بل بالقضايا الرمزية للسيادة وبإيجاد وسيلة لإظهار الاحترام لمعتقدات الدينية لكلا الطرفين أعرف أنكم ناقشتم بعض الصياغات ويمكن أن تتفقوا علي واحدة منها. وأضيف إليها صياغتين أخريين تضمنان السيطرة الفعلية للفلسطينيين علي الحرم وفيما يخدم معتقدات اليهود وفيما يتعلق بكل من هاتين الصياغتين ستكون هناك مراقبة دولية لتوفير ثقة متبادلة.

1- سيادة فلسطينية علي الحرم وسيادة إسرائيلية علي الحائط الغربي والمساحة المقدسة لدى الديانة اليهودية الذي يعتبر جزءاً منها (الحائط الغربي، وقدس الأقداس الذي يعتبر جزءاً

منه) سيكون هناك التزام صارم من كلا الطرفين بعدم القيام بعمليات حفر اسفل الحرم أو وراء الحائط).

2- سيادة فلسطينية علي الحرم، وسيادة إسرائيلية علي الحائط الغربي وسيادة عملية مشتركة علي قضية الحفريات أسفل الحرم ووراء الحائط إذ ستطلب موافقة متبادلة قبل أن تجري أية عملية حفر.[1]

هذه هي خطة الرئيس الأمريكي كلينتون، ولا ندري بدقة أين الفرق بينهما وبين كل السيناريوهات الإسرائيلية، الولايات المتحدة هي راعية السلام وهي القوة العظمى التي تتحمل مسئولية عالية في حفظ الأمن والسلام العالميين وبالتالي احترام المرجعية الدولية المتمثلة بقراراتها ذات الصلة. لا شك أن الولايات المتحدة هي الوجه الآخر للعملة الإسرائيلية ويبدو أن القدس كما قال عنها كيسنجر لحسنين هيكل مردداً جملته مرتين: "القدس هذه اكبر العقد في المشكلة..."."[2] ويبدوا أننا يجب أن نثق في الولايات المتحدة الأمريكية، وكأن التاريخ يعيد نفسه عندما أرسل نوري السعيد عبر وزارة خارجيته باسم الملوك والأمراء النداء البرقي التالي: "لقد تألمنا كثيراً من الحالة السائدة الآن في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا الملوك والأمراء، ندعوكم إلي الأخلاد إلى السكينة حقنا للدماء معتمدين على حسن نوايا حليفتنا الحكومة البريطانية المعلنة في تطبيق العدل وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم."[3] فالقدس ومستقبلها لا يكون بإسقاط إرادة القتال، فالسلام مثل الحرب يحتاج إلى ميزان القوة. ألم تعرض إسرائيل علي جمال عبد الناصر الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م دون قيد أو شرط مقابل توقيع معاهدة سلام نعم لقد كان.

---

(1) المصدر: **موقع للسلطة الوطنية الفلسطينية في الانترنيت:**

http:// **www**. **pna**. **net**/ arabic/ events/ Klinton plan ntml

(نقلاً عن صحيفة **"الأيام"** وقد نشرت جريدة **الحياة**، لندن، النصفي 2000/12/29)، ورد في **مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد 45/ 46، 2001.

(2) حسين هيكل: **حرب أكتوبر**، ص690.

(3) إكرام زعيتر: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية (1918 – 1939)** مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979، ص468 – 469 ورد في: الدكتور سمير أيوب، **وثائق أساسية في الصراع العربي الإسرائيلي**، صادر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 1984، ص150.

الموقف الأوروبي:

في الاجتماع الذي عقده الاتحاد الأوربي في برلين في أواخر فبراير/ شباط 1999م أكد على موقفه في نص "إعلان برلين" من أنه: "يدعو الأطراف إلى إعادة تأكيد التزامها بالمبادئ الأساسية، في مؤتمر مدريد، واتفاق أوسلو والاتفاقات التي تلت، بما يتوافق وقراري مجلس الأمن الدولي 242، 338..." وجاء في البند الخامس: "يؤكد مجدداً حق الفلسطينيين الدائم وغير المشروط في تقرير المصير بما في ذلك خيار الدولة... ويعرب عن استعداده لدرس الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب مع المبادئ الأساسية التي سبق ذكرها." ولا شك أن الموقف الأوربي متمسك بقرار الشرعية الدولية وخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. أما موضوع القدس فلتوضيح الموقف الأوربي من هذه النقطة وهي في الإعلان الصريح والواضح والمحدد أن القدس ليست تحت السيادة الإسرائيلية. وجاء هذا في سياق رسالة رسمية بعث بها السفير الألماني[1] لدى إسرائيل "تيودور لاو" بإسم الاتحاد الأوربي إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية أعلن فيها أن القدس ليست عاصمة إسرائيل، وألمانيا هي الرئيسة المناوبة للاتحاد الأوربي، وصديقه إسرائيل الأساسية. ولم يذكر تدويل القدس في وثائق أوربية منذ سنوات طويلة، وجاء في نص رسالة الاتحاد الأوربي حول القدس:

> نحن نؤكد مجدداً موقفنا المعروف بخصوص المكانة الخاصة للقدس كإطار منفصل (Corpus Separatum). وهذا الموقف يتساوق مع القانون الدولي. وأعلن الاتحاد الأوربي انه على ضوء هذا الموقف فإنه لا يعتزم تغيير موقفه من مسألة اللقاءات في القدس. والرسالة لا تميز بين شرقي المدينة وغربها وتعني عملياً أن أوربا تعتبر القدس كلها منطقه محتلة. وفي 1947/11/29م اتخذ مجلس الأمم المتحدة قرار 181 قرار التقسيم وينص بند 3 منه على أنه "تكون القدس إطاراً خاصاً تحت سلطه دولة خاصة، وتدار من قبل الأمم المتحدة ممثلاً عن الأمم المتحدة."

(1) **قضايا إسرائيلية: نشرة دورية تصدر عن الدائرة الإسرائيلية في مركز التخطيط**، العدد (7)، أبريل/ 1999م، ص90، 91.

وقال خبير القانون الدولي "روتام جلعادي" من معهد القدس لأبحاث إسرائيل والمتخصص في تدويل القدس، أن تدويل المدينة لم يذكر بوضوح في أي قرار للأسرة الأوربية منذ قرار التقسيم 1947م. وهذا الأمر لم يذكر في إعلان البندقية عام 1980م في أعقاب قانون القدس، واكتفى الإعلان برفض كل خطوة تستهدف مكانة القدس، إلا أنها أعربت عن تأييدها لموقف الولايات المتحدة الذي ينص على أن حل قضية القدس يتم من خلال مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية.[1] وكانت الرسالة سرية إلا أن هناك مصادر في حزب الليكود قامت بتسريبها من أجل تحقيق مكاسب انتخابية.[2] وقد أكدت سفارة ألمانيا في إسرائيل أن تسريب الوثيقة من جانب واحد وهو إسرائيل جاء الاعتبارات انتخابية وقالت:

"القدس موضوع حساس جداً ويمكن جني الأرباح من الخلافات حولها."[3] إذن مستقبل القدس كما رأينا في معادلة دقيقه فلسطينياً وعربياً وإسرائيلياً ودولياً ولا يبدو أنه يلوح في الأفق القريب حلاً عادلاً وترضى عنه كل الأطراف. والقول بأن مصير القدس، أي مستقبلها مرهون بنتيجة المفاوضات بين الطرفين ، دون الالتزام المطلق بالتقيد بمرجعية واضحة ومحددة وخاصة من الجانب الإسرائيلي فإن المفاوضات ستظل تدور في حلقة مفرغة، لأن مطالب إسرائيل في المدينة لا تترك للجانب الفلسطيني أي خيار يمكن قبوله كحد أدنى يلبي خيارات الشعب الفلسطيني ومن حوله أمته العربية والإسلامية. وأن راعي السلام الأول، الذي وضع أسس عملية السلام الجارية هو أول من يتجاهلها ويقترح حلولاً تبتعد تماماً عما تم الاتفاق عليه، وتم التوقيع عليه كذلك، وأن الراعي الأول حتى الآن لا يقوم بالضغط الكافي على الطرف الذي لا يتقيد بالمرجعية المحددة التي بنيت عليها كل الاتفاقيات بين الطرفين. لقد أبقت الولايات المتحدة خيارات واسعة لإسرائيل لترسم معالم الحل ولتحاول فرضه بالقوة التي تمتلكها على الطرف الفلسطيني مما يدفع بالمنطقة كلها مجدداً إلى حالة من الصراع الذي لا يعرف أحد مداه.

---

(1) **ها آرتس الإسرائيلية** 1999/3/11م (وردت في **قضايا إسرائيلية**، عدد 7، ص92).

(2) **الأيام الفلسطينية** 1999/3/11م (قضايا إسرائيلية، عدد 7، ص92).

(3) المصدر السابق، 1999/3/11م وللمزيد أيضاً راجع، **الحياة الجديدة** 1999/3/17م، **هآرتس** 1999/3/25م، **والقدس** 1999/3/27م (أنظر صفحات، 91، 92، 93، المرجع السابق).

الخاتمة

عروبة فلسطين:

"من الثابت أن سكان فلسطين الأصليين القدماء، وقد كانوا كلهم عرباً، هاجروا من جزيرة العرب وعاشوا في وطنهم الجديد "كنعان" أكثر من ألفي عام قبل ظهور النبي موسى عليه السلام وأتباعه على مسرح الأحداث."[1] ويتضح وفقاً للمكتشفات الأثرية في تل العمارنة في صعيد مصر عام 1887، ومكتشفات "أوغاريت" سنة 1928، وهي الوثائق الأصلية القديمة التي لا يناقش في صحتها ويقدر عددها بنصف مليون قطعة فخار، تعود إلى القرن الرابع عشر والخامس عشر قبل الميلاد ويتضح وفقاً لهذه المكتشفات أن الساميين هم أقدم الشعوب المعروفة، على أرض فلسطين وأن موطن هذا الشعب السامي الأول هو الجزيرة العربية.[2] ومن المتفق عليه الآن أن الكنعانيين كانوا أول من استعمل الحروف الهجائية في الكتابة ومنهم انتقلت إلى الفينيقيين.[3] ولأوغاريت بالإضافة إلى أهميتها التاريخية، أهمية حضارية بالغة. فاللوحات تعود إلى سنة 1500 ق. م ومن البديهي أن تكون الملاحم الشعرية، والأناشيد المنقوشة تعود إلى قبل ذلك التاريخ وهي تثبت أن الكنعانيين والفينيقيين قد عرفوا أدب الملاحم قبل الإسرائيليين.[4] وتخلص هذه المكتشفات إلى النتائج التالية:

1- توصل الخبراء إلى أن الكثير مما ورد في التوراة من قصص وأساطير وشرائع يرجع إلى أصل وجد مثيله في المدونات السومرية والأكادية والكنعانية.

---

(1) أحمد سوسة: **العرب واليهود في التاريخ، حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الأثرية**، وزارة الأعلام، بغداد، 1972، ص ل، م، من المقدمة.

(2) فيليب حتى: **تاريخ سوريا**، ماكميلان، لندن، 1951، ص 61.

(3) T. H. Gastes: Canaan, Enc. Brit, 1965, Vol.4.

(ورد في أحمد سوسة: **العرب واليهود**، ص 130).

(4) حسن ظاظا: **الساميون ولغاتهم**، دار المعارف، القاهرة، 1971، ص 54.

2- توصل خبراء المكتشفات الأثرية المذكورة أن شرائع التوراة هي نفسها التي كان يمارسها الكنعانيون والبابليون من قبل وقد اقتبسها اليهود عنهم.[1]

3- ويتضح كذلك وفقاً للمكتشفات الأثرية في مصر والعراق أن الساميين هم أقدم الشعوب المعروفة على أرض فلسطين منذ الألف الرابع قبل الميلاد.[2]

أقدم المدن الكنعانية:

ومن أقدم المدن الكنعانية الباقية حتى اليوم: أريحا، وأشدود وعكا وغزة والمجدل ويافا ويبوس (القدس)، وشكيم (نابلس) وأشكلون (عسقلان) وبيسان (بيت شان) وحطين (صديم)، وقد كانت شكيم العاصمة الطبيعية.[3]

تقدم الكنعانيون:

لقد كانوا متقدمين في كل شئ حيث استعملوا في الحرب الحصان والعربة الحربية، والقوس والنشاب، والخنجر، وتوصيل المياه بحفر الخنادق، واستعملوا الأسرّة والكراسي والصهاريج لتخزين المياه، والزراعة لمختلف أنواع الحبوب والفاكهة كالعنب والتين والزيتون والرمان والنخيل، وبرعوا في التعدين والخزف والنسيج وصناعة الثياب وفي العمارة.

ومن المؤرخين الكبار الثقاة أمثال برستد قام بوصف المدن الكنعانية المزدهرة بقوله أنها كانت مدناً فيها البيوت المريحة، وفيها الصناعة والتجارة والكتابة والمعابد وفيها الحضارة، قبل أن يدخلها

---

(1) أحمد سوسة: **العرب واليهود**، ص 184 – 185.

(2) Lewis Bayles Paton: **The early history of syria and Palestine Reprint of the 1901 ed.**, U. S. A. Hyperion Press, 1881. pp. 2, 3.

(ورد في بيان نويهض الحوت: **فلسطين**، ص 18)

(3) مصطفي مراد الدباغ: **بلادنا فلسطين**، الجزء الأول، القسم الأول، دار الطليعة، بيروت، 1965، ص 420 – 461.

العبريون الرعاة البدائيون كما يصفهم "برستد" وقد قلدوا الكنعانيين في ملبسهم ومسكنهم، فهم قد اقتبسوا الحضارة الكنعانية.[1]

ونخلص إلى أنه منذ فجر التاريخ كان الكنعانيون العرب أصحاب حضارة وهم سكان فلسطين، وبناة حضارتها القديمة، وكانت لهم مدنهم وقراهم ولغتهم السامية القديمة لغة أهل الجزيرة، وهم الذين أناروا العالم يوم أن كانوا أول من اخترع الحرف. وكل الادعاءات الصهيونية في فلسطين باطلة تاريخياً وحضارياً ودينياً، وأن فلسطين كانت وستظل عربية.

فلسطين مسرحاً لصراع القوى:

منذ القرن الثاني عشر قبل الميلاد أخذ بنو إسرائيل يبنون ممالك لهم في فلسطين، والفلسطينيون كذلك. ثم خضعت فلسطين بعد بني إسرائيل إلى الآشوريون سنة 721 ق. م، وخضعت للمصريين سنة 608 ق. م، وخضعت للبابليين الكلدانيين سنة 568 ق. م. ومع هذا الخضوع في هذه المرحلة أنهت ممالك المدن الإسرائيلية عندما شهد القسم الأخير من القرن السادس قبل الميلاد تحولاً جذرياً انتهت بعده عهد "الدول المدينية" مستسلمة لعهد الدولة المركزية الخارجية القوية، حيث افتتح الفرس هذه المرحلة عندما سيطروا على الشرق الأوسط قرابة مائتي عام، وكانوا قد وصلوا إلى اليونان، وفي عام 521 إلى عام 485 الذي وصلوا فيه إلى أوربا كانت الحروب الفارسية – اليونانية الشهيرة التي خسرها الفرس وربحتها اليونان وكانت المعركة الفاصلة بين الشرق والغرب قد أعادت اليونان إلى الشرق الأوسط فاتحين. وفي عهد الفرس في القرن الخامس قبل الميلاد زار "هيرودتسى" الساحل الكنعاني وأطلق اسم فلسطين على هذا الساحل. وبعد ذلك أطلق الرومان اسم فلسطين على كل المنطقة.

(1) James Henry Breasted: **The Conquest of Civilization**. New York, Harper and Brother's pablishers, 1988, p. 186.

(ورد في بيان نويهض الحوت: **فلسطين**، ص 25).

obeikandl.com

وانتهي العهد الفارسي بفتوحات الإسكندر المقدوني للشرق الأوسط ولكن الفرس عادوا مرتين في عهد الإمبراطورية الرومانية الأولى في عام 40 ق. م. والثانية في عام 614 م.[1] وبعد سقوط غزة عام 332 ق. م تم للإسكندر الأكبر فتح الشرق الأوسط.

وجاءت روما بعد أن استولت على إيطاليا، وبعد حروب طويلة مع قرطاجنة في تونس استمرت مائة عام، واستولت روما على شمال إفريقيا واتجهت شرقاً إلى فلسطين إلى الشرق الأوسط لتستمر سبعة قرون متوالية كقوة عظمى. وفي العهد الروماني وفي سنة 135 م عهد "هادريان" لم يعد لليهود من وجود يذكر.[2]

ودخلت فلسطين المسيحية بعد أن انتصر الإمبراطور قسطنطين (306م – 337م).

وجاء الإسلام، وتوجه العرب المسلمون لفتح الشام، وتوجه الجيش الأول بقيادة عمرو بن العاص إلى فلسطين، وكان يوم فلسطين بين جيش الروم وجيش المسلمين، ثم كانت معركة أجنادين في 30 يوليو/ تموز 636 م. وأجنادين تقع في قلب فلسطين، ثم كان فتح القدس في عام 638 عندما دخلها عمر بن الخطاب.

ودخلت فلسطين إلى الإسلام وعادت إلى عروبتها لتستمر أكثر من 13 قرناً من الأمن والاستقرار في حضن أمتها العربية. وحكمها الخلفاء الراشدين (632م – 660م) والأمويين (661 – 750) والعباسيين (750 – 1258) والدولة الأيوبية (1171 – 1250)م ودولة المماليك التركية (1250 – 1382) ودولة المماليك الشركسية (1382 – 1517) وعهد العثمانيين (1516 – 1917).[3]

---

(1) مصطفي مراد الدباغ: **بلادنا فلسطين**، الجزء الأول، القسم الأول، دار الطليعة، بيروت، 1965، ص 584 – 591.

(2) المرجع السابق، ص 657 – 660.

(3) مصطفي مراد الدباغ: **الموجز في تاريخ الدول الإسلامية وعهودها في فلسطين**، دار الطليعة، الطبعة، الجزء الأول، بيروت، 1981، ص 7.

وهكذا نجد أن فلسطين عبر تاريخها كله كانت ضمن سياق الإمبراطوريات حتى عاشت في سياق الإمبراطورية العربية الإسلامية ومن بعد الإمبراطورية العثمانية امتداداً للإمبراطورية العربية الإسلامية.

فقد مرَّ اليهود على فلسطين مدة تعتبر من أقصر مدد الغزوات وأقلها شأناً حيث كانت على جزء من فلسطين، وتاريخ اليهود شئ صغير أما تاريخ الإمبراطوريات العملاقة التي حكمت فلسطين، فلا صحة للحق التاريخي المزعوم. وعاشت فلسطين حضارة ثانية عظمى بعد حضارة الكنعانيين، وهي الحضارة العربية الإسلامية العظمى.

رسم الخرائط الجديدة:

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى بعد انتصار الحلفاء على الدولة العثمانية عام 1918 وما أعقبها من اتفاقات للسلام، رسم خرائط جديدة وفي هذه الإطار للخرائط الجديدة، أرسيت دعائم الوطن القومي اليهودي في فلسطين خلال ست سنوات منذ صدور وعد بلفور في اليوم الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني وحتى التاسع والعشرين من سبتمبر/ أيلول 1923 حيث سرى بشكل رسمي ونهائي معقول صك الانتداب البريطاني على فلسطين.

وكان مؤتمر الصلح الذي عقد في 18 يناير/كانون الأول هو الإطار الدولي الذي قرر نظام الانتداب ووضع أسسه، أي بعد أقل من شهرين على انتهاء الحرب العالمية الأولى حيث أعلنت الهدنة بين الأطراف المتحاربة في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 1918.[1]

وفي منتصف مايو/ آيار 1922 صدر بيان بريطاني – أمريكي مشترك يفيد بأن معاهدة بشأن فلسطين ستعقد بينهما، وتم خلال هذا الاتفاق الاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين.

(1) صبري جريس: **تاريخ الصهيونية**، الجزء الثاني، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، 1986، ص 33.

obeikandl.com

الدور البريطاني:

وقبل أن يقر صك الانتداب على فلسطين من قبل عصبة الأمم في 24 سبتمبر/ أيلول 1922 أصدرت بريطانيا قرار فصل شرق الأردن عن فلسطين وذلك برسم حدود فلسطين حسب المرسوم البريطاني في الأول من سبتمبر/ أيلول 1922، وحولت شرق الأردن إلى إمارة شرق الأردن وبدأت في تمهيد وإعداد فلسطين لتحولها إلى دولة يهودية وهكذا كان رسم الخرائط الجديدة لفلسطين تمكيناً للخطط الاستراتيجية البريطانية ومخططاتها في الشرق الأوسط.

والخلاصة أن الانتداب البريطاني كانت له عدة أدوار:

الدور الأول: الانتداب البريطاني على فلسطين ونظام الانتداب وأطره خلال الفترة (1918 – 1923).

الدور الثاني: أسس الوطن القومي اليهودي (1918 – 1923).

الدور الثالث: ملامح كيان يهودي في فلسطين (1924 – 1928).

الدور الرابع: دولة داخل دولة (1931 – 1936).

الدور الخامس: استمرار الجهد البريطاني والحرب (1936 – 1948).

الدور السادس: محاولات سياسية لتقسيم فلسطين عام 1937.

الدور السابع: تقسيم فلسطين عام 1947 (القرار 181).

الدور الثامن: رحيل بريطانيا وترك اليهود يعلنون قيام دولة إسرائيل.

وهكذا استطاعت بريطانيا خلال ثلاثة عقود من تحويل فلسطين العربية إلى فلسطين اليهودية، وتحقيق مشروعها الاستراتيجي للسيطرة على الشرق الأوسط:

obeikandi.com

الشتات الفلسطيني وغياب الشخصية الوطنية:

أدت نكبة الشعب الفلسطيني إلى تشرده في كل مكان سواء كان ذلك في جواره العربي أو في خارجه.

وعندما تمكن الشعب الفلسطيني من أن ينطلق من الشتات بثورته الفلسطينية المسلحة في 1965/1/1 ضد الوجود الصهيوني المغتصب بدت تتضح ملامح حركة وطنية فلسطينية لتجميع الشخصية الوطنية الفلسطينية.

وكانت حركة المقاومة الفلسطينية قد دخلت إطار منظمة التحرير الفلسطينية تقود هذا الإطار وتحقق له أبعاده الثلاثة بالاعتراف به وهو البعد الفلسطيني الذي تحقق في عام 1968 بعد معركة الكرامة، والبعد العربي والدولي الذي تحقق عام 1974 في مؤتمر القمة العربية في الرباط وفي الأمم المتحدة. وهكذا فإن خلاصة الموقف هو إعادة حضور الشخصية الوطنية الفلسطينية من جديد على الصعد العربية والإقليمية والدولية، وبدأت حقائق جديدة تأخذ مكانها على صعيد القضية الفلسطينية لتحصل على قرارات دولية ذات اعتبار بالنسبة إلى الشخصية الوطنية الفلسطينية مثل قرار 3236 والقرار 3237 اللذان يحققان الاعتراف بالشخصية الوطنية الفلسطينية التي مرت بمراحل مختلفة.

بدأت الشخصية الفلسطينية في بدايتها بطرح شعاراتها الوطنية للتحرير الكامل للتراب الفلسطيني وبإسلوب الكفاح المسلح وبنظريته حرب العصابات، وبعد عدة سنوات أدركت أن الوضع العربي والدولي في غير استطاعتهما تحقيق ذلك عملياً، فطرحت الدولة الديمقراطية العلمانية التي يعيش فيه المسلم والمسيحي واليهودي على قدم المساواة، وهذا معناه اقتلاع الصهيونية من فوق أرض فلسطين، وهذا عملياً في ظل كل ما هو قائم عربياً ودولياً غير قابل للتحقيق، ثم طورت الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها بأن طرحت برنامجها المرحلي الذي يسمح بإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتحرر من فلسطين. والسؤال كيف سيتم دحر الاحتلال؟.

حرب أكتوبر باب التسوية :

توصلت مصر إلى عمل اتفاقية سلام مع إسرائيل عام 1979، وكانت هذه الاتفاقية اتفاقية صلح منفردة على الرغم من قرارات الجامعة العربية المتعددة في هذا الشأن وخاصة في سنة 1950 والتي تقول بجواز عقد معاهدات صلح مع إسرائيل بشرط تنفيذ إسرائيل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين وكذلك قرارات بعدم جواز الصلح المنفرد وعلى هذا الأساس تم نقل الجامعة العربية إلى تونس.

ووقعت حرب الخليج الثانية التي أدت إلى مؤتمر مدريد الذي جاء بشروط مجحفة أدت إلى غياب الشخصية الوطنية الفلسطينية رغم اعترافها بقرار 242، 338، والخلاصة أن المؤتمر الدولي للسلام في مدريد قام على التنكر لهذه الشخصية واستمر لمدة عامين دون تحقيق أي تقدم يذكر على صعيد المفاوضات الثنائية، ولم تستطع الولايات المتحدة المنحازة لإسرائيل أن تلعب دور الراعي والوسيط وتمارس ضغطاً على إسرائيل كي تلتزم بقرارات الشرعية الدولية. وفشل مدريد، وفشلت خطة بوش الأب، وفشل العرب في إحداث ميزان قوة ضاغط على السياسة الأمريكية والإسرائيلية معاً.

وكانت المفاوضات السرية في أوسلو التي أوصلت الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى التوقيع على اتفاق المبادئ بينهما في واشنطن في 13 سبتمبر 1993، الذي أعاد القيادة الفلسطينية إلى أرض الوطن في عام 1994. واستمر التفاوض بين الجانبين وتم توقيع عدة اتفاقيات استكمالاً للمرحلة الأولى ولمرحلة الوضع النهائي.

المفاوضات تتعثر في قضايا الحل النهائي :

كان اتفاق المبادئ قد أجل القضايا الأساسية للمرحلة النهائية من الحل وهي قضايا القدس واللاجئين والمياه والحدود والأمن وغيرها. وفي الحقيقة فإن هذه القضايا هي جوهر ولب عملية الصراع والحل كان تطبيق قرار 242، 338 أي بمعني ستكون الأرض الفلسطينية هي حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وأن القدس من القضايا التي تدخل ضمن إطار هذه الحدود إلا أن الموقف الإسرائيلي في المفاوضات ظل يماطل ويسوف ويتهرب من الاستحقاقات في الاتفاقيات الموقعة وأبرزها

الاستمرار في بناء المستوطنات لدرجة أنها تضاعفت في ظل الاتفاقيات، والمماطلة من الانسحاب من الأراضي الفلسطينية وخاصة في اتفاق واي ريفر.

وكانت المحطة الأخيرة في كامب ديفيد 2 بحضور الرئيس كلينتون وباراك وياسر عرفات ولمدة أكثر من أسبوعين متواصلين من التفاوض حول الحل النهائي، ولم تتجاوب إسرائيل في موضوع القدس وموضوع اللاجئين وموضوع الأرض والحدود وغيرها بما يكفل للشعب الفلسطيني إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وسقط كلينتون في الانتخابات، وسقط براك في الانتخابات وجاءت حكومة يمين متطرف في إسرائيل، ومثلها أيضاً حكومة يمينية مسيحية صهيونية في واشنطن. وتراجعت المفاوضات وتجمدت.

وكانت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الثانية التي انطلقت في سبتمبر 2000 قد اشتعلت بسبب تدنيس شارون لباحة المسجد الأقصى، واستمر الصراع من جديد وتنصلت إسرائيل من كل الاتفاقيات معلنة أن الفلسطينيون يمارسون الإرهاب على الشعب الإسرائيلي وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001.

إسرائيل تعيد الاحتلال وتدمر مؤسسات السلطة الوطنية:

وبدأت إسرائيل بحصار خانق للسلطة الوطنية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، وبدأت بتدمير منهجي لمقرات السلطة الوطنية ولمؤسساتها وتدمير البني التحتية للشعب الفلسطيني، وتدمير حياته الاقتصادية وتقطيع أواصر المدن والقرى بالحواجز وتمارس أبشع أنواع القتل والحصار والتجويع والإذلال بصورة غير مسبوقة وفي ظل صمت عربي ودولي، وشددت الحصار على المعابر الدولية، ومنعت وصول الدواء والمؤن عبر هذه المنافذ. ثم حاصرت الرئيس الفلسطيني في مقره في رام الله. معلنة أنه لا يوجد لإسرائيل شريك في عملية السلام وترفض التعاطي مع ياسر عرفات لأنه محرض ومشارك في الإرهاب على الشعب الإسرائيلي الفلسطيني وشاركها هذا الحصار الرئيس الأمريكي بوش الابن.

وما كان من القمة العربية في بيروت والقمم التي سبقتها في القاهرة، وعمان إلا أن أطلقت مبادرة السلام العربية التي رفضتها إسرائيل.

وظل الحصار قائماً والقتل يجرى في الشوارع يومياً وحملات الاعتقال مستمرة وبناء المستوطنات مستمرة، وتعريض حياة ياسر عرفات للخطر وتهديده بالقتل أو الإبعاد وتأزمت الأمور إلى أبعد حد بين الطرفين ووصلت الأمور إلى طريق مسدود. وخرجت نظرية الإصلاحات المطلوبة في السلطة الوطنية الفلسطينية ورفضت الولايات المتحدة التعاطي مع الرئيس المنتخب ديمقراطياً من الشعب الفلسطيني.

وجري تعيين رئيساً للحكومة الفلسطينية وفشل، وجري تعيين رئيس آخر دون جدوى.

هناك إصرار إسرائيلي على فرض حلها الذي تراه هي مناسباً لأمن إسرائيل. والولايات المتحدة تشاركها فيما تقول وفيما تفعل فما العمل إذن؟

إذا كان راعي السلام الأول ينحاز علناً لإسرائيل في ظل غياب ميزان قوة عربي فاعل يعيد التوازن للقضية العربية المركزية "فلسطين".

الخلاصة:

أولاً: في الجانب الإسرائيلي:

1- إسرائيل تسعي إلى نسف عملية السلام التي بدأت في أوسلو.

2- إسرائيل تريد الاحتفاظ بالأرض.

3- إسرائيل تريد كياناً فلسطينياً هزيلاً غير قادر على الحياة.

4- تريد أن تنتزع أكبر مساحة ممكنة من أراضي المستوطنات.

5- إسرائيل تصر إصراراً كاملاً على عدم عودة اللاجئين إليها.

6- إسرائيل تسعي إلى ضرب الحركة الوطنية الفلسطينية ذات البعد التاريخي المرتبط بالكفاح الوطني الفلسطيني وأبرز هذه الخطوات العملية، تدمير كل مؤسسات هذه السلطة وحصار الرمز الفلسطيني لها والإتيان إن أمكنها ذلك بقيادة أكثر براجماتية وديمقراطية كما تقول إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

7- إسرائيل تريد دولة منقوصة السيادة على 42% فقط من الضفة الغربية.

8- وتريد إبقاء القدس عاصمة موحدة أبدية لها وتفرض سيادتها الكاملة على الشطرين الغربي والشرقي والسماح للفلسطينيين بإدارة الأماكن المقدسة.

9- إسرائيل تريد تصفية وتفكيك كامل القوى المقاومة قبل الانسحاب من المدن.

10- إسرائيل تريد في النهاية إخضاع الشعب الفلسطيني كاملاً لها.

11- إسرائيل لا تريد تطبيق قرارات الشرعية الدولية فيما يخص القضية الفلسطينية بل تريد أن يكون بالتفاوض الذي تمليه موازين القوى القائمة.

وتعتمد إسرائيل في ذلك على:

1- قوتها العسكرية والتكنولوجية المتفوقة عسكرياً على جميع الأقطار العربية المجاورة.

2- التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يمثل الشرق الأوسط المجال الحيوي لها. والموقع في 1988/11/30.

3- التقدم العلمي الذي حققته إسرائيل بالاستعانة الكاملة بكل ما وصلت إليه الأبحاث الأمريكية على كل صعده المختلفة.

4- الدعم المالي الأمريكي المتواصل والذي يبلغ سنوياً ما بين 10 مليارات إلى 15 مليار دولار.

5- الاعتماد على حمايتها من قرارات المجتمع الدولي والخاصة بفرض العقوبات عليها بتسخير الفيتو الأمريكي والذي استخدم عشرات المرات منذ إنشائها لجعلها دولة فوق القانون.

6- عجز الأمم المتحدة عن أداء دورها الفعال.

7- موقف أوربا المتردد وعدم قدرة هذا الموقف في الابتعاد كثيراً عن جوهر القرار الأمريكي.

8- الإعلام الإسرائيلي بالغ القدرة والانتشار في الكرة الأرضية.

9- توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وخروج مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي كطرف أصيل لأكبر قوة عربية ذات قيمة عسكرية وسياسية واقتصادية وبشرية وموقعاً جغرافياً في طبيعة الصراع.

10- خوفها الشديد من أن تصبح دولة ثنائية القومية تكون فيها هي الأقلية.

11- الوضع العربي الضعيف، وحالة التبعية القائمة فيه للولايات المتحدة الأمريكية وتحكم الولايات المتحدة في مقدرات الأمة العربية.

12- التعهد الأمريكي الكامل بحماية الأمن القومي الإسرائيلي من اعتداء عربي يستهدفها ويستهدف وجودها.

13- امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل كضمانة قصوى في حالة تعرضها لخطر يستهدف وجودها.

14- شعورها الدائم بأنها جسم غريب عن المنطقة أوجدته المصالح الاستعمارية الغربية من ضمن سباق مصالح الغرب الاستراتيجية.

15- إرادتها الساعية إلى شراكة ندية مع الغرب.

ثانياً: في الجانب الفلسطيني:

1- أنه قدم تنازلاً تاريخياً بقبوله 22% من الأرض الفلسطينية التاريخية وأن ظهره للحائط، وليس هناك ما يستطيع تقديمه أكثر من ذلك.

2- يخشى الجانب الفلسطيني من استمرار الصراع مما يتيح الفرصة لإسرائيل لتهويد الأرض الفلسطينية بصورة أكبر وفي الوقت نفسه يزداد تبديد الشخصية الفلسطينية العامل الأبرز في الحفاظ على القضية الفلسطينية.

3- إبعاد قوات الثورة الفلسطينية من التمركز في مناطق التماس العربية مع إسرائيل وعدم قدرة الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل تحمل تبعات هذا التواجد الذي سوف يجرها إلى المعركة مع إسرائيل.

4- إعلان القيادة العربية أنها متمسكة بالسلام خياراً استراتيجياً وعدم قدرتها على خوض معارك للقوة تعيد التوازن لصالح القضية الفلسطينية.

5- إشكالية وضع بعض الفصائل في الساحة الفلسطينية وتبني مواقف بعيدة عن القيادة الفلسطينية ومرتبطة في قرارها بالوضع الإقليمي ومصلحتها في إفشال الحل.

6- إدراك الحركة الفلسطينية أن الحل للقضية الفلسطينية بالبعد المحلي لا يكفي وحده وإنما يكون الحل بكل أبعاده العربية والإقليمية والدولية وخاصة القوة العظمى، مما يجعل الحركة الوطنية أمام إشكالية ازدواج المعايير.

7- صعوبة تحقيق الوحدة الكاملة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وخاصة في فكر الحركات الوطنية التي يفصل بينها وبين فكر الحركات الإسلامية مسافة عطلت حتى الآن هذه الوحدة.

obeikandl.com

8- اعتماد الجانب الفلسطيني اقتصادياً على الجانب العربي الذي أوقف دعمه المالي المقرر في مؤتمرات القمة، وآخر عملية دعم وصلت إلى نسبة 10% فقط من التعهدات المقررة في القمم العربية.

9- عدم قدرة السلطة الفلسطينية على استجلاب السلاح إذا فشلت مساعي السلام وإغلاق الحدود العربية إغلاقاً تاماً في وجهها.

10-عدم وجود قاعدة آمنة بعد أن أعادت إسرائيل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

11-انتفاخ أوداج القطريات العربية على حساب العمل القومي الشامل.

12-أصبح الأمن القطري للعواصم ليس هو الجزء الذي لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الشامل.

13-ضعف المنظمات الشعبية العربية والاتحادات والنقابات والمنظمات غير الحكومية عن أداء دور فاعل يعيد الحيوية إلى قدرة العمل الشعبي.

14-الإحباط المخيم على الشارع العربي من جراء قبضة النظم الحديدية بغياب حرية التعبير التي تقود إلى حضور الإرادة العربية المغيبة.

15-عدم قدرة الأمة العربية حتى الآن على توظيف قدراتها العربية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية وخاصة سلاح النفط وموقعها الاستراتيجي الهام، وتعدداها البشري الكبير.

16-انزواء غالبية قادة الفكر والدين من النابهين، وكذلك نخب المثقفين بصفة عامة عن إعلاء كلمة الحق.

أما التوصية فهي:

العمل على استعادة المكانة العربية والإسلامية لعودة الإرادة المغيبة للأمة العربية، والتحرر من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية وتغليب المصالح القومية الشاملة التي تشكل حماية كبرى لأهداف الأمة العربية، واعتبار الأمن القطري جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الشامل وإدراك أن هذا الصراع يستهدف استراتيجياً قوة هذه الأمة، وأن وحدتها وقوتها تعطيها قدرة هائلة على بناء أمة قوية، ولهذا كان هدفاً استراتيجياً للدول الاستعمارية أن تنتهي الحرب العالمية الكبرى بتجزئة المنطقة العربية التي مثلتها اتفاقية "سايكس بيكو".

بل إنه ومنذ محمد علي الكبير، كان هناك قرار استعماري أوربي استراتيجي بشأن المنطقة ويتلخص هذا القرار في عدم السماح لأية قوة عربية أو إسلامية أن تصعد لتأخذ مكان الدولة العثمانية، أو مكان الدولة العربية، كما لن تسمح بقوة كهذه بأي تطور ذاتي يؤدي إلى سيطرتها الفعلية على مقدراتها الهائلة التي تحتويها المنطقة والتي أصبح كل شئ فيها بحساب، فالحرية بحساب، والمال بحساب، والنفط بحساب، وكذلك الجيوش وتسليحها بحساب والوحدة ومناهج التعليم وخطب المساجد والوظائف كلها في منطقة الشرق الأوسط صارت بحساب.

ولكننا صرنا نتدبر الأمر للأسف الشديد اعتماداً على الولايات المتحدة بلا حساب.

وفي إطار هذه الرؤيا فإن استمرار حضور الشخصية الوطنية الفلسطينية في غاية الأهمية الاستراتيجية، وأن استمرار دعمها وحضورها على الصعد القومية والإقليمية والدولية هو المعادل الحقيقي لبقاء القضية الفلسطينية حية ومستمرة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المشروعة في قيام دولتها الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

أ- الكتب الدينية:

1- **القرآن الكريم**: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، مصحف المدينة المنورة: 1406 هـ.

2- **الكتاب المقدس**: كتب العهد القديم والعهد الجديد، جمعية الكتاب المقدس في الشرق الأدنى، بيروت: 1971.

3- **الكتاب المقدس**: العهد الجديد والمزامير، دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، بيروت: 1988.

4- التوراة السامرة، دار الأنصار الطبعة الأولى، القاهرة: 1978.

ب- الوثائق:

1- الوثائق الفلسطينية العربية من عام 1972 وحتى عام 1987، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، مركز الوثائق والدراسات.

2- أيوب، سمير. جمع وإعداد "وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني"، الجزء الأول مرحلة الإرهاصات، الجزء الثاني مرحلة زرع المؤامرة، بيروت، صامد للطباعة والنشر والتوزيع، 1984.

3- منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، وثائق محفوظة، الوثائق السياسية.

4- ملف وثائق فلسطين، الجزء الأول، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة: 1969.

5- وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية من أوراق أكرم زعيتر، إعداد: بيان نويهض الحوت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979.

6- وثائق فلسطين: مائتان وثمانون وثيقة مختارة (1839 – 1987)، دار الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987.

7- وثائق المفاوضات العربية الإسرائيلية، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت: 1992.

ج- الموسوعات:

1- الموسوعة الفلسطينية: القسم العام (أربع مجلدات)، تحرير هيئة الموسوعة الفلسطينية برئاسة أحمد المرعشلي، الطبعة الأولى، دمشق، هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984.

2- الموسوعة الفلسطينية: القسم الثاني – الدراسات الخاصة (ستة مجلدات)، تحرير هيئة الموسوعة الفلسطينية برئاسة أنيس صايغ، الطبعة الأولى، بيروت: 1990.

3- الموسوعة الفلسطينية: (ثلاثة مجلدات) العميد المتقاعد عبدالرزاق محمد أسود، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، بيروت: 1978.

4- موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، (سبعة مجلدات)، عبدالوهاب المسيري، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة: 1999.

5- موسوعة قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، (خمسة مجلدات)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة، بيروت: 1993.

د- الكتب العربية:

1- أبوأصبع، عمران. **دليل المستوطنات الإسرائيلية**. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، عمان: 1993.

2- أبوحسنة، نافذ. **الأحزاب الصهيونية في مائة عام**. معهد الدراسات السياسية، الطبعة الأولى، إسلام أباد: 1977.

3- أبوعرفة، عبدالرحمن. **الاستيطان – التطبيق العملي للصهيونية**، وكالة أبوعرفة للصحافة والنشر، القدس: 1981.

4- أبوعفيفة، طلال. **الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية (1897 – 1997)**. بدون دار نشر، الطبعة الأولى، القدس: 1998.

5- أبوعمرو، زياد. **الحركة الإسلامية في الضفة وقطاع غزة**. دار الأسوار، عكا: 1989.

6- أبولغد، إبراهيم. **تهويد فلسطين**. ترجمة أسعد رزوق، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية، 37، بيروت: 1972.

7- أتنجر، صموئيل. **الشعب اليهودي وأرض إسرائيل**. سلسلة كتب فلسطينية رقم 11، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت: 1968.

8- أتلخان، حداد. **الإسلام وبنو إسرائيل**. ترجمة يوسف والى شاه، الرياض: 1404هـ.

9- أحمد، كمال مظهر. **أضواء على قضايا دولية**، منشورات وزارة الثقافة والفنون، سلسلة دراسات رقم 160، بغداد: 1972.

10- أزنسون، جيفري. **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات رقم 1، الطبعة الثانية، بيروت: 1997.

11- اطلاس، مصطفي. **الكفاح المسلح في وجه التحدي الصهيوني**. مطابع ألف باء، دمشق، 1982.

12- اغبارية، سعود، ومحمود أبوغزالة. **حركة غوش ايمونيم بين النظرية والتطبيق**. جمعية الدراسات العربية، القدس: 1984.

13- الأحمد، نجيب. **الصهيونية فكراً وهدفاً وممارسة**. الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إصدار مكتب الدراسات الفلسطينية، بيروت: 1975.

14- الأزعر، محمد خالد. **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**. مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت: 1991.

15- البحيري، صلاح الدين. **المدخل للقضية الفلسطينية**. مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، عمان: 1997.

16- الجبلي، حسن. **القرار والتسوية**. دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت: 1979.

17- الجمالي، فاضل. **ذكريات وعبر عن العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي**. دار الفكر الجديد، بيروت: 1964.

18- الحاج، بدر. **الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان**. مصباح للفكر، 1982.

19- الحسن، خالد. **السلام في الشرق الأوسط**. سلسلة دراسات صامد رقم 22، دار الكرمل الطبعة الثانية، عمان: 1986.

20- الحسن، خالد. **حول اتفاق غزة أريحا أولاً**. تقديم وإشراف، بدون دار نشر، الرباط: 1993.

21- الحسن، خالد. **فلسطين وأوربا والحركة الصهيونية**. دار الطليعة الطبعة الأولى، بيروت: 1974.

22- الحسن، خالد. **قراءة نقدية لثلاث مبادرات**. سلسلة صامد الاقتصادي رقم 16، منشورات دار الكرمل، عمان: 1986.

23- الحسيني، محمد أمين. **تصريحات وأحاديث وحقائق عن قضية فلسطين**، الهيئة العربية العليا، القاهرة: 1957.

24- الحسيني، محمد أمين. **حقائق عن قضية فلسطين**. القاهرة: 1954.

25- الحلبي، أسامة. **الوضع القانوني لمدينة القدس**. قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: 1997.

26- الحلبي، أسامة. **بلدانية القدس العربية**. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، 1993.

27- الحوت، بيان نويهض. **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: 1981.

28- الحوت، بيان نويهض. **فلسطين القضية، الشعب، الحضارة**. الطبعة الأولى، دار الاستقلال للدراسة والنشر، بيروت: 1991.

29- الخالدي، ريما. **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**. مركز الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت: 1973.

30- الخالدي، وليد. القدس **من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت: 2001.

31- الخالدي، وليد. **خمسون عاماً على تقسيم فلسطين (1947 – 1997)**. دار النهار، بيروت: 1998.

32- الخطيب، يوسف. **المذكرة الفلسطينية**. دار فلسطين، دمشق: 1967.

33- الخولي، حسن صبري. **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين**. المجلد الأول، دار المعارف، القاهرة: 1973.

34- الدباغ، مصطفي مراد. **بلادنا فلسطين**. الجزء التاسع، القسم الثاني، دار الطليعة، بيروت: 1975.

35- الدجاني، أحمد صدقي. **لا للحل العنصري في فلسطين**. دار المستقبل العربي، القاهرة: 1994.

36- الدجاني، برهان. **مفاوضات السلام**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت: 1994.

37- الرشيدات، شفيق. **فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً**. دار الكتاب العربي، القاهرة: 1968.

38- السعد، جودت. **الشخصية اليهودية عبر التاريخ**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: 1985.

39- السعدي، غازي. **من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (1936 – 1983)**. دار الجيل للنشر، الطبعة الأولى، عمان: 1985.

40- السفري، عيسى. **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**. الكتاب الأول، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا: 1939.

41- السقاف، أبكار. **إسرائيل وعقيدة الأرض الموعودة**. الطبعة الثانية، القاهرة: 1997.

42- السمان، نبيل. **المياه وسلام الشرق الأوسط**. بدون دار نشر، وبدون تاريخ.

43- السمان، نبيل. **طريق السلام**. دار الكاتب العربي، القاهرة/ دمشق: بدون تاريخ نشر.

44- السيد، رشاد عارف يوسف. **المسئولية الدولية عن أضرار الحروب العربية الإسرائيلية**. الجزء الأول، دار الفرقان، الطبعة الأولى، عمان: 1984.

45- الشريف، حسن. **الحرب والسلام (1970 – 1981)**. الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1996.

46- الشريف، ماهر. **البحث عن كيان**. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى، نيقوسيا: 1995.

47- الشعيبي، عيسي. **الكيانية الفلسطينية – الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (1949 – 1973)**. مركز الأبحاث، م. ت. ف. بيروت: 1979.

48- الشقيري، أحمد. **محاضرات عن قضية فلسطين منذ فجر التاريخ حتى الحرب العالمية الأولى**، بدون دار نشر، القاهرة: 1954.

49- العابد، إبراهيم. **الموشاف**. مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت: 1968.

50- العابدي، محمود. **قدسنا**. معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، القاهرة: 1972.

51- العارف، عارف. **المفصل في تاريخ القدس**. مكتبة الأندلس، القدس: 1961.

52- العارف، عارف. **النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947 – 1952**. الجزء الأول، المكتبة العصرية، بيروت: 1956.

53- العظم، صادق جلال. **الصهيونية والصراع الطبقي**. دار العودة، الطبعة الأولى، بيروت: 1986.

54- العظم، صادق جلال. **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**. دار العودة، الطبعة الأولى، بيروت: بدون تاريخ نشر.

55- العلوان، شريف جويد. **تسوية كامب ديفيد**. دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت: بدون تاريخ نشر.

56- القرعي، أحمد يوسف. **القدس من بن غوريون إلى نتنياهو**. بحوث إستراتيجية، مركز الدراسات العربي الأوربي، الطبعة الأولى، باريس: 1997.

57- القشطيني، خالد. **تكوين الصهيونية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: 1986.

58- الكفافي، زيدان. **المدخل إلى القضية الفلسطينية**. مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، عمان: 1997.

59- الكيالي، عبدالوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة العاشرة، بيروت: 1990.

60- الكيلاني، هيثم. **الدور العسكري المحتمل في مسألة المياه الإقليمية العربية**. الإدارة العامة للشؤون العسكرية، القاهرة: 1992.

61- المجذوب، طارق. **لا أحد يشرب**. شركة رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: 1998.

62- المختار، صلاح. **تحليل نمط التفكير الاستراتيجي – الأمريكي**. دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت: 1979.

63- المسيري، عبدالوهاب. **نهاية التاريخ**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، رقم 23، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة: 1973.

64- المصري، جورج. **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**. بحوث استراتيجية (2)، مركز الدراسات العربي – الأوربي، الطبعة الأولى، باريس: 1966.

65- المصري، جورج. **قضية المياه في المفاوضات متعددة الأطراف**. دار صوت العرب للثقافة والإعلام، وحدة البحوث والدراسات، 1993.

66- الموسي، شريف. **المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قضايا المرحلة الأخيرة، رقم 8، الطبعة الأولى، بيروت: 1997.

67- الناضور، سهيل. **أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان**. دار التقدم العربي، الطبعة الأولى، 1993.
68- النتشة، رفيق شاكر. **الاستعمار وفلسطين**. دار الجليل، عمان: 1984.
69- النتشة، رفيق شاكر. **الإسلام وفلسطين "محاضرة"**. فلسطين المحتلة، بيروت: 1988.
70- النتشة، رفيق شاكر. **السلطان عبدالحميد الثاني وفلسطين**. دار الكرمل، الطبعة الأولى، عمان: 1984.
71- النتشة، رفيق، إسماعيل ياغي، عبدالفتاح أبو علبة. **تاريخ مدينة القدس**. دار الكرمل، الطبعة الأولى، عمان: 1984.
72- النحال، محمد سلامة. **سياسة الانتداب البريطاني**. بيروت: 1981.
73- النقيب، مازن. **بنيامين نتنياهو – إرهابي تحت الأضواء**. مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة: 1996.
74- الهندي، هاني، ومحسن إبراهيم. **إسرائيل فكرة – حركة – دولة**. دار الفجر الجديد، بيروت، 1985، ص 31.
75- الهور، منير، وطارق الموسى. **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947 – 1985)**. دار الجليل، عمان: 1986.
76- الياب، يعقوب. **جرائم الأرغون وليحى**. ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان: 1975.
77- اليساوي، شاكر. **الصهيونية في المنظور الثوري**. دار العلم للملايين، دمشق: 1980.
78- أمين، بديعة. **المشكلة اليهودية**. دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت: 1974.
79- أمين، بديعة. **في نقد فكر التسوية**. دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت: 1979.
80- ايفانوف، يورى. **احذروا الصهيونية**. ترجمة أحمد داود، منشورات وزارة الثقافة، دمشق: 1969.
81- اينشتاين، ألبرت. **حول الصهيونية**. بدون دار نشر، لندن: 1930.

obeikandi.com

82- بابادجي، رمضان وأخرون. **حق العودة للشعب الفلسطيني**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: 1996.

83- بارتولد، ف. ف. **دراسات في تاريخ فلسطين في العصور الوسطى**. ترجمة عزيز حداد، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، بغداد: 1973.

84- بحيري، مروان. **السياسة الغربية تجاه فلسطين**. اتحاد الجامعات العربية، مجلد 1، بغداد: 1983.

85- برس، فيفيلد. **الجيوبوليتكا**. الجزء الثاني، الكرنك، الألف كتاب، القاهرة: بدون تاريخ نشر.

86- بريماكوف، يفجيني. **الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي**. ترجمة علي هورد، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت: 1971.

87- بسيسو، معين. **دفاتر فلسطينية**، دار الفارابي، بيروت، 1978.

88- بن تسفي، يتسحاق. **أرض إسرائيل ومستوطنوها أيام الحكم العثماني**. مؤسسة بيالك، القدس: 1963.

89- بن غوريون، ديفيد. **مذكرات**. المجلد الثالث، تل أبيب: 1971 – 1972.

90- بنفستي، ميرون. **الضفة الغربية وقطاع غزة – بيانات وحقائق أساسية**. ترجمة ياسين جابر، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان: 1987.

91- بويصير، صالح مسعود. **جهاد شعب فلسطين في نصف قرن**. بيروت: 1970.

92- تماري، سليم. **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات**. رقم (2)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت: 1996.

93- توما، إميل. **الصهيونية المعاصرة**. الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان: 1982.

94- توما، أميل. **جذور القضية الفلسطينية**. دار الجليل، دمشق: 1981.

95- تونبي، أرنولد. **تهويد القدس**. إعداد وتحرير: إبراهيم أبو لغد، ترجمة الدكتور أسعد رزوق، م. ت. ف. سلسلة كتب فلسطينية، رقم 37، مركز الأبحاث، بيروت: 1972.

96- جاد، عماد. إسرائيل **والموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. سلسلة صامد الاقتصادي، دار الكرمل، العدد 88، عمان: 1992.

97- جارودي، روجيه. **المأزق إسرائيل**. ترجمة ذوقان قرموط، الطبعة الأولى، دار المسيرة، بيروت: 1984.

98- جارودي، رجاء. **فلسطين أرض الرسالات**. ترجمة الدكتور عبدالصبور شاهين، دار التراث، القاهرة: 1986.

99- جانا، محمد توفيق. **الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين**. بدون دار نشر، دمشق: 1937.

100- جانسن، ج. هـ. **الصهيونية وإسرائيل وآسيا**. ترجمة راشد حميد، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: 1972.

101- جريس، سمير. **القدس**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم 61، الطبعة الأولى، بيروت: 1981.

102- جريس، سمير. **المخططات الصهيونية – الاحتلال – التهويد**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: 1981.

103- جريس، صبري. **التراث اليهودي الصهيوني**. عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة: 1970.

104- جريس، صبري. **تاريخ الصهيونية (1862 – 1917)**. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، الجزء الأول، بيروت: 1977.

105- جريس، صبري. **تاريخ الصهيونية (1918 – 1939)**. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، الجزء الثاني، بيروت: 1968.

106- جرين، ستيفن. **مساومات مع الشيطان**. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت: بدون تاريخ النشر.

107- حتي، فيليب. **تاريخ العرب**. دار غندور للطباعة والنشر، الطبعة التاسعة، بيروت: 1986.

108- حسين، خليل. **المفاوضات العربية (وقائع ووثائق)**. بيان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت: 1993.

109- حسين، عبدالرحيم أحمد. **النشاط الصهيوني**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: 1984.

110- حسين، عدنان السيد. **عصر التسوية**. دار النفائس، الطبعة الأولي، بيروت: 1990.

111- حسين، فتحي علي. **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**. مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة: 1997.

112- حداد، معين. **الشرق الأوسط**. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة: 1996.

113- حمدان، جمال. **استراتيجية الاستعمار والتحرير**، دار الشروق، القاهرة، بيروت: 1973.

114- حمدان، محمد مصباح. **الاستعمار والصهيونية العالمية**. المكتبة العصرية، صيدا/ بيروت: 1967.

115- حواس، عصام الدين. **الحكم الذاتي لشعب**. سلسلة دراسات قومية رقم 13، مركز النيل للإعلام، القاهرة: 1981.

116- حوراني، فيصل. **جذور الرفض الفلسطيني (1918 – 1948)**. شرق برس، الطبعة الأولي، نيقوسيا: 1990.

117- خله، كامل محمود. **فلسطين والانتداب البريطاني (1932 – 1939)**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: 1974.

118- خليفة، محمد. **السلام الفتاك، سلام أشد هولاً من الحروب**. الجمع والصف الإلكتروني، الطبعة الأولى، الجيزة: 1995.

119- خمار، قسطنطين. **الموجز في تاريخ القضية الفلسطينية**. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت: 1966.

120- دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة**. الجزء الأول، المكتبة العصرية، بيروت/ صيدا: 1949.

121- دروزة، محمد عزة. **حول الحركة العربية الحديثة**. الجزء الثالث، المكتبة العصرية، صيدا: 1951.

122- دوقتوف، شمعون. **تاريخ اليهود "بالعبرية"**. تل أبيب: 1969.

123- دونيف، إيفان. **الصهيونية بلا قناع**. تعريب فرات الجوهري، دار الفارابي، بيروت: 1974.

124- ديسيريا، بيير. **من السويس إلى العقبة**. ترجمة يوسف مراحم، الدار العربية للطباعة والنشر، بيروت: 1974.

125- ديفيس، يوري، وأخرون. **سياسة إسرائيل المائية**. ترجمة منير سويد، الثقافة العالمية، ملحق العدد 12، السنة الثانية، الكويت: 1983.

126- ربيع، حامد. **من يحكم تل أبيب**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: 1975.

127- رزوق، أسعد. **إسرائيل الكبرى**. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: 1968.

128- رزوق، أسعد. **الدولة والدين في إسرائيل**. مركز الأبحاث، بيروت: 1968.

129- روس، بيير. **مفاتيح الحرب**. ترجمة يوسف مراحم، الدار العربية، بيروت: 1972.

130- رياض، عادل محمود. **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: 1977.

131- زريق، إيليا. **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات**. رقم (6)، الطبعة الأولى بيروت: 1997.

132- زريق، قسطنطين. **القضية العربية**. منشورات الندوة اللبنانية، بيروت: 1953.

133- زعيتر، أكرم. **القضية الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية**. منشورات المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، صيدا/ بيروت: 1975.

134- ساتشر، هـ. **الصهيونية والمستقبل اليهودي**. بدون دار نشر، لندن: 1961.

135- سخنين، عصام. **فلسطين الدولة – جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**. دار الأسوار، الطبعة الثانية، عكا: 1986.

136- سعيد، أمين. **الثورة العربية الكبرى**. الجزء الثاني، بدون دار نشر، القاهرة: بدون تاريخ نشر.

137- سلامة، سلامة أحمد. **الشرق أوسطه**. مجموعة كتاب، مركز الأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة: 1985.

138- سلمان، سلمان رشد. **إسرائيل والتسوية**. دار بن خلدون، الطبعة الأولى، بيروت: 1975.

139- سليم، محمد عبدالرؤوف. **نشاط الوكالة اليهودية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: 1982.

140- سليمان، محمود يحي. **الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود**. منشورات الهدف، بيروت: 1986.

141- سندلر، كولن. **إسرائيل والليكود والحلم الصهيوني**. ترجمة مصطفي الرز، مكتبة مدبولي، القاهرة: 1997.

142- سوسة، أحمد. **العرب واليهود في التاريخ**. العربي للإعلام والنشر، دمشق: 1957.

obeikandl.com

143- شاحاك، إسرائيل. **الديانة اليهودية وموقفها من الآخرين**. ترجمة حسن خضر، سيناء للنشر، القاهرة: 1994.

144- شاش، طاهر. **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**. دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، بيروت: 1995.

145- شايدل، فرانتس. **إسرائيل أمة مفتعلة**. ترجمة محمد حديد، وزارة الثقافة، دمشق: 1969.

146- شبيب، سميح. **حزب الاستقلال العربي في فلسطين (1932 – 1934)**. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: 1970.

147- شبيب، سميح. **حكومة عموم فلسطين – مقدمات ونتائج**. شرق برس، نيقوسيا: 1988.

148- شحاده، عوده. **"اللاجئون الفلسطينيون" في كتاب. المجتمع الفلسطيني – أربعون عاماً على النكبة**. مركز إحياء التراث، 1989.

149- شديد، محمد. **الولايات المتحدة والفلسطينيون**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: بدون تاريخ نشر.

150- شريف، حسين. **من العهد القديم إلى قيام دولة إسرائيل**. الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1995.

151- شعبان، فاطمة. **اللاجئون في المشاريع الإسرائيلية**. صامد، العدد 106، دار الكرمل، عمان: 1996.

152- شمالي، نصر. **إفلاس النظرية الصهيونية**. منشورات فلسطين المحتلة، مطابع الكرمل الحديثة، الطبعة الأولى، بيروت: 1981.

153- شوفاني، إلياس. **إسرائيل التسوية المحطة**. مؤسسة النبراس للدراسات الفلسطينية، دمشق: 1983.

154- شوفاني، إلياس. **مناحم بيغن من الإرهاب إلى السلطة**. الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: 1977.

155- شيلف، أرييه. **استمرار الوضع الراهن أم حكم ذاتي**. ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، الطبعة الأولى، عمان: 1983.

156- صالح، حسن عبدالقادر. **سكان فلسطين**. دار الشروق، الطبعة الأولى، عمان: 1985.

157- صايغ، أنيس. **الفكرة الصهيونية، النصوص الأساسية**. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: بدون تاريخ نشر.

158- صايغ، أنيس. **الهاشميون وقضية فلسطين**. منشورات دار المحرر والمكتبة العصرية، بيروت: 1966.

159- طبارة، عفيف. **مع الأنبياء**. دار العلم للملايين، الطبعة السابعة عشر، بيروت: 1989.

160- طرابين، أحمد. **الوحدة العربية في تاريخ المشرق المعاصر**. بدون دار نشر، دمشق: 1970.

161- طرابين، أحمد. **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار 1939 – 1947**. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: 1972.

162- طعيمة، صابر. **التاريخ اليهودي العام**. الجزء الأول، دار الجليل، بيروت: 1991.

163- طنطيش، جمعة رجب. **المياه في فلسطين. دراسة في الجغرافية الاقتصادية والسياسية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا: 1987.

164- طنوس، عزت. **الفلسطينيون**. الجزء الأول، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت: 1982.

165- طوالبة، حسن. **مأزق إسرائيل في الحرب والسلم**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: 1979.

166- ظاظا، حسن. **الساميون ولقاؤهم**. دار المعارف، القاهرة: 1971.
167- عايد، خالد. **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية خلال عهد الليكود**. سلسلة دراسات رقم 74، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: 1986.
168- عباس، محمود. **الوجه الآخر**. الطبعة الأولى، دار بن رشد للنشر، بيروت: 1984.
169- عباس، محمود. **طريق أوسلو**. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت: 1994.
170- عباس، محمود. **قنطرة الشر**. دار الكرمل، عمان: 1984.
171- عبدالكريم، إبراهيم. **المياه والمشروع الصهيوني**. سلسلة دراسات رقم 9، حزب البعث العربي الاشتراكي، بدون تاريخ، دمشق: بدون تاريخ نشر.
172- عبدالله، هاني. **الأحزاب السياسية في إسرائيل**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت: 1981.
173- عبدالمنعم، بكر. **مؤتمر السلام في مدريد إلى أوسلو**. دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت: 1994.
174- عبدالمولى، محمد. **عمق إسرائيل**. منشورات عويدات، الطبعة الأولى، بيروت: 1973.
175- عبدالهادي، أسعد. **مجزرة صبره وشاتيلا**. دار الإعلام والثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، دمشق: 1983.
176- عرفة، عبدالرحمن. **القدس – تشكيل جديد للمدينة**. سلسلة دراسات صامد الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الكرمل عمان: 1986.
177- عطايا، أمين محمد. **أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي**. المناره، الطبعة الأولى، بيروت/ دمشق: 1995.
178- علوش، ناجي. **المقاومة العربية في فلسطين (1917 – 1948)**. سلسلة كتب فلسطينية رقم 6، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: 1967.

179- علي، حسن علي. **الأمن المائي العربي حقائق وأرقام**. دار البيرق، دمشق/ بيروت: بدون تاريخ نشر.

180- علي، خالد فلاح. **فلسطين والانتداب البريطاني (1939 – 1948)**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 1980.

181- علي، فاضل عبدالواحد. **من سومر إلى التوراة**. سيناء للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة: 1996.

182- عمر، محجوب. **اتفاق غزة – أريحا أولاً**. جهاد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة: 1994.

183- عواد، عبدالله. **الحل والدولة (غزة – أريحا)**. مؤسسة دار العلم للنشر والدراسات، رام الله: 1994.

184- عوض، عبدالعزيز محمد. **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864 – 1914**، دار المعارف، القاهرة: 1969.

185- غازيت، شلومو. **مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. قضايا الحل الدائم: إسرائيل – الفلسطينيون**. رقم (2) جامعة تل أبيب، مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، 1994.

186- غريش، آلان. **منظمة التحرير الفلسطينية تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية**، منشورات سباع بابيرس، باريس: 1983.

187- غنايم، محمد. **الوضع الحالي للمياه في فلسطين**. معهد الأبحاث التطبيقية، القدس: 2001.

188- غنيم، عادل حسن. **الحركة الوطنية الفلسطينية من عام 1917 – 1936**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1974.

189- غنيم، عبدالرحمن. **الدولة الفلسطينية في الاستراتيجية. الصهيونية**. دار فلسطين العربية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق: 1974.

190- غنيم، عبدالرحمن. **المرتكزات النفسية للفكرة الصهيونية**. دار الجليل، الطبعة الثانية، دمشق: 1985.

191- فسكي، بوندار. **سياستان إزاء العالم الغربي**. دار التقدم، موسكو: بدون تاريخ نشر.

192- فهمي، إسماعيل. **التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**. مكتبة مدبولي، القاهرة: 1985.

193- فودة، عز الدين. **قضية القدس في محيط العلاقات الدولية**. مركز الأبحاث م. ت. ف. بيروت: 1969.

194- قاسمية، خيرية. **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: 1973.

195- قدري، قيس مراد. **الصهيونية وأثرها على السياسية الأمريكية (1939 – 1948)**. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت: 1982.

196- قهوجي، حبيب. **استراتيجية الاستيطان الصهيوني**. منشورات الطلائع، دمشق: 1978.

197- قهوجي، حبيب. **الأحزاب الإسرائيلية، والحركات السياسية في الكيان الصهيوني**. مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، دمشق: 1986.

198- كايد، أحمد. **الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة الصهيونية**، سلسلة صامد الاقتصادي، دار الكرمل، العدد 88، عمان: 1992.

199- كتن، هنري. **فلسطين في ضوء الحق والعدل**، بدون تاريخ نشر، بيروت: 1970.

200- كنعان، جورج. **سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية**. الطبعة الأولى، بيروت: 1980.

201- كنعان، جورجي. **وثيقة الصهيونية في العهد القديم**. دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت: 1982.

202- كوانت، وليم. **عقد من القرارات**. ترجمة عبدالكريم ناصيف، مكتبة الخدمات الطباعية، الطبعة الأولى، دمشق: 1984.

203- كوبار، جاك. **أوراق جديدة عن حرب الأيام الستة**. دار الفارابي، بيروت: بدون تاريخ نشر.

204- كوبلاند، مايلز. **لعبة الأمم**. الطبعة العربية، دار الفتح، بيروت: 1971.

205- كولومب، مارسيل. **مسألة الكيان الفلسطيني في العلاقات العربية – الغربية**. العدد 29، باريس: 1964.

206- كيلاني، هيثم. **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**. مركز الدراسات العربي الأوربي، بحوث استراتيجية رقم 1، دار الرازي ومؤسسة الأبحاث العربية، بيروت: بدون تاريخ نشر.

207- ليلنتال، ألفريد. **ثمن إسرائيل**. ترجمة حبيب نحولى وياسر هوارى، الطبعة الرابعة، دار الأفاق الحديثة، بيروت: 1981.

208- ليلنتال، الفريد. **هكذا يضيع الشرق الأوسط**. دار العلم للملايين، بيروت: 1957.

209- ماضي، رياض توفيق. **سياسة الصهيونية المائية في الأراضي العربية المحتلة**، سلسلة دراسات اجتماعية رقم 2، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، الطبعة الأولى، دمشق: 1990.

210- ماعوز، موشيه. **سوريا وإسرائيل من الحرب صياغة السلام**، ترجمة: ليناوهوب، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1998.

211- محمد، عبد الحليم. **مجموعة كتاب**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة: 1997.

212- محمد، عبدالعليم. **مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة: 1994.

213- محمود، أمين عبدالله. **مشاريع الاستيطان اليهودي**. سلسلة عالم المعرفة رقم 74، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1974.

214- محمود، محمود توفيق. **الجغرافيا السياسية لإسرائيل**. معهد البحث والدراسات العربية، القاهرة: 1970.

215- محيو، سعيد. **فلسطين القرار 242**. الدراسات السياسية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت: 1985.

216- مصالحة، عمر. **السلام الموعود**. دار السافي، الطبعة الأولي، بيروت: 1994.

217- منتصر، صلاح. **الطريق إلى السلام**. دار المعارف، القاهرة: 1991.

218- منسي، محمود حسن صالح. **تصريح بلفور**. دار الفكر العربي، القاهرة: 1970.

219- منصور، ممدوح مصطفي. **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة: 1995.

220- موريس، بي. **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين**. وثيقة إسرائيلية، دار الجليل للنشر، الطبعة الأولى، عمان: 1993.

221- ناجي، طلال. **الاستيطان الصهيوني والمقاطعة الفلسطينية في: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة عام 1967**، دار القدس للنشر والتوزيع، عمان: 1987.

222- ناصر، درويش. **الفاشية الإسرائيلية**. دار الجليل، الطبعة الأولى، عمان: 1990.

223- نافع، أحمد. **الطريق إلى مدريد**. وكالة الأهرام للتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة: 1993.

224- نافع، أحمد. **من ملف القضية الفلسطينية – الطريق إلى مدريد**. مطابع الأهرام التجارية، الطبعة الأولى، القاهرة: 1993.

225- نوفل، سيد. **العمل العربي المشترك، ماضيه ومستقبله**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة: 1968.

226- نويهض، عجاج. **رجال من فلسطين**. منشورات فلسطين المحتلة، الطبعة الأولى، بيروت: 1981.

227- هادي، نبيل. **الشرق الأوسط والتوازن الاستراتيجي**، دار الفارابي، بيروت: بدون تاريخ نشر.

228- هرابين، ألوف. **حتمية الاختيار**. سلسلة دراسات صامد الاقتصادي "7"، دار الكرمل للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، عمان: 1985.

229- هرابين، ألوف. **هل يوجد حل للقضية الفلسطينية (مواقف إسرائيلية). مجموعة كتاب**. ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، الطبعة الأولى، عمان: 1983.

230- هس، موزس. **رومه والقدس**. بدون دار نشر، نيويورك: 1958.

231- هلال، جميل. **الضفة الغربية – التركيب الاجتماعي والاقتصادي**. سلسلة كتب فلسطينية رقم 60، م. ت. ف. مركز الأبحاث، بيروت: 1974.

232- هيكل، محمد حسنين. **آفاق الثمانينيات**. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت: 1981.

233- هيكل، محمد حسنين. **الانفجار 1967**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة: 1990.

234- هيكل، محمد حسنين. **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**. الكتاب الأول، دار الشروق، القاهرة: 1996.

235- هيكل، محمد حسنين. **سلام الأوهام**. الكتاب الثالث، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة: 1996.

236- هيكل، محمد حسنين. **لمصر لا لعبدالناصر**. مطابع دار السياسية، القاهرة: بدون تاريخ نشر.

237- هيكل، يوسف. **فلسطين قبل وبعد**. القاهرة: 1970.

238- وايزمن، حاييم. **التجربة والخطأ**، سيرة وايزمن، هاربراند، نيويورك: 1949.

239- **وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني. القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت: 1973.

240- **يوميات شمعون بيريز**. ترجمة عمار الفاضل، ومالك فاضل، تحرير: ديفيد لانداو، الأهلية للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، عمان: 1995.

هـ- الدوريات:

1- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية، والاستراتيجية بالأهرام، إشراف: السيد ياسين، القاهرة، أعوام 1987 وحتى 2000.

2- الدراسات الفلسطينية (جميع الأعداد)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

3- السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 107، يناير 1992، والعدد 60، 1980.

4- السياسة الفلسطينية (جميع الأعداد)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

5- شؤون فلسطينية (جميع الأعداد)، مركز الأبحاث، م. ت. ف.، بيروت، قبرص.

6- كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام لأعوام 1991 وحتى عام 2000.

و- الصحف:

1- الأرض، 1988/2/15م، 1988/5/15م، 1988/9/15م، أغسطس 1990.

2- الأسبوع العربي، بيروت 1991/11/4م.

3- الأهـــــــرام، 1964/1/18م، 1993/8/30م، 1993/9/1م، 1993/9/5م، 1993/9/7م، 1993/9/10م، 1993/9/12م، 1993/9/13م، 1993/9/14م، 1993/9/16م، 1999/9/21م، 1993/9/24م، 1993/9/30.

4- الأيام الفلسطينية، 1999/3/11م.

5- الاتحـــــــاد، حيفـــــــا، 1992/5/19م، 1999/2/12م، 1999/5/14م، 1999/12/22م، 2000/4/5م، 2000/4/12م، 2000/4/19م، 2000/5/13م.

6- الحرية، 1991/11/13م، 1992/4/19.

7- الحقيبة، (تقرير أسبوعي محدود التوزيع موجه إلى السفارات في الخارج ويعني بمتابعة آخر التطورات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ويصدر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، أعـــــداد: 1996/8/27م، 1996/9/10م، 1996/9/26م، 1996/11/17م، 1996/11/22م، 1997/1/19م، 1997/2/19م، 1997/3/25م، 1997/5/21م، 1997/9/23م، 1997/10/19م، 1998/3/22م، 1998/6/21م، 1998/7/19م، 1998/11/1م، 1998/11/22م، 1999/4/19م، 1999/5/11م، 2000/9/2م، 2001/8/7م.
8- الحوادث اللبنانية، 1989/4/21م، 1993/9/24م.
9- الحيـــــــــاة، 1993/8/21م، 1993/8/30م، 1993/8/31م، 1993/9/1م، 1993/9/2م، 1993/9/4م، 1993/9/5م، 1993/9/6م، 1993/9/8م، 1993/9/9م، 1993/9/10م، 1993/9/11م، 1993/9/12م، 1993/9/14م، 1993/9/15م، 1993/9/16م، 1993/9/18م، 1993/9/21م، 1993/9/25م، 1993/9/29م، 1993/9/30م، 1996/6/9م، 1999/3/27م، 2000/12/29م.
10- الحياة الجديدة، 1999/3/17م.
11- الرسالة 1999/10/21م.
12- الســـــــفير "بـــــــيروت"، 1983/8/12م، 1988/12/14م، 1993/8/31م، 1996/5/18م.
13- السياسة، العدد 104/ أبريل/ 1991م.
14- الشرق الأوسط، لندن، 1993/3/19م.
15- الطبعة المقدسية 1982/8/12م.
16- الطليعة، القدس 1991/10/17م.
17- العاصمة، دمشق عدد 116، أبريل 1920م.
18- العالم اليوم 1993/9/22م.

19- العروة الوثقي (مجلة قومية عربية تصدرها جمعية العروة الوثقي في جامعة بيروت الأمريكية). العدد 4 – 5 بيروت أيار 1951.
20- الفجـــــــر، القـــــــدس 1980/4/22م، 1980/5/18م، 1985/10/2م، 1985/11/26.
21- الفكر الديمقراطي العدد 7.
22- القبس الكويتية، 1978/7/23م، 1988/10/20م، 1988/12/14.
23- القـــدس، 1988/4/26م، 1993/7/30م، 1993/9/14م، 1997/11/3م، 1999/3/27م.
24- المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهر، المجلد 22، 1966م.
25- المستقبل العربي، بيروت العدد 177، 239.
26- المقتطف، أبريل 1898م.
27- المقطم، 1938/3/31م.
28- المنار عدد 6، 1898م.
29- الميلاد، العدد 4، مارس 1996م.
30- النهـــــــار البيروتيـــــــة 1967/12/10م، 1982/8/12، 1988/12/2م، 1996/6/24م.
31- الهدف، 1989/7/2م، 1991/10/6م، 1992/5/17.
32- الواشنطن بوست 1971/3/7م.
33- الوسط، العدد 92، 1993/11/1م.
34- الـــــــــوطن 1993/9/3م، 1993/9/5م، 1993/9/8م، 1993/9/11م، 1993/9/21م.
35- اليقظة العربية، مطابع روزاليوسف، العدد 3 مارس 1978م، العدد 26 يونيو 1989م.
36- أوبزيرفر 1968/9/20م.

obeikandi.com

37- ايـــــدعوت احرنـــــوت 1974/2/17م، 1991/12/15م، 1994/8/3م، 1996/5/17م، 1996/8/9م، 1999/2/21م، 1999/12/27م.
38- بوليتيك انترناشونال خريف 1995م.
39- تشرين، دمشق 1990/1/30م.
40- جريدة فلسطين 1939/3/19م، 1939/6/27م.
41- جيروســـــالم بوســـــت 1977/9/12م، 4 – 1990/3/6م، 1990/5/25م، 1993/9/13م.
42- حسـن فيـاض: قـرار 194 والموقـف الإسـرائيلي فيـه، م. ت. ف. قسـم الدراسـات والبحوث الإسرائيلي، نشرة شهرية العدد، 1/أبريل/2000م.
43- دافـــــار الإســـــرائيلية 1967/9/29م، 1973/11/29م، 1975/12/12م، 1991/4/11م، 1993/8/6م، 1993/10/4م، 1995/1/26م.
44- صحيفة عمان 1992/10/10م.
45- صوت الوطن العدد 1، 20، 26، 47، 48، 70.
46- عال – همشمار 1967/6/18م، 1975/1/19.
47- فاينانشال تايمز 1997/2/25م.
48- فلسطين الثورة 1983/1/22م، 1984/3/3م، 1988/11/20م.
49- كل – هعير الإسرائيلية 1996/3/15م.
50- لوفيجارو الفرنسية 1997/1/18م.
51- معاريف الإسرائيلية 1971/4/28م، 1998/7/24.
52- هـــــآرتس الإســـــرائيلية 1973/7/24م، 1982/12/19م، 1988/8/30م، 1992/7/21م، 1993/9/3م، 1995/3/2م، 1995/5/29م، 1995/12/11م، 1996/2/19م، 1998/8/7م، 1993/3/11م، 1999/3/25م، 1999/7/7م، 1999/12/27م.
53- هتسوفية الإسرائيلية 1991/10/7م.

obeikandl.com

54- وكالة الأنباء الجزائرية 1985/1/1م.
55- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) 1999/9/23م، 2000/9/3م.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

أ- المصادر:

1- **الوثائق:**

1- A Documentry Record, 1914 – 1956, Vol. II, Princeton, 1965.
2- Hadawi, Sami and Robert John: **"The Palestine Diary"** vol. II, 1945 – 1948, P. L. O. Research Center, Beirut, 1970.
3- Halaj, Muhamad: "**The Refugee Question and The Peace Process**" in Palestine Refugees: There problem and Future (washington D. C. The Centere for Policy Analysis on Palestine), October, 1994.
4- Israel Foreign Ministry, **Israel Information Service**, Gophrer, Jerusalem.
5- Jan dejong Grcater Jerusalem: **A special Report (Foundation for Middle East Peace, Washington D. C)**, 1997.
6- Memoranda, **Prepared by the Government of Palestine for the Use of the Palestine Royal Commission**, Jerusalem Printig Press, 1936, 3 Vols.
7- Nixon, Richard: **"U. S. Foreign Policy For The 1970's The Emerging Structure of Peace"** U. s. Department of state Bulletin, Vol. 66 No. 1707, 13 March 1972.

8- **Palestine Royal Commission**. Minutes of Evidance Heard at Public Sessions, (Colonial No. 134) London. H. M. S. O., 1937.
9- **Palestine Royal Commission Report**, 1937, PP. 141-142.
10- **Palestine Royal Commission**, Report Cmd. 5479.
11- **Palestine Statement of Policy by his Majesty's Government in the United Kingdom**, July 1937 Cmd. 5513, London, H. M. S. O. 1937.
12- **"Report by his Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the league of Nations on the Administration of Palestine and Trans"** – Jordan for the year 1936, Colonial No. 129.
13- The Gallup Organization, Public, Attiudes Toward Events in the Middle East, Princeton, N.j., November, 1992.
14- United Nations, **Document, A/ 70, Terms of League of Nations**, Mandates – Mandate for palestine.
15- United Nations, "**Water Resources of the Occupied Territory**" (New York, 1992), Prepared for, and under the guidance of the committe on the Exercise of the Inalienable Rigts of the Palestinian People A/ Ac.
16- **U. S. Congressional Record**, 18/12/1947.

2- **الموسوعات:**

1- **Encyclopedia, Judaica, Jerusalem**, Ketter Publishing House, 1972. (Vol. 16).

2- **"Jerusalem" Encyclopedia Judaica**, Vol. 9,: official Records of the Fourth Session of the General Assembly, Ad Hoc.
3- Malachy, Yona: **"Restoraion Movement."** Encyclopedia of Zionism and Israel, Vol. II.
4- **The Jewish Encyclopedia**, Vol XII,1905.

ب- المراجع:

1- **الكتب:**

1- Alan Taylor: **Preivde to Israel, An Analysis of Zionist Diplomacy**, London, 1959.
2- Albin, Cecillia: **The Conflict over Jerusalem: Some Palestinian Responds to Concepts of Dispute Resolutian** (Jerusalem: Passia, July 1992), second Edition.
3- Amircan, D. H. K: **"The Development of Jerusalem, 1960 – 1970**, In D.H.K, Amircan et al. (eds) The Urban Geography of Jerusalem, Jerusalem: Hebrew University of Jerusalem, Dep. of Geography, 1973.
4- Amro, Tayseer: "**Displaced Person Categories and Numbers Used by the Palestinian Delegation**" (To the Quadripartite Committee) Article 74. No. 14 Jerusalem Alter native In formation Center for Palestinian Residency and Refugee Rights.
5- Arian, Asher: **"Israel and the Process: Security and Political in 1993"**, Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University (February, 1993).

6- Barrent Litvinoff, **The Letters and Papers of Chaim Weizman**, Jerusalem, Israel University Press 1983, Vol. 1, Serries B, Paper 5.
7- Ben Areh, Yehoshua: **Jerusalem In the: 19th Century**: The old city. New York, Martin's Press, 1984.
8- Ben- Gurion: **My talk With Arab Leader**, Keter books, Jerusalem,1972.
9- Ben-Gurion, David, **The Rebirth and Destiny of Israel** (New York: The Philosophical Library, 1954.
10- Ben-Jacob, Jermiah: **The Jewish Struggle**, London George Allen and Unwin, 1942.
11- Ben Meir, Study No. 6 Yehude: **Israeli Public Opinion Final Status Issues**, Israel – Palestinians (Tel – Aviv: Jaffee Center for strategic studies 1995).
12- Ben Venist, Meron: **The Torn City**, Jerusalem Istraty Ltd, 1976.
13- Berger, Elmer: **Israels Threat to Judaism Zionism, V. Judaism Christanity, Islam,** Dublin Irish Arab Socitey, 1970.
14- Bertholet Alfred: **Historie de la Civilisation d' Israel**, Paris, 1929.
15- Breacher, Michael**: Decisions in Israel's Foreign policy**, London: Oxford University Press, 1974.
16- Breacher, Michael: **Decisions In Israel's Foreign policy**. (New Heven, 1975).

obeikandi.com

17- Breger, Marshall J.:**"The New Battle for Jerusalem"** in The Middle East Quarterly, Vol. 1, No, 4 December 1994.
18- C., J. Harewitz: **The Struggle For Palestine**, New York W. W. Nortan Co. Inc. 1950.
19- Colin, B.: **Le probleme Juridique Des Lieux – saints**, Le Cairo et paris, 1965.
20- **Constitution of the Jewish Agency for Palestine,** London office of the Jewish Ageney, 1929.
21- dalet, Plan: **the Zionist Master Plan for the conquest of Palestine**, middle East forum Nov. 1961, reprinted in Palestine, collected Papers, Beirut, Arab cultural club May 15, 1963.
22- Dan, Bahat: **Cartas Hoistorical Atlas of Jerusalem**, The Israel mab and publishing Co. Ltd. Jerusalem, 1976.
23- David, Vital.: **The Origins of Zionism**, The Clarendon Press, 1975.
24- Dayan, Moshe: "**Problems of Borders, and Security In Israel**", Foreign Affairs, January, 1955.
25- Emeap, E. **"analysis & Prediction In International Mediation"** N. B. Unitor, New york, 1978.
26- Flaba, Simha: "**The kenesset Votes On The Refugee problem**", New out Look. 4:g (December, 1961).
27- Forrestal: **Les Memoires de Forrestal**, New York, The viking press, 1951.
28- Furlonge, Geoffrey: **Palestine is my Country, The Story of Musa Alami**, London, John Murray 1969.

29- Gabbay, Rony: **A political Study of The Arab-Jewish Conflict: The Arab Refugee problem**, Paris, Librairie Minard, 1959.
30- Gilbert, Martin: Winston S. Churchill, London: "**W. Heinemann**", 1975, Vol. 4, 1916-1922.
31- Gottlib, Gidon: **"Israel and Palestinians"** Foreign Affairs (68: 4 Fall 1980).
32- Hadawi, Sami, Bitter Harvest: **Palestine 1914 – 1967**, New York, The New world press, 1967.
33- H., Breasted Jon: **A History of Ancient Egyptains**, London, 1950.
34- Heller Mark: **Palestinian State: The Implications for Israel,** (Cambridge, Mass: Harvard University Prees, 1983).
35- Hertz, Arthar berg. ed.: **The Zionism Idea, A Historical Analysis and Reader**, New York, Double day and Company and Heiz I press, 1959.
36- Herzl, Theodor: **The Jewish State, An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question**, trans. By Sylvie D'avigdor 4th ed. London: Rita Searl: 1946.
37- Hess, Moses: **Rome and Jerusalem**, and ed translated by Maurice J. Bloom, New York, Philosophical Libray, 1958.
38- Hourani, Albert: **Arabic Thought in the Liberal Age 1798 – 1939**. reprinted of the 1962 ed. Great Britain: Cambridge University press, 1983.

39- Hurewitz, J. C.: **Diplomacy in the Near and Midle East**, A Documentary Record, 1914 – 1956. Vol. II (Princeton, 1956).
40- Hyamson, Albert: **British Projects for the Restoration of Jews From Publications of Jewish Historical Society**, No 26, 1918.
41- Hyamson Albert: **The British Consulate in Jerusalem**, London: The Jewish historical Society of England, 1939, Vol. 1.
42- Khalidi, Walid**: The ownership of the U. S. Co Embassy Site in Jerusalem** (Washington D.C. IPS. 2000).
43- Khameyseh, Rasem: "**Israel Planning and House Demolishing Policy in the West Bank**" Copyright Passia, Palestinian Academic Socitey for the Study of International Affairs, East Jerusalem, December, 1989.
44- Kimche, D., D. Bawly: **The Sandstorm**., London, 1968.
45- Kirk, George: **The Middle East, 1915 - 1950**, London Survey of International Affairs, Issued Under The auspices of the Royal Institute of International Affairs 1954.
46- Koestler, Arthur: **The Thirtenth Tribe, The Khazar Empire and its Heritage**, New York, Random House, 1976.
47- Laqueur, Walter: **A History of zionism**, New York, Holt, Rinehart and Winston, 1972.

48- Leach, Ann Mosely: **Arab Policies in Palestine 1919-1939, The Frustration of a National Movement,** Ithaca, New york, Cornell University of Calefornia Press, 1973.

49- L. R Banks, Torn Country, **An Oral History of the Israeli War of Independence** (New York: Franklin Watts, 1982).

50- Mandel, Neville: "**Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882-1914**" in st. Antony's Papers, No 17, Middle East Affairs, ed. by A. Hourani, No. 4, Oxford, 1965.

51- Max Nordaus: **Zionistishe Schriflen, Hrsg., Vom Zionistschen Aktions – Komitte**, Kohn Und Leipzig, Judisher Verlag, 1909.

52- Meron Benvenisti: "**The west Bank, Data Base Project 1986 Report, Demographic, Economic, Legal, Social and political Devlopment in the west Bank**" jerusalem, 1986.

53- M., Kenyon, Kathleen: **Digging up Jerusalem, Emest Benn**. London, 1974.

54- Morris, Benny: **The Birth of the Palestinian Refugee Problem**, **1947-1949.**

55- Nazzal, Nafes: **"The Significance of Jerusalem for Muslem"** In Jerusalem: Perspectives Towards a Political Settlement.

56- Neff, Donald: Warrios at Suez (Eisenhower Takes America Into the Midde East), The Iinden Press/ simon, New Yoek, 1981.
57- Nordau, Anna Max Nordau, Max: **A Biography**, New York 1943.
58- O, Edgar Balance: **The Arab-Israeli War,** 1948 London, Faber and Faber, 1956, P. 84.
59- Orni, Efrain and E. Efrat: **Geography of Isreal**, Jerusalem, University press, 1971.
60- Palestine, Chief Secretary, **A survey of Palestine**, Vol. 1, Memorandum by the Secretay of State for the Colonis.
61- Pinsker, Lev S.: **"Autoemanzipation"** Mahnrufan Stammesgenossen, Von einem russischen Juden 4 Aufl, Berlin: Judischer Verlag, 1932.
62- Quandt, William B.: **American Policy Toward the Arab Israeli Conflict**, 1967-1976, Berkeley, Calif University of California Press, 1977.
63- Regina Sharif: **Non – Jewish Zionism, Its Roots in Western History**.
64- Rodinson, Maxime: "**Israel fait Colonial**" les Temps Modernes, No. 253, 1967.
65- Rostow, Eugen v.: **The Middle East. Critical Choices For the United States**, Wester Special Studies on the Middle Eaot, Western press, Inc. 1976.

66- Sachar, Howard M.: **A History of Israel, From The Rise of Zionism To our Time**, New york, Alfred A. Knoph, 1982.
67- Said, Edward W.: "**Plaestinians Under Siege**", London Review of Books 22, no. 24, 14 December 2000.
68- Schechtman, Joseph B.: **The Vladimir Jabotinsky Story**, New York, 1961.
69- Schiff, Ze'ev, **"Israel After the Wab"**, Foreign (70: 2, Spring 1999).
70- Shahak Israel: "**L'idee du transfert dans La doctrine Sioniste**".
71- Shalev, Aryeh, **The West Bank: Line of Defence** (New York: Praeger, 1925).
72- Shamir Jacob and Michel Shamir: **"The Dynamics of of Public Opinon On Pease and the Terrilories"** Final Research Report summitted to the Isreal Foundation Trustee and the Israel Academy of Sciences (September 1993).
73- Simon, Lean and Leonard: **Awakening Palestine**, London, 1923.
74- Siniora, Hanna: **"The Siniora – Amivau Model"**, In Jerusalem, Perspectives Towards a Political Settlement (Tel Aviv, New outlook, United States for Peace, 1993).
75- Sokolow, Nahum: "**History of Zionism**" Vol. 2, London 1919.

76- Sykes, Christoper: **Cross roads to Israel,** London Collins, 1965.
77- Takkenberg. Deprived of All Rights? **The Status of Palestinian Refugees In International Law**, PH.D dissertation in Progress, University N megen, the Nether lands, 1995.
78- Teveth, Shabtai: **Ben-Gurion and the Palestinian Arab**, Oxford, Oxford University Press, 1985.
79- The Kern Hayesod Book, **Colonization Problems of Eretz Israel "Palestine"**, Foundation Fund, ed. By Publicity Department of the Keren Hayesod, London, 1921.
80- The Nation Associate, **The Arab Higher Committee: Its Origans, personnel and purposes**, New York, n. p., 1947.
81- "**The Palestine Year Book of International Law**", Vol., 5, 1989.
82- Toynbee, Arnold: "**A study of History**", vol. 8, London, Oxford University press, 1963.
83- Truman, Harry: "**Memoires"**, Paris, 1956, vol. I.
84- V., Eugen Rostow: **The Middle East – Critical choices For the United States**, Wester Special Studies on The Middle East, Western Press, Inc. 1976.
85- Weizmann, Chaim: **Trail and Error**, 4th Impression, London, Hamish Hamilton, 1950.
86- Welles, S.: **We Need not fail**, Boston, H. Mifflin, 1948.

87- Y, Porath,: **"The Palestinian – Arab National Movement"** Vol. II, London, F. Cass, 1976.
88- Zangwill, Israel: **Speeches, Articles and Letters**, London, The Soncino Press, 1973.
89- **"Zionism and the Bible" in Naim A teek and Michael Prior, Holy Land Hollow Jubilee**: Micheal Prior, God Justice and the Palestinians (London) Melis ende, 1999.

2- **الدوريات**

1- Alpher, Joseph: **"Options Israel Will Allow Fail The Workability Test"** Los Angeles Times March 19, 1989.
2- **A "weekly Suarvey of Jewish Affairs", Zionist Review**, Vol, VII, No. 2. January 10, 1947.
3- Benvenisti, Meron and Shlomo Khayat: "**The West Bank and Gaza Atlas, Jerusalem, West Bank Data Base Project**" The Jerusalem, post, 1988.
4- D. Alan Crown: "**The Changing World of the Kibbutz**", Middle East Journal, Vol. 19, 1985.
5- Davis, Uri, et. al: "**Israel's water policies**", Journal of Palestine Studies, 34, winter, 1980.
6- "**Derspiegel**" 20/11/1967.
7- D., Jeffrey Dillman. "**Water Rights in the Occupied Territories**" Journal of Palestine Studies, 73 Autuman, 1989.
8- "**International Herald Tribune**", Paris 30/10/1967.
9- "Jewish Observer and Middle East Review" London, November 16, 1973.

10- Jewish Week,. 15 October, 1978.
11- Lehn, Walter: "**The National Fund**", Journal of Palestine Studies, vol. 3, 1974.
12- Lustick, Ian S.: "**Yerushalayim and AlQuuds: Political catechism and Political Realities**", Journal of studies, Vol, xxx, No. 1 (Autumn 2000).
13- "**The Jerusalem Post**" 10/8/1967.
14- **The Jewish Chronicle**, Sept.18. 1942.
15- **Zionist Review**, May 22, 1942.

obeikandl.com